جامعـــة مـــولود معمري- تيـــزي وزو-
كلية الحقوق والعلـــــوم السياسيـــــة
قسم العلوم الســـــياسيـــــة

إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:
- أعراب أحمد نوارة
- لعلام مختار

إشراف الأستاذ:
د. ونوغي مصطفى

لجنة المناقشة:

1- د.عليوة جمال..... رئيسا
2- د. ونوغي مصطفى ..... مشرفا ومقررا
3- د. قشي عاشور.....ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

" الله الذي خلق السموات والأرض، وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقا وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخّر لكم الأنـهار "

صدق الله العظيم

[سورة إبراهيم، الآية 23]

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

" المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار "

[ابن ماجه، 2472].

إهداء

إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسرّ الوجود

إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي

وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب ... أمي الحبيبة.

نوارة

إهداء

إلى اللذين ربياني صغيرا

إلى الوالدين الكريمين

إلى أساتذة وطلبة العلوم السياسية عبر القطر الوطني

إلى الأصدقاء والإخوة والأحبة.

مختار

﴿ كلمة شكر وعرفان ﴾

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلام " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

حديث شريف.

نشكر الله عز وجل الذي أعاننا ووفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "مصطفى ونوغي"، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل المتواضع الذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة والإرشادات السديدة لإكمال هذا العمل، شكرا جزيلا أستاذنا الفضيل.

كذلك نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الفضلاء الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، الذين نتمنى لهم المزيد من التألق والنجاح في حياتهم المهنية والشخصية.

إلى كل هؤلاء الشكر والمحبة.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : الأمن المائي: دراسة إيتمولوجية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المياه والأمن

المطلب الأول: تعريف المياه

المطلب الثاني: أهمية المياه في الحياة

المطلب الثالث: أشكال واستخدامات المياه على الأرض

المطلب الرابع: تعريف الأمن ومستوياته

المبحث الثاني: مفهوم الأمن المائي

المطلب الأول: تعريف الأمن المائي

المطلب الثاني: محددات الأمن المائي

المطلب الثالث: مهددات الأمن المائي

المبحث الثالث: أهمية الأمن المائي

المطلب الأول: الأمن المائي والأمن الإنساني

المطلب الثاني: الأمن المائي والأمن الغذائي

المطلب الثالث: الأمن المائي والأمن القومي

المطلب الرابع: المياه والتنمية

المبحث الرابع: مدخل إلى قانون الأنهار الدولية

المطلب الأول: مفهوم النهر الدولي

المطلب الثاني: نظريات الانتفاع بمياه النهر الدولي

المطلب الثالث: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية

المطلب الرابع: نهر النيل في القانون الدولي للمياه

خلاصة

الفصل الثاني: الجغرافيا السياسية لحوض نهر النيل

تمهيد

المبحث الأول: ماهية حوض نهر النيل

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول نهر النيل

المطلب الثاني: التعريف بنهر النيل

المطلب الثالث: خصائص حوض نهر النيل

المطلب الرابع: أهمية حوض النيل

المبحث الثاني: قضية مياه النيل

المطلب الأول: بداية أزمة مياه النيل

المطلب الثاني: الوضع المائي لدول حوض النيل

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لقضية مياه النيل

المبحث الثالث: المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل

المطلب الأول: التدخل الإسرائيلي في حوض النيل

المطلب الثاني: تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل

المطلب الثالث: تدخل البنك الدولي في منطقة حوض النيل

المطلب الرابع: النشاط الصيني في منطقة حوض النيل

خلاصة

الفصل الثالث: الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع

تمهيد

المبحث الأول : مشاريع التعاون بين دول حوض النيل

المطلب الأول : مشروعات التعاون قبل مبادرة حوض النيل

المطلب الثاني : مبادرة حوض النيل (NBI)

المطلب الثالث : مشروع قناة جونغلي

المطلب الرابع : المشاريع المشتركة والممكنة مستقبلا بين دول حوض النيل

المبحث الثاني: محددات الصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الأول: الوضع المائي كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الثاني: الوضع القانوني كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الثالث : المحدد الاقتصادي للصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الرابع : المحدد السياسي للصراع المائي بين دول حوض النيل

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الأمن المائي في حوض النيل

المطلب الأول: سيناريوهات التعاون

المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي

المطلب الثالث: السيناريو العسكري

خلاصة

خاتمة

مقـــــــــدمة

1- التعريف بالموضوع :

قال الله تعالى في كتابه العزيز : " أوَ لَمْ يَرَ الذّينَ كفرُوا أَنَّ السَّمَوات وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا ففَتَقْنَاهُمَا، وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلُّ شَيْءٍ حَيْ أَفَلاَ يُؤْمِنُونَ " [الأنبياء : 30]، لهذا تعتبر المياه أغلى مورد على سطح الأرض، فالماء عصب الحياة الذي تعتمد عليه كل الأنشطة البشرية، فإن وفرة المياه تساهم في زيادة الكثافة السكانية، وأن ندرة الموارد المائية تقلل منها، بجانب الزراعة كمصدر للغذاء التي تعتمد بالكامل على الماء وكذلك دوران عجلة الصناعة.

تشكل المياه نسبة 71 % من حجم الكرة الأرضية، تتوزع على محيطات وبحار وأنهار... الخ. أي بحجم 1400 مليون كم^3، وعلى الرغم من ذلك نجد المياه العذبة الصالحة للاستخدام لا تشكل إلا 1 % فقط من المصادر المتوفرة والباقي عبارة عن مياه مالحة وكتل جليدية، بحيث أن ما يعادل 98 % من هذه المياه تتميز بنسبة ملوحة شديدة غير صالحة للزراعة ولا للصناعة.

يكتسي الأمن المائي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع دول العالم باعتبار الماء مادة حيوية وإستراتيجية لأمن البلدان والمجتمعات، خاصة مع تزايد الطلب على هذا المورد من أجل تحقيق التنمية والأمن الغذائي والطاقة، ما جعل منه عاملا للتنافس الدولي على مصادر المياه والأنهار الدولية المشتركة، مما حوّله في الكثير من الأحيان إلى احد أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي للدول في ظل النمو السكاني المتزايد وارتفاع الطلب على المياه.

تعد الأنهار من المصادر المائية الأكثر أهمية على سطح الأرض والتي هي عبارة عن مجاري مائية داخلية أو دولية، فالداخلية تخضع لسيادة الدولة الكاملة عليها، وأما الأنهار الدولية فهي التي تشترك في استغلالها مجموعة من الدول.

وقد ساهمت الأنهار في تشكيل العلاقات بين الشعوب والأمم، فهي مصدر النمو والازدهار، حيث أن معظم الحضارات القديمة قامت على ضفاف الأنهار مثل حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفرعونية في النيل، وتخضع العلاقة بين الدول النهرية لمجموعة من القواعد والنظريات الفقهية القانونية المنظمة لكيفية الانتفاع بمياه الأنهار، غير أن أهمية الأنهار تعدت وظيفتها الأساسية الطبيعية لتتخذ أبعادا قانونية وسياسية واقتصادية وحتى إستراتيجية، إضافة إلى أنها بتت أحد العوامل الخارجية البارزة في تأجيج الصراع الدولي، كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل والذي يعتبر أطول أنهار العالم بطول يقدر بحوالي 6825 كم، وتبلغ مساحة حوضه 10/1 مساحة القارة الإفريقية، تقريبا 3 ملايين كم^2، أين تتشارك فيه أحدى عشرة (11) دولة، وهي في شمال وشرق ووسط إفريقيا متمثلة في : مصر، شمال السودان وجنوبه، إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، تنزانيا، بوروندي ورواندا، أين تنقسم هذه الدول بين دول مصب ودول منبع، تتفاوت كمية حصولها على مياه النيل مما جعل هذا سببا رئيسيا في نشوب صراعات مائية بينها، ومحاولات عديدة للتعاون، أين تميز هذا الأخير بعقد أكثر من عشرة اتفاقيات دولية في حوض النيل وإنشاء العديد من المشاريع التعاونية المشتركة، غير أن هذه الاتفاقيات والمشاريع غلب عليها الطابع الثنائي، ثم إن غياب اتفاقية جامعة بين دول حوض النيل من شأنها تنظيم شؤون النهر وإدارته بطريقة قانونية أدّت إلى بروز صراعات مائية ثنائية تارة وجماعية تارة أخرى.

كما يلعب التدخل الأجنبي دورا بارزا في توجيه الصراع والتعاون بين دول حوض النيل مثل البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل والصين.

ولعل محور النزاع في حوض النيل يتمركز بين دول المنبع للحوض ودولتي المصب وخاصة بين إثيوبيا من جهة ومصر مع السودان من جهة أخرى حول تقاسم مياه حوض النيل، ما جعل قضية الأمن المائي في نهر النيل والطلب على المياه وكيفية تقاسمها من التحديات التي تواجه الأمن الدولي لدول حوض النيل ، والتي تحتاج إلى حل

عاجل قبل أن تتفاقم خطورتها وتتحوّل إلى نزاع إقليمي ولا يتحقق هذا الحل إلا بتجسيد التعاون المشترك بين دول الحوض في مجالات مياه الري وإنتاج الطاقة الكهربائية والوقاية من الفيضانات والتلوث وتسيير المتجمعات المائية، وتطبيق القانون الدولي للأنهار والأحواض واحترامه.

وتبرز في الأفق الغامض العديد من السيناريوهات المستقبلية للعلاقات بين دول حوض النيل تتأرجح بين التعاون تارة وبين سيناريو التصارع تارة أخرى، والذي قد يفضي إلى نزاعات عسكرية رغم أنها مستبعدة في ظل الظروف الدولية والإقليمية الحالية.

2- أهمية الدراسة:

- ترجع أهمية الموضوع لأهمية المياه كإحدى أهم الموارد الاجتماعية والاقتصادية.
- يعتبر موضوع المياه موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الجميع بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة.
- تركز الدراسة على قضية مهمّة وهي الأمن المائي في منطقة حوض النيل التي لها دور في صياغة العلاقة بين دول المنبع والمصبّ.
- المساهمة في تسليط الضوء على الأمن المائي وارتباطه بالأمن الغذائي، الإنساني والقومي.
- إضافة المعرفة العلمية وتحقيق الرغبة والذات.
- إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية ولتكون مرجع لطلاّب العلم، ونقطة بداية لإشكاليات أخرى تتعلق باقتصاديات الموارد المائية.

3- أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ما يلي :

- الأمن المائي وأهميته وعلاقته بالأمن القومي للدول.
- التعرف على سياسة وإدارة الموارد المائية في دول حوض النيل.
- تشخيص وضعية المياه في دول حوض النيل.
- عرض السياسات المائية في دول حوض النيل وارتباطها بالظروف الداخلية والإقليمية والدولية.
- معرفة الأسباب الحقيقة لمشكلة المياه في دول حوض النيل وتتبع مسارها التاريخي.
- التعرف على أهم الإتفاقيات التي تنظم مياه النيل.
- التعرف على الأبعاد الدولية للمعضلة المائية في حوض النيل.
- محاولة التنبأ والاستشراف بمستقبل الأمن المائي في دول حوض النيل.

4- مبررات اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى:

1.4- المبررات العلمية :

لقد توسّع حقل الدّراسات الأمنية ليشمل مواضيع عديدة ومتشعبة، وانطلاقا من أهمية الإلمام بمختلف المجالات والقطاعات خاصة مع تعدّد أبعاد الأمن وتشعبها لتشمل قطاعات واسعة تتجاوز القطاع العسكري، وانصب اهتمامنا على جوانب الأمن وأبعاده، خاصة الأمن المائي نظرا لأهميته وتداعياته وتأثيراته على الأبعاد الأخرى للأمن كالأمن القومي، الأمن الإنساني، ...الخ وتحوّل إلى معضلة العصر وما يبرزه من تعاون وصراع بين وحدات النظام الدولي.

2.4- المبررات الموضوعية:

يتضاعف الاحتياج المائي يوميا بحكم التطور الصناعي والتكنولوجي الذي أدى إلى كثافة الإنتاج الزراعي والصناعي لتلبية حاجيات سكان المعمورة الذين تضاعفت أعدادهم من 2 مليار ونصف سنة 1950 إلى 4 مليار ونصف سنة 1980 إلى أكثر من 6 مليار سنة 2000، ليصل عدد سكان العالم سنة 2025 أكثر من 8 مليار نسمة.

ووفقا لما سبق، فإن المياه ذات أهمية بالغة الخطورة في حالة القلة وذات ازدهار في حالة الوفرة، يمكن أن يؤثر الماء سلبا ويصبح عاملا أساسيا في إشعال الأزمات والحروب، كما يمكن أن يكون عاملا إيجابيا في حالة توفيره للفرد والإنسان.

5- أدبيات الدراسة :

بعد قيامنا بعدة بحوث حول موضوعنا والذي يتناول الأمن المائي في حوض النيل، توصلنا إلى أن هناك دراسات وأبحاث عالجت هذا الموضوع نظرا لأهميته المتزايدة والتي توافقت مع المشكلة البحثية والفروض والمناهج المستخدمة مع موضوع بحثنا، ومن بينها ما يلي :

- **كتاب لـــ " زكي البحيري"** بعنوان **"مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة "**[1]: الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 2016، والذي تناول حقيقة مسألة مياه النيل التي تمثل الحياة أو الموت بالنسبة لمصر، وقد أخذت تلك المسألة أبعادا جديدة في العقود الأخيرة بين دول حوض النيل، وتبرز الدراسة الظروف الطبيعية لحوض النيل واتفاقيات المياه، والتغلغل الأجنبي في هذه المنطقة وصولا إلى اتفاقية " عنتيبي" عام 2010 م، وتجاهل حقوق مصر والسودان. كما ناقشت الدراسة مخاطر المشروعات المقامة لدول منابع النيل وأهمها " سد النهضة "، ومجهودات مصر والسودان في معالجة تلك المخاطر،

[1] زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.

وتقديم الاستراتيجيات الأنسب لحل قضايا المياه في حوض النيل لتجنب الصراع.

- **كتاب " أحمد السيد النّجار "** بعنوان" **مياه النيل القدر والبشر**"[1]: صادر عن دار الشروق في عام 2010 ، أين تناول القضية ذات الأولوية الكبرى في مرحلتنا التاريخية الراهنة، وهي قضية مياه النيل الواردة من خارج حدود مصر كقدر جغرافي لا مجال لتغييره، والجهود البشرية المصرية القديمة والحديثة للتعامل مع هذا القدر، وتمكين مصر من إمساك مصيرها المائي بيدها والجهود الممكنة للتعامل مع هذا القدر في المستقبل في ظل تصاعد مطالب دول حوض النيل في مياهه ومطالبتها بتقليص حصة مصر منه.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كتب كثيرة قد تحدثت عن حوض النيل وخطر وقوع أزمة فيه أو حتى حرب مياه، منها:

- كتاب " **الصادق المهدي**" بعنوان " **مياه النيل الوعد والوعيد** "، الصادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام 2003[2].
- كتاب " **خليل خير الله** " تحت عنوان " **الصراع على المياه في الشرق الأوسط** "، الصادر عن المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، عام 2016 م[3].

- إضافة إلى هذه الكتب، كانت هناك جملة من الرسائل التي اهتمت هي الأخرى بموضوع المياه والصراع أو التعاون بين الدول المعنية بالمشكلة ومن بينها:
  - **مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه لـــ "محمد الدهشان"** بعنوان **"التعاون الإقليمي في حوض النيل بين النظرية والواقع (La coopération**

---

(1) أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2010.

(2) الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 2000.

(3) خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ط1، 2016.

régionale dans le bassin du Nil entre théorie et réalité)"[1]،

بحيث ناقشت هذه المذكرة مختلف المبادرات التعاونية في حوض النيل.

بالإضافة إلى العديد من المجلاّت التي تناولت موضوع المياه في حوض النيل من بينها: **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي "برلين" وهي فصلية دولية عملية محكمة، في العدد الأول، مارس 2018.

6- إشكالية الموضوع:

بالنظر إلى النظام الإقليمي لحوض النيل يلاحظ أن النمو الديموغرافي وموجات الجفاف التي تتعرض لها معظم دول حوض النيل مع بداية ثمانينات القرن المنصرم قد أدت إلى تنافس الدول على مياه النهر ومصادر المياه التي تعتبر محدودة، ولذلك فقد أفرز الوضع المائي في حوض النيل نمط من التفاعل والصراع المائي بين دول الحوض،و عليه فإن الإشكالية الأساسية للبحث هي كالتالي :

" إلى أي مدى يشكل حوض النيل مصدرا للصراع المائي ؟ "

ولإدراك هذه المشكلة البحثية يمكن طرح عدة أسئلة فرعية لتحليل وفهم أدق للموضوع:

- ما هو مفهوم الأمن المائي وما علاقته بالأمون الأخرى ؟
- ما طبيعة الصراع المائي في منطقة حوض النيل، وما أهم الاتفاقيات التي تنظم نهر النيل ؟
- ما هي آثار التدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية على الأمن المائي في حوض النيل ؟
- ما هي محددات الصراع المائي الدولي داخل حوض النيل ؟
- ما هي أهم اتجاهات وسيناريوهات الصراع المائي في حوض النيل ؟

---

[1] Mohamed EL DAHSHAN, La coopération régionale dans le bassin du Nil entre théorie et réalité, mémoire de DEA, Institut d'études politiques, université de Paris, 2004.

7- حدود الدراسة:

1.7- المجال المكاني:

تتناول الدراسة منطقة حوض النيل انطلاقا من الأخذ بعين الإعتبار الإحدى عشر (11) دولة وهي : مصر، شمال السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا، بوروندي، كينيا، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، رواندا وأوغندا، ويعتبر حوض النيل من أكبر الأحواض في العالم بمساحة تقدر بـــ 3 ملايين كم^2.

2.7- المجال الزمني (1999 - 2025):

انطلقنا في دراستنا من 1999 حيث يعتبر هذا التاريخ الأبرز في تاريخ حوض النيل بتوقيع مبادرة حوض النيل التي تعتبر كأحسن محاولة لجمع جهود كل دول حوض النيل، بالرغم من أنها لم تلقا موافقة جميع الدول خاصة مصر والسودان، وعام 2025 كمحاولة منا لاستشراف مستقبل الأمن المائي في دول حوض النيل، وإبراز انعكاساته المستقبلية على العلاقات بينها وعلى أمنها في ضوء المتغيرات الحالية الداخلية الإقليمية والدولية.

8- الفرضيات:

انطلاقا من المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات التي بدت بأنها مناسبة للإجابة على التساؤلات من جهة وموجّهة لمسار البحث من جهة أخرى، وهي كما يلي:

- كلما زاد النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي، زاد الصراع على المياه.
- إن التدخلات الأجنبية لها أثر كبير في رسم العلاقات بين دول حوض النيل تعاون وصراع.
- كلما اتجهت الدول النيلية إلى التعاون أدى ذلك إلى تحقيق وحماية أمنها بشكل أفضل.

9- الإطار النظري:

1.9- النظرية الواقعية:

تتضمن الواقعية أو الاتجاه الواقعي في تحليل العلاقات الدولية عددا من المقاربات النظرية يجمع بينها افتراضها بأن العلاقات الدولية مجرّد صراع، تسعى فيه كل دولة للحفاظ على بقاءها في ظل بيئة بدائية، وبذلك فإن البيئة الدولية بالنسبة للواقعيين بيئة فوضوية ينتفي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها، ما يساهم في تكريس المعضلة الأمنية الناتجة عن سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد[1].

إن بتطبيق هذه النظرية في دول حوض النيل يمكن من تقسيم الدول إلى دول منبع ودول مصب، والكلّ يسعى إلى زيادة مستويات أمنه المائي بشكل فردي مستعينا بظروف داخلية وأخرى إقليمية ودولية، ما يفسر الصراع تارة والتعاون تارة أخرى.

2.9- نظرية تحليل النظم:

تعتبر نظرية تحليل النظم أحد أهم النظريات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، جاءت من خلال علماء الاجتماع أمثال " بارسونز (Persons)"، "هومانز (Hommans)" و"دافيد إستون (David Iston)"، أين يؤكد هذا الأخير أن فكرة النظم كإطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية في تحليل النظام السياسي الدولي[2].

إنه في حوض النيل يمكن تفسير العلاقات بين دوله عن طريق دراسة أنظمة الحكم وإيديولوجياتها، وهو ما يبرز منطلقاتها وتصرّفاتها اتجاه بعضها البعض سواء في مراحل الصراع مثلما ظهرت في الحرب الباردة أو نتيجة تحالفات دولية، كمصر

---

[1] جهاد عودة، السياسة الدولية و العلاقات الدولية: مدارس ونظريات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2، 2015، ص 293.

[2] جهاد عودة، مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2، 2016، ص 56 – 57.

وإثيوبيا عندما تحالفتا مع الولايات المتحدة، أين فرضت عليهم التنسيق عن طريق البنك الدولي للتعاون بينها.

10- الإطار المنهجي للدراسة:

إن الدراسة العلمية للبحث تتطلب وجود منهج ملائم مع موضوع الدراسة، ليكون مناسبا له وكفيلا للإحاطة بمختلف جوانبه، باعتبار أن المنهج هو الطريق التي يتبناه الباحث للوصول إلى هدفه، فوظيفته في العلوم الاجتماعية يرتكز على الأساس في اكتشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية من أجل تفسيرها وضبط نتائجها والتحكم بها.

فالمنهج يعرّف على أنه " **الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي نقوم بها بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها[1].**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع استدعى الأمر الاستعانة بمجموعة من المناهج وهي كالآتي :

1.10- المنهج التاريخي:

لا يمكن فهم الحاضر إلا بدراسة الماضي وتطوراته لكي يمكن فهم الوضع الراهن والتنبؤ بما يحدث في المستقبل، وتتمثل ميزة هذا المنهج في كونه "**يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها، ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا إلى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها "[2].**

استخدمنا هذا المنهج في دراسة مشكلة المياه في حوض النيل عبر التاريخ وذلك بالرجوع لأسباب نشوب الأزمة بالإضافة إلى التطرق إلى الاتفاقيات السابقة بين دول حوض النيل.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دمشق: دار النمير، ط1، 2002، ص 1.

[2] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، ص 24.

2.10- المنهج الوصفي:

هو من المناهج العلمية الأكثر شيوعا، يتم استخدامه بغية معرفة كل حيثيات وجوانب ظاهرة موضوع الدراسة والتحليل بواسطة الاعتماد على دراسات استطلاعية سابقة ودراسات شاملة حول الظاهرة من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة وبنود من التفصيل عن مختلف مكونات الظاهرة، تمكننا من التنبؤ لما ستؤول إليه نفس الظاهرة مستقبلا بحكم أن الظاهرة تتميز بتغيير زماني ومكاني مستمر، هو ما يسمى بالدراسة المسحية الشاملة[1].

إن في دراسة معضلة المياه في حوض النيل يمكن تطبيق هذا المنهج من خلال جمعنا لمجموعة من المعلومات والحقائق المفصلة لهذه الظاهرة وتحليلها، وإبراز مختلف الظواهر الأخرى والقوى الأجنبية كمثال على التأثير الخارجي على الظاهرة، وتأثير الأمن المائي على العلاقات بين الدول النيلية.

3.10- منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواءا كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبعيرها عن الوحدات المتشابهة[2].

حيث في موضوعنا هذا نقوم بدراسة دول حوض النيل من خلال التطرق إلى واقعها المائي من خلال بيانات علمية ودراسة لمختلف هذه الدول في عدة مراحل خاصة بعد 1999.

---

[1] عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 200.

[2] عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2016، ص 130.

11- الإطار المفاهيمي للدراسة:

تقتضي دراسة الأمن المائي في حوض النيل التطرق للعديد من المفاهيم الأساسية:

1.11- الأمن:

يمكن إعطاء مفهوم شامل للأمن، حيث يعرف أنه : " قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل وكذلك من الخارج، في السلم والحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل"[(1)].

2.11- الأمن المائي:

يتركز أساسا في التعرف الدقيق والشامل على كل الموارد المائية الممكنة والعمل على إتاحتها للاستخدام بصورة رشيدة وفعالة وفق أولويات تحدد اقتصاديا واجتماعيا.

3.11- الميزان المائي (Water balance):

الموازنة بين كميات المياه الداخلة والخارجة من أي نظام مائي ويمثل الفرق بين الدخل والخرج، الزيادة أو النقصان في حجم الماء المخزون في فترة زمنية معينة.

4.11- العجز المائي (Water deficit):

يعني عدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها وهو عكس الفائض المائي (Water surplus)[(2)].

5.11- النهر الدولي (International river):

هو النهر الذي يقع مع روافده وفروعه في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر من الدول، أو النهر الذي يشكل حدودا بين دولتين أو أكثر.

---

(1) ياسمين ححاد، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص 12.

(2) ياسين بورويسة، تأثير العجز المائي على الأمن العربي : دراسة حالتي مصر والعراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 18 – 19.

6.11- حوض نهر (River basin):

هي منطقة جغرافية تحددها حدود متجمع مياه نظام مائي يشمل المياه الجوفية والسطحية وينساب اتجاه نهاية مشتركة[1].

7.11- مفهوم نهر النيل:

هو أطول أنهار الكرة الأرضية، يقع في الجزء الشمالي من قارة إفريقيا، ويبدأ مساره من المنبع عند بحيرة فيكتوريا الواقعة بوسط شرق القارة، ثم يتجه شمالا حتى المصب في البحر المتوسط، بإجمالي طول 6695 كلم، ويغطي حوض النيل مساحة 3.4 مليون كم^2، ويمر مساره بإحدى عشرة دول إفريقية يطلق عليها دول حوض النيل.

8.11- مفهوم دول حوض النيل:

هو مسمى يطلق على إحدى عشرة (11) دولة إفريقية يمر فيها نهر النيل، سواء تلك التي يخترق مساره أراضيها أو تلك التي تحوي أراضيها منابعه، أو تلك التي تجري عبر أراضيها الأنهار المغذية لنهر النيل، وتتمثل هذه الدول كما يلي : بوروندي، تنزانيا، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، جنوب السودان، شمال السودان ومصر[2].

9.11- الصراع:

يعرف الصراع على أنه موقف في زمان ومكان معين، يحتوي على مسألة أو عدة مسائل خلافية بين طرفين أو أكثر لهما أهداف وآراء متباينة، ويستنتج ذلك سلوكيات

---

[1] رضا بريبش، طرق التسوية السلمية للنزاعات المتعلقة بالثروات المائية العابرة للحدود، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012 / 2013، ص 1 – 2.

[2] عادل العرباوي، الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 12 – 13.

مضادة تستهدف التصعيد أو التهدئة في المواقف، وما يترتب عن ذلك في منحنى الموقف الازموي المعبر عنه بالصراع[1].

12- تفصيل الموضوع:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة، سيتم تناول الدراسة في خطة تتكون من ثلاثة فصول، وكل فصل يحتوي على مباحث وهي كالآتي:

جاء الفصل الأول بعنوان : " **الأمن المائي دراسة إتمولوجية** "، وينقسم الفصل إلى أربعة مباحث وهي كالآتي:

- **المبحث الأول** سيتناول مفهوم المياه والأمن.
- **المبحث الثاني** سيتناول مفهوم الأمن المائي، أين سنركز على تعريف هذا الأخير وصولا إلى تبيان أهم محددات ومهددات الأمن المائي.
- **المبحث الثالث** سيتناول أهمية الامن المائي، أين سنبرز فيه العلاقة الموجودة بين هذا الأخير والأمون الأخرى كالأمن الإنساني، الأمن القومي، ... الخ.
- أما **المبحث الرابع** نتناول فيه قانون الأنهار الدولية، أين سيتم التطرق إلى نظريات الانتفاع بمياه النهر الدولي، والقواعد القانونية المنظمة لاستخدامات مياه الأنهار الدولية والنزاعات التي تثور في هذا الشأن، أين نركز على نهر النيل كنموذج تطبيقي للنزاعات الدولية علة مياه الأنهار.

في حين جاء الفصل الثاني بعنوان " **الجغرافيا السياسية لحوض نهر النيل** "، وينقسم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول** الذي نتناول فيه التحديد الجغرافي لحوض النيل بما فيه التحديد السياسي، حيث يعني هذا الأخير إبراز الدول التي يمر فيها نهر النيل والتي تتمثل في إحدى عشرة (11) دولة، وإبراز خصائص وأهمية حوض نهر النيل.

---

[1] مريم دندان، المياه كأحد مصادر الصراع الدولي : نحو جغرافيا جديدة للصراع في منطقة حوض النيل، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 12، جانفي 2018، ص 223.

- **المبحث الثاني** نتناول فيه بداية الصراع على المياه في حوض النيل من خلال تحليل عامل ندرة المياه، بالإضافة إلى الوضع المائي والاحتياجات المائية لدول الحوض، وصولا إلى الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوض النيل إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي.
- **المبحث الثالث** نحلل فيه ونفسر الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في الصراع المائي بين دول حوض النيل.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان" **الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع**"، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هم:

- **المبحث الأول** سيتم استعراض مشاريع التعاون بين دول حوض النيل بما فيها مبادرة حوض النيل.
- **المبحث الثاني** نبين فيه محددات الصراع المائي بين دول حوض النيل.
- **المبحث الثالث** نخصصه للسيناريوهات المتوقعة لمعضلة المياه بين دول حوض النيل.

ليختم الموضوع بخاتمة تشمل جملة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

الأمن المائي: دراسة إيتمولوجية

تمهيد :

يعدّ الأمن المائي أحد الرّكائز الأساسية للأمن القومي لأي دولة، فالماء عنصر حيوي وأساسي لحياة الإنسان والكائنات الحية، ويحتل أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية في جميع أنواعها ومجالاتها، ومن ثم كان الاهتمام في توفير الموارد المائية وتطويرها والمحافظة عليها من أهم ما تسعى إليه الدول ضمانا لاستقرارها وبقاءها، واستمرار مسيرتها نحو التنمية الشاملة وحماية أمنها الغذائي، الإنساني والقومي.

ولقد أصبحت قضايا المياه من أولى أولويات الدول، فذهبت إلى وضع الخطط المستقبلية والسياسات المائية للحفاظ على الموارد المائية المتوفرة وتنميتها وترشيد استخدامها والبحث عن موارد مائية جديدة باستخدام بدائل لزيادة ثروتها المائية.

وتعد الدول النيلية من الدول التي تعاني ندرة في منطقة صحراوية تنعدم فيها مصادر المياه السطحية، كما أن وقوعها خارج نطاق أحزمة الأمطار الكثيفة جعلها تعاني إنخفاظا في معدلات سقوط الأمطار، كما أن مياه الأنهار الكبرى تأتي من خارج أراضيها، فالنيل ينبع من خارج أراضي مصر والسودان، كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن المائي تواجهه العديد من المهددات البشرية والطبيعية.

المبحث الأول: مفهوم المياه والأمن.

المطلب الأول: تعريف المياه.

يعرف الماء على أنه أحد الموارد الطبيعية المتجددة في هذا الكوكب، وهو من العناصر الأساسية على الأرض، وإن من أهم ما يجعله منفردا عن غيره كمركب كيميائي هو ثباته، حيث إن كمية الماء الموجودة على الأرض في الوقت الحالي هي كمية الماء ذاتها التي كانت منذ خلق الله الأرض، حيث يحتل الماء 71 % من مساحة سطح الأرض، ويقدر الحجم الإجمالي للماء بها يقارب 1360 مليار لتر مكعب، 97 % من هذا الحجم موجودة في البحار والمحيطات و 2.4 % فقط موجودة في الحالة الصلبة كجليد في الطبقات الجلدية[1].

الماء في صورته النقية هو سائل عديم اللون والرائحة، يتكون من أجسام متناهية الصغر تدعى جزيئات، والقطرة الواحدة تحتوي على الملايين من هذه الجزيئات، وكل جزء منها يتكون من أجسام أصغر تسمى بالذرات.

يحتوي جزيء الماء الواحد على ثلاثة ذرات مرتبطة ببعضها، ذرتي هيدروجين وذرة أكسجين، وقد توصل إلى هذا التركيب العالم الإيطالي "ستانزالو كانزارو (Stanisalo Cannizzarro)".

فالهيدروجين هو من اخف عناصر الكون وأكثرها وجودا به، حيث تصل نسبته إلى أكثر من 90 %، وهو غاز قابل للاشتعال، ويوجد أيضا في الفراغ الفسيح بين المجرات والنجوم بنسبة ضئيلة، أما الأكسجين فيعدّ ثالث أكثر العناصر في الكون، حيث يوجد بنسبة 0.05 %، وهو غاز نشط يساعد على الاشتعال، كما يكوّن الأكسجين حوالي 20% من الهواء الجوي، وهو ضروري لتنفس الكائنات الحية، ويدخل في التركيب العضوي لجميع الأحياء مع الهيدروجين والكربون.

---

[1] بانا ضمراوي، تعريف الماء، من موقع الأنترنت: http://mawdoo3.com، يوم 2017/12/17 على الساعة 19:09.

بالرغم من أن الهيدروجين غاز مشتعل والأكسجين غاز يساعد على الاشتعال، إلا أنه عند اتحاد ذرتي الهيدروجين مع ذرة الأكسجين ينتج الماء الذي يطفئ النار[1].

ويوجد في الطبيعة بثلاثة حالات هي:

أولا: الحالة الصلبة.

يكون فيها الماء على شكل جليد أو ثلج، يوجد على هذه الحالة عندما تكون درجة حرارة الماء أقل من الصفر المئوية.

ثانيا: الحالة السائلة.

يكون فيها الماء سائلا شفافا وهي الحالة الأكثر شيوعا للماء، ويوجد الماء على صورته السائلة في درجات الحرارة ما بين الصفر المئوي ودرجة الغليان وهي 100 درجة مئوية.

ثالثا: الحالة الغازية.

يكون فيها الماء على شكل بخار، ويكون الماء بالحالة الغازية بدرجات حرارة مختلفة[2].

المطلب الثاني: أهمية المياه في الحياة.

يعدّ الماء أساس بدئ الحياة على كوكب الأرض وأساس وجودها واستمرارها، وهو من أكثر ضروريات الحياة أهمية، فلا حياة تسير بدون ماء، ولأهميته الكبيرة ذكره الله عز وجل في كتابه، فقال **: " وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون" [الانبياء30]**

---

[1] لين حمدان، حلقة بحث عن ذاكرة الماء (Water Memory)، من موقع الأنترنت: ned-sy/upload/projects/project-file-145.pdf، يوم 2018/02/06 على الساعة 22:12.

[2] ب. م، تعريف الماء:علم المياه، من موقع الأنترنت: www.mepsyd.es/exterior/entros/elpilar/es/pdf/...8/agua-ar.pdf، يوم 2018/02/06 على الساعة 21:59.

يشكل الماء أحد الأعمدة الرئيسية لحياة الإنسان بشكل خاص، حيث يدخل الماء في تركيب جميع الأجسام الحية بنسب تتراوح ما بين 70 % إلى 90 % من وزنها، فالإنسان البالغ من الوزن 70 كغ يحتاج يوميا إلى لترين ونصف من الماء.

ونتيجة لأهمية الماء باعتباره أحد أهم الموارد الطبيعية التي ترتكز عليها كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المجالات الزراعية والصناعية، ولذلك ساد الاعتقاد في هذا القرن بأن الموارد المائية هي موارد طبيعية غير محدودة وغير قابلة للاستنزاف، حيث يمكن استخدامها دون ضوابط تشريعية أو علمية وبالتالي احتلت المياه دورا ثانويا في حسابات التنمية[1].

كما شكلت المياه في مسيرة الإنسانية عاملا مهمّا في ظهور الحضارات وتقدمها لما يشكل الماء من حالة استقطاب للأفراد وللجماعات، مهدت لإقامة المجتمع وإرساء أسسه وإيجاد اللبنة الأولى لقيامه من خلال إقامة التجمعات السكانية بالقرب من الموارد المائية والطبيعية[2].

ولم تتوقف حاجة الإنسان للمياه عند حدود الاستخدام الشخصي بما يمثله من حجز الزاوية مع الهواء في بقاء الحياة ولا عند أهمية الاستقطاب والتجمع، بل تعدّته لتشمل كل مجالات الحياة في النقل والزراعة والصناعة وتربية الحيوانات وغيرها.

فالماء عنصر حيوي وأساسي لحياة الإنسان والكائنات الحية، ويحتل أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية في جميع أنواعها ومجالاتها، ومن ثم كان الإهتمام في توفير الموارد المائية وتطويرها والمحافظة عليها من أهم ما تسعى إليه الدول الحديثة ضمانا لاستقرارها وبقاءها واستمرار مسيرتها نحو التنمية الشاملة[3].

---

(1) منتظر فاضل البطاط، تلوث المياه في العراق وآثاره البيئية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، م11، ع4، العراق، 2009، ص 124.

(2) الطاهر نعيم إبراهيم، الأمن المائي العربي، عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 37 – 38.

(3) عبد القادر حرز الله، عبد الرحمن هزرشي، جمعيات مستخدمي المياه ودورها في تحقيق الأمن المائي العربي، من موقع الأنترنت: www.asjp.cerist.dz/en/down.article/20/7/18/2733، يوم 2018/02/13 على الساعة 19:50.

ونظرا لأهمية الماء فقد حرص الإسلام على نظافته وطهارته، حيث سن العديد من التشريعات التي حثت على حماية مصادر المياه من التلوث، وذلك بالإلتزام بالأخلاق البيئية، فقد قال تعالى:" **كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين"(البقرة: 2)**، والإنسان وفق هذه الآية مطالب بعدم الفساد في الأرض، وأشد أنواع الفساد هو إفساد الماء بالملوثات، لأن في تلويث الماء تعطيل لوظائف الحيوية، وبالتالي تعطيل للحياة بأسرها، وقد كفل الإسلام حق الانتفاع بالماء للجميع بلا احتكار ولا فساد ولا تعطيل، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **المسلمون شركاء في ثلاث، الماء والكلأ والنار " (صحيح الجامع)**، قد أرسى رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ الوقاية خير من العلاج من خلال تجنب إلقاء أي نوع من الملوثات في الأجسام المائية[1].

المطلب الثالث: أشكال واستخدامات المياه على الأرض.

أولا: أشكال المياه على الأرض.

يتواجد الماء على الكرة الأرضية في أشكال كثيرة تبعا للمكان الذي يوجد فيه :

1- مياه المحيطات :

تشغل مياه البحار والمحيطات قرابة 71 % من مساحة سطح الأرض، وتشكل 97.6 % من مجموع مياه الأرض، معدل ملوحة مياه البحر والمحيطات 5.3 % غير أن وجود المضائق بين البحار والمحيطات لا يسمح بأن تكون مياهها متساوية الملوحة تماما، زد على ذلك أن المناطق المدارية كثيرة الأمطار، والأنهار تقلل من ملوحة البحرية المحاذية لها، ثم إن درجة حرارة مياه المحيطات في أقصى شمال الأرض وجنوبها تكون باردة جدا، ومن ثم كثيفة مما يؤدي إلى أن تغوص على الأسفل تحت المياه المدارية والاستوائية، ينشأ عن ذلك كتلة مائية مؤكسدة متحركة في قيعان

[1] معروف موفق عرفه، مستوى الوعي المائي لدى الطلبة معلمي العلوم بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بغزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، 2010، ص 31.

المحيطات تحت المياه الدافئة، مما يؤمن الأكسجين للكائنات البحرية التي تعيش في أعماق المحيطات.

2- الجليديات (Glaciers):

نعني بالجليديات المياه المتجمدة في المناطق القطبية وعلى قمم الجبال العالية، توجد معظم هذه الجليديات في القارة المتجمدة الجنوبية حيث تكون 85 % من جليد الأرض، تبلغ نسبة مياه الجلديات 7.2 % من مجموع مياه الأرض وهي مياه عذبة صالحة للشرب، غير أنها ليست متوفرة للبشر بسبب بعدها وعدم سهولة التعامل معها لأنها صلبة، ومن الجدير أن نلاحظ أن ثلاثة أرباع المياه العذبة على الأرض موجودة في الجليديات.

3- المياه الجوفية (Grounds water):

هي المياه الموجودة في باطن الأرض مختزنة في مسام الصخر وشقوقه، تحتوي المياه الجوفية على ثاني أكبر كمية من المياه العذبة بعد الكتل الجليدية، تتفاوت كمية المياه الجوفية تبعا للعمق من سطح الأرض[1].

4- المياه السطحية (Surface water):

نعني بها مياه الأنهار والجداول والبحيرات والمستنقعات والبرك، حيث أن مصدر المياه السطحية في الغالب هو مياه المطار والثلوج وأحيانا المياه الجوفية.

تتجمع هذه المياه عندما تكون الطبقة العلوية من التربة مشبعة بالمياه وغير قادرة على امتصاصها.

[1] مجلة المنتدى، أشكال المياه على الأرض، من موقع الأنترنت: http://montada-amal-hafsa.yoo7.com/t86-topic ، يوم 2017/12/17 على الساعة 19:31.

5- المياه العذبة (Fresh water):

على الرغم من أهمية مياه المحيطات للنظم البحرية وضبط مناخ الأرض (حرارة وأمطار)، إلا أنها مالحة جدا لا تصلح للاستعمال البشري في الشرب أو الزراعة أو الصناعة، كذلك فإن مياه الجليديات العذبة موجودة في مناطق بعيدة جدا عن أماكن عيش البشر، مما يجعلها غير متاحة لهم بسهولة، وهذا يعني ببساطة أن أكثر من 99% من مياه الأرض لا يستطيع الإنسان استعمالها في أغراضه اليومية[1].

ثانيا: استخدامات المياه على الأرض.

الماء عنصر ضروري للحياة، واستخداماته متعددة: مولد للطاقة، الاستعمال المنزلي... الخ. ويختلف حجم الكميات المستعملة من المياه من قطاع لآخر باختلاف الدول والقارات ونمط معيشة السكان في كل منطقة من العالم، إضافة إلى التطور الاقتصادي والتكنولوجي لكل بلد وفيما يلي سنشرح أهم استخدامات المياه: المنزلي، الفلاحي والصناعي.

1- الاستخدام المنزلي:

يشمل الاقتطاعات من الموارد المائية المستعملة للاستهلاك الشخصي، المؤسسات التجارية، الخدمات العمومية والاستعمالات العامة الأخرى، كما يمكن أن يشمل معطيات من اقتطاعات المؤسسات المرتبطة بقنوات الصرف، أما الأصناف التي يشملها الاستخدام المنزلي فتتمثل عادة في: التغذية، الصحة، التنظيف، الغسل، ... الخ. وتختلف الكمية المستعملة في هذا القطاع من دولة لأخرى حيث يرتبط بمستوى المعيشة والتقاليد السائدة في كل دولة.

---

[1] ب. م، توزيع المياه على الأرض، من موقع الأنترنت: http://ar.wikipedia.org.wiki، يوم 2017/12/17 على الساعة 19:24.

2- الاستخدام الفلاحي:

يستغل القطاع الفلاحي حوالي 70 % من المياه المعدنية والآتية من الأحواض والأودية، وكذا المياه الجوفية تصل إلى أكثر من 90 % من إجمالي الكمية المستهلكة في بعض الدول المتقدمة.

فنجد أن القطاع الفلاحي يعتمد على كميات هائلة من الموارد المائية، حيث تنقسم المنتجات الزراعية من حيث التغذية لقسمين هما :

- محاصيل زراعية مطرية تعتمد على الأمطار في نموها.
- محاصيل زراعية مسقية وفي هذا القسم نجد أن المياه المستعملة كلها أو جزء منها مورد عن طريق الإنسان، الذي يقوم بجلب هذه المياه من الأحواض والأودية واستخراجها من باطن الأرض عن طريق منشآت قاعدية خاصة بنقلها.

3- الاستخدام الصناعي:

في المناطق ذات النمو القوي من دول أسيا ودول شرق المحيط الهادي فإن الصناعة تضمن 48 % من الكلي، هذه النسبة في تزايد مستمر في الدول الفقيرة ذات الديون الكبيرة معدل الناتج الداخلي الخام الناجم عن الصناعة تجاوز بسرعة نسبة 22 – 26 % الناتج الداخلي الخام ما بين سنتي1998 و 2000 إلى جانب هذا فإن الموارد المائية تلعب دورا هاما وأساسيا في استمرار واستقرار هذه الصناعات، من هنا فإننا نجد عدة استراتيجيات أمام الصناعات المهتمة بتحسين إنتاجية المياه[1].

---

[1] نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي : حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014 – 2015، ص 53 – 56.

المطلب الرابع: تعريف الأمن ومستوياته.

أولا: تعريف الأمن.

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبيا، فما زال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات، ويتسع بتغير الأحوال الدولية إضافة إلى أن الباحثين مازالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن بل وحتى في تعريفه ومفهومه.

1- التعريف اللغوي للأمن:

تعرف أغلب القواميس"الأمن" على أنه التحرر من الخوف والقلق، وقد جاءت كلمة الأمن من: آمن، يأمن، أمنا وأمانا، بمعنى وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو آمن، وتتعدّد معاني الأمن في المعاجم العربية، فهي تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، كما تعني هذه الكلمة أيضا الأمانة والصّدق.

أما في اللغة الفرنسية فكلمة "أمن (sécurité)"، وهي مشتقة من اللاتينية "Securitas" وتعني عدم وجود خطر.

أما في اللغة الانجليزية فكلمة "Security" تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر[1].

2- التعريف الاصطلاحي للأمن:

يتفق معظم الباحثين على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل، ولذلك يتطلب فهم بناءه الاصطلاحي شرح، مناقشة وتحليل أهم التعاريف التي حاولت أن توضحه.

---

[1] علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 / 2014، ص 49 – 50.

يعرّف الأستاذ "عمر سعد الله" الأمن بأنه: " **حالة ترى فيها الدولة أنه ليس ثمة أي خطر في هجوم عسكري أو ضغط سياسي أو إجبار اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي بحرية في العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها ".**

الملاحظ هو أن هذا التعريف اعتبر الأمن حالة شعورية تعيشها الدولة وحصر الأخطار المهددة له في ثلاثة جوانب هي: العسكرية، السياسية والاقتصادية، كما قرنه بحرية الدولة في العمل على تحقيق التنمية والتقدم، أي تأمين السيادة الوطنية.

تعرف دائرة المعارف البريطانية من جهتها الأمن بأنه: "**حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية** "، هذا التعريف يركّز على كيفية حماية الأمة ضد أي عدوان محتمل من قبل أي قوة أجنبية، كما يرى "باري بوزان" من جهته بأن الأمن يعني " **العمل على التحرر من التهديد ".**

يستخلص من خلال التعاريف السابقة بأنها لم تتفق على تعريف موحّد لمفهوم الأمن، إلا أنها أجمعت بأنه يدل على خلو التهديد للقيم الرئيسية[1].

ثانيا: مستويات الأمن.

هناك عدة مستويات للأمن ولكل مستوى خلل يميزه عن الآخر، وعموما تحديدها كما يلي :

1- الأمن الفردي (Individuel Security):

يبدو أنه قد تم إلحاقه ضمن المسؤوليات الداخلية للدولة القومية، ويقصد به تأمين الفرد ضدّ ما يهدد أمنه واحترامه واحترام حقوقه وسلامة شخصه، فقد لفتت المادة الثالثة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للفرد الحق في الحياة وسلامة شخصه،

[1] جلال جدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 13- 15.

وتمتد تلك الحقوق إلى الممارسة السياسية والرفاهية الاقتصادية والحصول على الخدمات العامة وعلى رأسها التّعليم[1].

2- الأمن القومي (National sécurité):

يرجع استخدام مصطلح الأمن القومي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947، ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدام هذا المفهوم في العلوم السياسية، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذا المفهوم، إلا أن تعريفه اتسم بنوع من الغموض، وقد تعددت التعاريف بهذا الشأن، فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرفه بأنه : **" قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ".**

أما " بركويز و برك (Bercuis et berk)" فيعرفانه بأنه: **" الأمن القومي يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي".**

أما "جون سباينر(Spainer)" فيرى أن: **" الأمن القومي مرادف للبقاء العضوي وحماية وحدة إقليم الدولة والاستقلال السياسي لها، وهذا مجمله يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريقة تسيير الحياة في الدولة ".**

أما " هيرالد هويلير (Huiler)" فيقول : **" الأمن القومي هو حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية "**، ويعرفه " فردريك هارتمان (Frederick Hartman)" : بأنه **"جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة "**.

واستعراضا للتعاريف والمفاهيم السابقة فإن المفهوم الشامل للأمن القومي هو: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوّتها الداخلية والخارجية في

---

[1] مصطفى ونوغي، مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي الجزائري على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، رسالة ليسانس، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008-2009، ص 11 – 12.

مواجهة التهديدات في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف القومية المختلطة [1].

3- الأمن الدولي:

الحديث على المستوى الدولي بالضرورة تقودنا إلى ظهور فكرة التنظيم الدولي الذي يقصد به التفاعل الحاصل بين مجموعة من الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر وأكبر منها.

دخل مفهوم الأمن الدولي في فترة الثمانينات مرحلة جديدة، فظهرت الحاجة لإعادة النظر في مضمونه من خلال تقرير "إغون باهر (Egon Bahr)" المقدم للجنة " بالما (Palme)" سنة 1982 م، الذي عنونه بـــ " الأمن المشترك (Sécurité commune)" تبين وجود تهديدات جديدة لا يمكن حسمها بالحروب تتمثل في المخاطر ذات الطبيعة الاقتصادية، الثقافية، ...اخ، هذا ما أدى إلى تبنيّ مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات جديدة كالأمن المتكامل، الشراكة الأمنية، الأمن المتبادل، الأمن التعاوني، تمثل هذه الأشكال ما يعرف اليوم بالأمن الدولي حيث تطور هذا المفهوم وأصبح يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية تلخص في الظروف السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي تهدد بقاء الدول والأفراد[2].

4- الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ظهر بعوامل الجغرافيا السياسية [القارات، المناطق المحيطة بالبحار، ...][3].

---

[1] ياسين بوروسية، مرجع سابق، ص 43 - 44.

[2] ياسمين ححاد، مرجع سابق، ص 47 – 48.

[3] شيبي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991 – 2008، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص 16.

هناك من الباحثين من يعتبره اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر وسبل مواجهتها، وعلى هذا فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لهذا الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها[1].

[1] ياسين بوريسة، مرجع سابق، ص 53.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن المائي.

المطلب الأول: تعريف الأمن المائي.

بدأت أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي تركز على تعريف مفهوم الأمن، بحيث لم يعد فقط يعني القوة العسكرية للدولة، بل توسعت لتشمل قوتها الاقتصادية ومدى قدرتها على الحفاظ على مواردها الطبيعية وتنميتها، وفي مقدمتها المياه، وصار مفهوم المن المائي أحد مكونات مفهوم الأمن القومي.

والأمن المائي هو وضعية مستقرة لموارد المياه، يمكن الاطمئنان إليها، ويتحقق هذا الوضع عندما تستجيب الموارد المائية المتاحة للطلب عليها، أي أن درجة الأمن المائي لدولة ما تتوقف على طبيعة العلاقة بين المعروض من المياه والطلب عليها في فترة زمنية معينة، ومن ثم يمكن التعامل مع مفهوم الأمن المائي باعتباره مفهوما نسبيا يزيد وينقص بحسب طبيعة العلاقات بين عرض المسالة والطلب عليها، وينطلق فهم تحليل مفهوم الأمن المائي لأية دولة من خلال تحليل منظومة الميزان المائي، ويأتي هذا الأخير على ثلاث حالات هي [1]:

- حالة التوازن المائي (Water balance): تنخفض حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- حالة الوفرة المائية (Water surplus): حينما يكون حجم الموارد المائية أكبر من حجم الاحتياجات.
- حالة العجز المائي (Water deficit): يكون فيها حجم الموارد المائية المتاحة أقل من حجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات المائية اللازمة.

---

[1] على محمد علي عبد الله، نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو: أزمات وحلول، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2014، ص 21 – 22.

كما يرتكز الأمن المائي على عدة أسس هي:

- اعتبار المياه من إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية، إذ بدون ماء لا يمكن القيام بعمليات التنمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى الأخص مجالات الشرب، الزراعة والصناعة كما جاء في قوله تعالى : **" وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج " (سورة الحج :5).**
- اعتبار المياه سلعة اقتصادية (Economic good) أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة.
- إن التنافس على مصادر المياه بين دول المنطقة يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة لإثارة المشاكل ونشوب النزاعات[1].

يمكن القول أن جوهر الأمن المائي هو أن يكون لدى المجتمعات إمكانية الحصول على مياه كافية، أو يجب أن يكون لديها الوسائل للحدّ من الضرر الذي يترتب عن نقص المياه[2].

المطلب الثاني: محددات الأمن المائي.

إن الحديث عن الأمن المائي كحق لابد من توفر مجموعة من المرتكزات إن صحّ التعبير للمطالبة في الحق في الأمن المائي، وكذا الوصول إليه إلى مستوى الاستنفاع والإشباع، ومنها :

أولا: المحددات السياسية للأمن المائي.

يتمحور المحدد السياسي حول كيفية خلق البيئة التمكينية للإنسان من الحق في الأمن المائي، فوجود بيئة سياسية تساعد على تحقيق الحاجات الإنسانية للماء، ويشكل الضامنة الضرورية لتحرير الإنسان من القهر، فمن خلال منطلق المسؤولية والجزاء

---

[1] الطاهر نعيم ابراهيم ، مرجع سابق، ص 88.

[2] إسماعيل محمد صادق، المياه العربية وحروب المستقبل، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 34.

السياسي يخلق حركيات إنتاج عادلة مائية قائمة على منطلق موطناتي ديمقراطي يقوم بالأساس على الشفافية والمساومة، وكذا عدم التمييز وسيادة قانون الإنصاف لتمكين الفرد أو الأفراد من حقهم في الأمن المائي.

ثانيا: المحددات الاقتصادية للأمن المائي

إن الحديث عن وجود محدد اقتصادي للحق في الأمن المائي يعني بالضرورة توفير شروط استدامة النمو داخل الدولة، والنمو الاقتصادي يحدّ من الفقر، ويوفر البنية لخدمات المياه وكذا مرافق الصرف الصحي من خلال زيادة الدخل وفرص العمل الثابت، فوجود نظام اقتصادي يقوم على وجود سياسات مالية ونقدية للأفراد.

ثالثا: المحددات البيئية للأمن المائي

تعد البيئة المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويتفاعل مع باقي عناصر الطبيعة الحية وغير الحية، والماء جزء من البيئة التي تعدّ أحد المتغيرات المحددة للأمن المائي حيث تضمن بقاء الإنسان ووجوده، نظرا لعلاقة التأثير والتأثر الكائنة بينهما.

فالإستراتيجية البيئية تدعم الحق في الأمن المائي من خلال تنمية الموارد المائية والمحافظة على التنوع البيولوجي، وكذا تحقيق توازن بين احتياجات الطبيعة والإنسان حتى تتمكن البيئة من العمل بشكل جيّد ودائم للوفاء بالحاجات الإنسانية والطبيعية وهذا بدون تهديد الأجيال القادمة، فلا بد من ضمان الحماية الكافية للمجتمعات المائية والمياه الجوفية بعيدا عن الاستنزاف، فالبيئة من الدعائم التي تبقي من إمكانية الانتفاع من الحق في الأمن المائي باعتبارها الحياة[1].

[1] رابح جفال و إلياس جاوي، تأثير المياه على الأمن القومي المصري، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014 – 2015، ص 21 – 22.

المطلب الثالث: مهددات الأمن المائي.

تعد مهددات الأمن المائي ذات حركية دائمة ومتغيرة مما يزيد من صعوبة تحديد طبيعتها، ومن بينها نذكر :

أولا: غياب أطر قانونية كمهدد للأمن المائي.

مبدئيا يلاحظ غياب أي نص قانوني صريح عن الحق في الأمن المائي، سواء على القانون الدولي أو الوطني، وهذا يرجع لعدم وجود هياكل قانونية متكيفة مع طبيعة حقوق الإنسان القائمة على منطق فلسفة الأمن الإنساني، الذي يسعى بالأساس إلى إنتاج إطار أكثر اتّساعا لتعامل الإنسان مع حقوقه داخل الدولة وخارجها، وذلك من خلال مفهومي المسؤولية والجزاء، وغياب إمكانية تقنين أسس ومكونات الحق في الأمن المائي، يرجع بالأساس إلى ما ينجر عنه من مسؤوليات وإلتزامات ومساءلة ومحاسبة لا تريد الدولة والحكومات تحمّلها.

ثانيا: تغير المناخ كمهدد للحق في الأمن المائي.

يعتبر تغير المناخ تهديدا غير مسبوق للأمن المائي من خلال التحولات الناتجة عن الاحتباس الحراري في الدورات الهيدرولوجية والأنماط غير الثابتة لتساقط الأمطار ومعدلات تبخر المياه، ويتمثل الأثر الكلي لهذا التهديد في تفاقم المخاطر وحجم التعرض للضرر بما يفرضه من تهديد على سبل العيش والصحة وأمن ملايين البشر.

يؤثر تغير المناخ كمهدد للحق في الأمن المائي على كمية ونوعية المياه، فمن ناحية الكمية تتقلص موارد المياه العذبة وتزيد الندرة بسبب تفاوت توزيع الأمطار من حيث الزمان والمكان.

أما من حيث نوعية المياه فإن تغير المناخ يزيد من تلوث المياه بالرواسب والمغذيات، الكربون العضوي المنحل والعوامل المرضية والتلوث بسبب تغير درجات الحرارة والأنماط الهيدرولوجية كالجفاف والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر.

ثالثا: النزاعات والصراعات على المياه كمهددات للحق في الأمن المائي.

يقصد بنزاع المياه، النزاع العسكري أو الاقتصادي أو السياسي الناتج عن الرغبة في الهيمنة واحتكار مصادر المياه، وقد يقع بين الأفراد أو المناطق أو الدول، وتزداد النزاعات بزيادة عدد السكان والحاجة لري المحاصيل مع ندرة المياه وكثرة مشاكل الجفاف وبسبب المصالح المتضاربة لمستخدمي المياه[1].

[1] ب. م، الأمن المائي، من موقع الأنترنت: www.univ-setif2-dz/images/pdf/magister/md12.pdf ، يوم 2018/02/11 على الساعة 18:21.

المبحث الثالث: أهمية الأمن المائي.

المطلب الأول: الأمن المائي والأمن الإنساني.

طرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م مفهوم الأمن الإنساني كأحد أولويات الأجندة الأمنية في القرن الحادي والعشرين، إذ تبنى التقرير تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني ليشمل حماية الأفراد من كل ما يهدد أمنهم سواء تمثل في ظروف الفقر أو الحرمان الاقتصادي أو الحماية من الحروب والنزاعات المسلحة[1].

يعد الأمن المائي إحدى مرتكزات الأمن الإنساني حيث أن كل من تلوث المياه وتدهور أنظمتها وعدم استقرارها، وما ينتج عنه من كوارث ومخاطر تمس بسلامة البيئة بالتبعية بأمن وسلامة الإنسان، فانعدام الأمن المائي يهدد الأمن الإنساني نتيجة للمخاطر الناجمة عن ذلك من انتشار للأمراض وانقطاع سبل العيش، حيث هناك 1.8 مليون طفل يموتون كل عام بسبب المياه غير النظيفة، وسوء الصرف الصحي وهو رقم أكبر بكثير من عدة ضحايا الصراعات العنيفة.

وتلعب المياه دورا كبيرا في حالات تعرض الأسر للضرر وفي قدرتها على تحمل الصدمات، ففي اندونيسيا مثلا يموت حوالي 25000 شخص سنويا بسبب الجفاف.

كما يهدد الأمن المائي في انعدامه الأمن الإنساني من خلال تفويض النمو الاقتصادي والرفاة البشرية والبيئة، حيث أنه ما يقارب 1.7 مليار شخص أي ما يعادل ربع سكان العالم يعيشون في بلدان تواجه مشقة مائية، ومن الممكن أن يزداد هذا العدد إذا استمر الحال كذلك ومحدودية الموارد المائية تضيف من إمكانية التنمية وتثير النزاعات والخلافات[2].

---

(1) Bureau de la coordination des affaires humanitaires nations unies, La sécurité humaine en théorie et en pratique – OCHA, du site internet : http://does.unocha.org/sites/dans/hsu/publicationsandproducts/human.security/bools, au jour du 13/02/2018 à 21 :28.

(2) ب.م، الأمن المائي، من موقع الأنترنت: www.univ-setif2-dz/images/pdf/magister/md12.pdf، يوم 2018/02/11 على الساعة 18:21.

المطلب الثاني: الأمن المائي والأمن الغذائي.

عرفت المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الأمن الغذائي بأنه: "**حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة** ".

عرّف الدين الإسلامي الأمن الغذائي في السورتين القرآنيتين، سورة يوسف وسورة قريش، وانطلاقا من قول الله تعالى في سورة يوسف " **يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات لعلىّ أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون** " **[يوسف : 64]**، إلى قوله تعالى : " **وفيه يعصرون** " **[يوسف : 49]**[1].

منذ الأزل وإلى الأبد سيظل الأمن الغذائي مرتبطا بالأمن المائي مهما تغيرت الأحوال ويصبح ذلك الارتباط أكثر وضوحا وقت الأزمات، حيث يكتسب الماء أهمية عظمى وذلك لتلبية الحاجات الأساسية للسكان، وذلك لأن الماء هو أساس الحياة وسلسبيلها فلا تنمية من دون ماء ولا رفاه من دون ماء بل ولا حياة من دون ماء[2].

لقد بلغ استعمال المياه لتأمين الغذاء حدا قارب الخطوط الحمراء لمستقبل العالم، فقد أصبحت الأنهار التي تعلمنا في السابق أنها تبدأ صغيرة ثم تكبر بعد أن تصبّ فيها الينابيع والجداول، تجف قبل وصلها إلى مصباتها، فمشكلة الغذاء ترتبط بالعلاقة بين ثلاثة عوامل هي :

- الحاجة الموضوعية للغذاء.
- الطلب الفعلي.
- إمكانيات الإنتاج.

---

[1] مصطفى ونوغي، الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010 – 2011، ص 24.

[2] حمد بن عبد الله اللحيدان، الأمن المائي هو أساس الأمن الغذائي- أزمة الموارد، من موقع الأنترنت: http://ressource.crisis.com/water/23-2، يوم 2018/02/11 على الساعة 17:46.

والحاجة للغذاء هي محصلة حجم السكان ونظامهم الغذائي ومكونات هذا الغذاء، ونتيجة التطورات الضخمة في الأغذية والأدوية، فإن ازدياد السكان سيستمر طالبا المزيد من الغذاء، غير أن هناك حدودا لنمو القدرة على إنتاج الغذاء، فهناك قيود مادية مثل مساحة الأرض الصالحة والمتوفرة للزراعة، وهناك كميات المياه المتاحة، ثم هناك التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة وأخيرا إمكانيات التغيير في المناخ، وكانت العلاقة بين هذه العوامل موضوعا للعديد من الدراسات تميز بعضها بالتشاؤم مثل دراسة "فوستر (Foster)" في "World Dynamics"، ودراسة "ميزور وزملائه (Misor)" في"Limit of growth"، ودراسة "ميساروفك (Misarofic)" و"بيستل (Pistel)" في " Manking at the turning point" والتي تنبأت بمستقبل يشتد فيه الاختلال ما بين السكان والغذاء وباقي الموارد الطبيعية الأخرى[1].

ولطالما كان هاجس تحقيق الأمن الغذائي مشكلة كل الدول خاصة بعد بروز أزمة الغذاء العالمية وامتداد آثارها السلبية على جل القطاعات الحساسة في الاقتصاد، غير أن مصطلح الأمن الغذائي يحمل أكثر من معنى، فالبعض يشير به إلى توفير الغذاء بالقدر الكافي لتلبية حاجات الإنسان، بينما يعتبره آخرون مؤشر للرفع من مستويات الإنتاج لمقابلة الاحتياجات الناتجة من زيادة عدد السكان، كما يدل أيضا على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء[2].

أين تجدر الإشارة إلى أن ما بين 30 و 40 % من الطعام في العالم يأتي من 7 % من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة، والتي تستخدم مياه الري لزراعتها،

---

[1] زياد خليل الحجّار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2009، ص 194 – 195.

[2] حافظ أمين بوزيدي، استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر : السميد نموذجا ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 – 2014، ص 12 – 13.

بالإضافة إلى ذلك فإن خمس القيمة الإجمالية للإنتاج من الأسماك يأتي من الاستزراع بإستخدام مياه نقية، وبالتالي فإن تطوير المياه للإنتاج الغذائي يمثل عنصرا في زيادة الأمن الغذائي وكذلك أمن واستقرار الموارد الغذائية، وفي القرن القادم سيزداد الاعتماد على إدارة المياه، إعادة تأهيل أنظمة التحكم في المياه غير فعالة وأيضا استبدال أنظمة الري التقليدية ذات الطابع القديم والقائم على الوفرة.

في العديد من البلدان التي تقع في مناطق قاحلة والتي تكون إمكانية حصولها على مياه أمطار للزراعة محدودة، تكون المضاعفات الناجمة عن المياه أعلى من المعدل الذي يسمح بزراعة طعام كاف محليا لإطعام السكان، وفي بعض هذه البلدان تدعوا السياسات الوطنية إلى إنتاج محلي من الطعام للحماية من طوارئ عدم القدرة على استيراد الطعام بأية تكلفة، مثل حالات الخطر على المياه أو الخطر التجاري، ومثل سياسات الإنتاج المحلي هذه، فقد تم تبنيها أثناء فترات خطر لمواقف سياسية ضد بلدان تفتقر للمياه، الأمر الذي تسبب في بعض الحالات باستخراج مياه جوفية ليست من النوع المتجدد وذلك لإنتاج محاصيل غذائية متدنية القيمة وبشكل عام، فمثل هذه السياسات ينجم عنها إنتاج طعام محلي عالي التكلفة مما يقلل من الأمن الغذائي للشريحة ذات الدخل المتدني من المجتمع، هذا وإن القلق الوطني بشأن كفاية المياه لإنتاج الطعام هو من ضمن المؤثرات التي تؤدي إلى ما يسمى بـــ " حروب المياه "[1].

إن تدعيم الأمن الغذائي من خلال زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي تواجهها ندرة المياه وصعوبة المناخ وضعف خصوبة التربة وافتقارها لبعض العناصر، وهذا ما يتطلب وضع إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل محدودية وندرة موارد المياه، ومن ثم تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وهذه الإستراتيجية يجب أن ترتكز على الأسس التالية:

---

[1] فضة المعيلي، مشكلة الأمن المائي، من موقع الأنترنت: www.greenline.com.kw/article.details.aspx?tp=566، يوم 2018/02/11 على الساعة 18:16.

- التنمية المستدامة لموارد المياه.
- زيادة الإنتاج من الغذاء على المستوى القطري والإقليمي والعربي.
- استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الغذائية.
- تكوين مخزون إستراتيجي من الغذاء.
- الاستثمار الزراعي الخارجي[1].

المطلب الثالث: الأمن المائي والأمن القومي.

عرّف الأمن القومي بالانجليزية (National security) بأنه حماية الدولة من المخاطر مثل الحروب، الإرهاب، ... الخ[2].

كما عرّف بأنه قدرة الدولة على تأمين استمرار أساس قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، وفي حالة الحرب والسلم على حدّ سواء.

يلاحظ أن مفهوم الأمن القومي يعتمد على أمرين فرعيين هما :

- مفهوم التحديات : هي متغيرات أو مشكلات أو عوائق أو صعوبات تواجه الدولة، وهي تكون من البنية الدولية أو الإقليمية أو حتى المحلية.
- مفهوم المخاطر : هي الاحتياطات أو الضغوط التي تطرأ في ظروف البيئة الدولية أو الإقليمية أو الداخلية للدول وتعيق تنفيذ المصالح الحيوية للدولة أو التأثير في دورها على الصعيدين العالمي والإقليمي[3].

---

(1) فاطمة تواتي بن علي، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ملتقى دولي، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23 – 24 نوفمبر 2014، ص 11.

(2) National security, definition of national security in English by Oxford dictionaries, du site internet: http://en.oxforddictionaries.com/ definition/national-security, le 13/02/2018 à 20:23.

(3) على عباس مراد، "الأمن القومي مقاربات نظرية"، من موقع الانترنت: www.politics-dz.com/threads/almn-walmn-alqumi-mqarbat-nzri-d-yli-ybas-mrad-pdf.7319، يوم 2018/02/11 على الساعة 16:59.

يرتبط الأمن المائي بالأمن القومي إرتباطا وثيقا نظرا للعلاقة الموجودة والمتداخلة بينها، ويمكن تبيان ذلك من خلال تحديد مصالح الأمن القومي:

أولا: البقاء.

يعد بالبقاء سعي الدولة للتمسك بما يمتلك من دون تفريط في جزء منها، فالكثير من الدول تعمل على المحافظة على حصتها من المياه التي يعتمد عليها شعبها في البقاء.

ثانيا: الرفاهية والازدهار.

يقصد بالرفاهية والازدهار تحقيق الرفاهية للشعب من خلال معدلات نمو اقتصادي مناسب مع عدالة اجتماعية، فالزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية تعتمد على القوة المائية بالأساس والتي تستعمل لسدّ الفجوة الغذائية أو العجز الغذائي.

ثالثا: الحرية.

يقصد بالحرية حرية المواطنون وتمتد إلى الإدارة الوطنية في اتخاذ قرارها وحرية المواطنين في الداخل عن طريق استقرار نظام سياسي ومتماسك وطنيا.

ومما سبق يمكن القول أنه يجب على الدول أن تحمي مجالها الحيوي على باقي الدول التي تؤثر على أمنها القومي وكل ما يمثل تهديدا وهذا يتم وفقا لمتطلبات كالحفاظ على أمن منابعها مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار دول مجاورة مع مصادر المياه[1].

المطلب الرابع: المياه والتنمية.

تشكل المياه بالإضافة إلى الإنسان والأرض أهم عناصر التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادية والاجتماعية والبشرية[2]، وتظهر هذه الأهمية من خلال العلاقة المتبادلة بين

---

[1] رابح جفال وإلياس جاوي، مرجع سابق، ص 23 – 24.

[2] Laurent baechler, La bonne gestion de l'eau : un enjeu majeur du développement, sur le site internet : www.cairn.info/revue-l-europe-en-formation-213-3-page-.html, le 14/02/2018 à 21 :14.

معدلات استهلاك المياه ومؤشرات التنمية المتعددة، كمتوسط الناتج القومي ومعدل دخل الفرد وعمر الفرد المتوقع عند الولادة، ودرجة الاكتفاء الذاتي ودرجة التصنيع ومستوى التعليم ومعدل الأمية، حيث أظهرت الدراسات التي أجريت أن هذه المؤشرات ترتفع كلّما ارتفع معدّل استهلاك من المياه والعكس صحيح، حيث نجد أن الدول التي يرتفع فيها معدّل استهلاك المياه يصل نصيب الفرد فيها من المياه إلى أكثر من 1200 م^3 في السنة، فإن دخل الفرد 1000 دولار أمريكي، ويصل عمر الفرد المتوقع عند الولادة إلى 75 سنة فأكثر، وترتفع فيها درجة التصنيع والاكتفاء الذاتي، كما تنخفض فيها معدلات النمو السكاني والأمية، بينما يحدث العكس في الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من المياه وتنخفض إلى 5000 دولار أمريكي وأقل.

على الرغم من أن وفرة الموارد المائية تعتبر عاملا هاما في ارتفاع مؤشرات التنمية، إلا أن هناك بعدا لا يقل أهمية عنه يتمثل في عنصر الإدارة، واستغلال واستخدام الموارد المائية بدليل أن دولا لا تفتقر إلى موارد مائية بالمعنى الحقيقي، وتعاني من عجز مائي خطير، إلا أنها تحقق قفزات متقدمة في التنمية كإسرائيل والبحرين، وعلى العكس تماما فإن دولا تتمتع بموارد مائية فائضة، إلا أن مؤشرات التنمية فيها تتراجع وتعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة كبنغلادش وإثيوبيا مثلا، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية تحذّر من خطورة إهمال البعد الإداري في تنمية واستخدام الموارد المائية[1].

قد يؤثر الأمن المائي عميقا في الجهود التنموية لبلد ما، إذ تحافظ المياه على الحياة سواء بطريقة مباشرة من خلال الاستهلاك أو غير مباشرة من خلال استخدامها في الزراعة والصناعة، وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان النامية، حيث ترتبط سبل المعيشة الريفية ارتباطا وثيقا بوفرة المياه واستخداماتها.

---

[1] عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط " الحرب والسلام، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 173 – 174.

تؤدي زيادة ندرة المياه وانعدام الأمن المائي إلى المزيد من الوفيات الناجمة عن الجفاف والأمراض المائية المحمولة عبر المياه، وبفعل النزاعات السياسية على الموارد المحدودة وفقدان أنواع الكائنات التي تعيش في المياه العذبة[1].

[1] لوسيندا ميلهام، الأمن المائي وتغير المناخ ... حقائق وأرقام Scidev.net الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من موقع الانترنت: www.scidev.net/...water20%security20%climate20%، يوم 2018/02/28 على الساعة 19:33.

المبحث الرابع: مدخل إلى قانون الأنهار الدولية.

المطلب الأول: مفهوم النهر الدولي.

تعد الأنهار من مصادر المياه العذبة الهامة على سطح الأرض نظرا لاتساع دائرة توزيعها على المستوى الجغرافي فضلا عن وجود خصائص الطبيعة وجريانها في مسارات محددة الملامح، مما يسهل استخدامها بطريقة مثلى تحقق الأغراض المطلوبة سواء كانت زراعية أو صناعية، وقديما لم تكن هناك تفرقة بين الأنهار الوطنية والأنهار الدولية، وكانت الدول تمارس حقوقها على الأنهار الجارية في إقليمها بدون أسس أو قواعد تراعي من خلالها حقوق الدول المستفيدة من النهر والمشتركة معها في المورد الطبيعي، وأمام التقدم الحضاري والصناعي والزيادة الكبيرة في عدد السكان ازدادت أهمية الأنهار باعتبارها أحد مصادر المياه العذبة[1].

ولما تتميز به الأنهار في وقتنا الحاضر من أهمية تقتضي منّا تبيان مفهوم النهر ومدلوله اللغوي والإصلاحي، وتبيان أنواع الأنهار، وهو ما سيتعرض له هذا المطلب أين سنتناول أولا المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنهر، ثم نستعرض ثانيا أنواع الأنهار وذلك على النحو التالي :

أولا: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنهر.

1- المفهوم اللغوي للنهر:

لقد أولى اللغويون اهتماما كبيرا بتعريف كلمة " **النهر**" حيث نجد في العديد من المعاجم اللغوية وبالإطلاع عليها نجدها عرّفت النهر كما يلي:

" **النهر هو الماء الجاري المتسع**"، والجمع نهرٌ (بضمتين)، وأنهر، والنهر بفتحتين لغة والجمع أنهار، مثل : سبب أو أسباب، والنهر بسكون الهاء وفتحها واحد الأنهار،

---

[1] مساعد عبد العاطي شتيوي عبد العال، القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012، ص 9.

وقوله تعالى: "**في جنات ونهر" [القمر 54]**، أي أنهار، وقد يعبر بالواحد عن الجمع، كما قال تعالى: " **ويولون الدبر" [القمر 45]**، ونهر النهر حفره، ونهر الماء جرى في الأرض، وجعل لنفسه نهرا، وكل كثير جرى فقد نهر واستنهر[1].

والنهر : جمع أنهار ونهر ونهور وهو الماء العذب الغزير الجاري[2].

وعليه يمكن القول أن المقصود بالنهر عند اللغويين هو الماء العذب الذي يستمد من المنابع الطبيعية، والماء العذب هو الذي يحتوي نسبة قليلة من الأملاح الذائبة فيه، وهو سائل شفاف لا لون له ولا رائحة، والتركيبة العلمية للماء هي " ذرتين من الهيدروجين وذرة واحدة من الأكسجين ".

2- المفهوم الاصطلاحي للنهر:

قديما لم تكن تفرقة بين النهر الوطني والنهر الدولي، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها الأنهار الدولية خاصة في الوقت الحاضر، فقد ارتبط تعريف النهر بعدة موضوعات قانونية هامة مثل : السيادة على الموارد الطبيعية للدول، وطبيعة هذه السيادة عند الحديث عن الموارد الطبيعية المشتركة بين عدة دول ومنها أيضا القواعد والمبادئ المنظمة لاستخدام المياه الدولية العذبة، وإساءة استخدام تلك الموارد المائية ما من شأنه إحداث ضرر لباقي دول الحوض أو المجرى المائي مما يترتب على ذلك من مسؤولية دولية، فكل هذه الإشكاليات القانونية تقتضي منّا تعريف النّهر الدولي وتمييزه عن الأنهار الوطنية، وبناءا على ذلك فالأنهار من ناحية التكييف القانوني لها تنقسم إلى نوعان[3]، وهذا ما سنتناوله في الفرع الثاني من هذا المطلب.

---

[1] تسعديت شرمالي، المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية – دول حوض النيل نموذجا -، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013 / 2014، ص 9.

[2] معجم المعاني، معنى كلمة النهر، من موقع الانترنت: www.almougem.com>mougem>search ، يوم 2018/03/04 على الساعة 12:42.

[3] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص 10 – 11.

ثانيا: أنواع الأنهار.

تتقسم الأنهار من حيث مركزها القانوني إلى نوعين، أنهار وطنية وأنهار دولية.

1- الأنهار الوطنية:

هي التي تقع من منابعها إلى مصابها وجميع روافدها في إقليم دولة واحدة كنهر "التايمز" في بريطانيا، ونهر "السين" في فرنسا، ويخضع النهر الوطني لسيادة الدولة التي يجري في إقليمها، ولها وحدها حق تنظيم الإستفادة من مياهه لأغراض الزراعة والصناعة، ولها أن تقصر الملاحة فيه على بواخرها وحدها[1].

2- الأنهار الدولية:

مرّ تعريف النهر الدولي بمراحل متعددة، وألحقت به مصطلحات كثيرة، كل مصطلح منها يخفي دلالات معينة تنم عن فهم معين يخص النهر الدولي من الناحية الوظيفية أو من الناحية الهيدرولوجية ... الخ. وقد تمايزت هذه التعريفات نوعيا بحسب حاجة المجتمع الدّولي، فطوال فترات زمنية قاربت على المائتي عام، كانت النظرة لأنهار الدولية تتجه إلى الجانب الملاحي في النهر، وقد امتزجت هذه النظرة بمعايير السيادة الإقليمية تارة، وبمعايير التعيين الحدودي تارة أخرى[2].

يعرّف النهر الدولي على أنه النهر الذي يقع في أقاليم أكثر من دولة، أو يفصل بين أراضي أكثر من دولة، تمييزا له عن النهر الوطني الذي يقع بأكمله (أي من منبعه إلى مصبّه) داخل إقليم دولة واحدة، ويخضع لسيادة تلك الدولة، إذن النهر الدّولي وببساطة هو النهر الذي يجري في منطقة يخضع لسيادة أكثر من دولة، وبالإضافة إلى ذلك فقد اشترطت اتفاقية " برشلونة " لسنة 1921 م في شأن الملاحة في الأنهار

---

[1] علي جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الأنهار الدولية بين الدول المتجاورة، **مجلة الخليج العربي**، م41، ع 1 و 2، البصرة، 2013، ص 4.

[2] هشام حمزة عبد الحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، **آفاق إفريقية**، م 11، ع 39، 2013، ص 133.

الدولية أن يتكامل في النهر ثلاث صفات حتى يصبح نهرا دوليا وهي الصلاحية للملاحة، الاتصال بالبحر وأن يقع في أقاليم أكثر من دولة[1].

المطلب الثاني: نظريات الانتفاع بمياه النهر الدولي.

نشأت بعض المشكلات بين الدول النهرية حول استخدام مياه الأحواض المشتركة، ومنها ما يتصل بحوض النيل، ومن أجل حسم هذه المشكلات أو التقليل من حدتها في معظم أحواض الأنهار الدولية، عقدت العديد من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بمعالجة تلك المشكلات.

تشكلت بعض النظريات للتعامل مع مياه الأنهار المشتركة بين دولتين أو أكثر، وأهم هذه النظريات:

أولا: نظرية السيادة الإقليمية المطلقة.

الفكرة الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية هي أنه لا توجد ثمة قواعد قانونية دولية تحكم استغلال الأنهار الدولية، وتلك الفكرة أو النظرية يطلق عليها فقه "هارمون" (المدعي العام الأمريكي في عام 1895) الذي صاغ هذه النظرية ليضع أساسا للنزاع الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول نهر "ريوجراند" الذي يجري في الدولتين، وتأتي منابعه من جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، ويتلخّص مضمون هذه النظرية في "حق كل دولة في ممارسة سيادتها المطلقة على الجزء الذي يجري في أراضيها من أي نهر دولي"[2].

---

[1] كلتومة بن دادة، السياسة الإسرائيلية في منطقة حوض النيل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014، ص 24.

[2] زكي البحيري، مرجع سابق، ص 96 – 97.

ثانيا: نظرية التكامل الإقليمي المطلق.

لقد استبعدت نظرية السيادة الإقليمية المطلقة تماما من جانب الفقه الدّولي وعبر سلسلة طويلة من الأحكام القضائية ومحاكم التحكيم الدولية، والتي ربّما كان أشهرها ما انتهت إليه محكمة التحكيم الإسبانية والفرنسية في قضية بحيرة " لانو" 1957 م وفي المقابل فإن نظرية التكامل الإقليمي المطلق والتي تعرف أحيانا باسم نظرية الحقوق النهرية، تعني أن دولة المصب (أي تلك التي يوجد أو يمر فيها الجزء أو القطاع الأخير من النهر الدولي كمصر بالنسبة لنهر النيل) من حقها أن تطلب من الدول النهرية الأخرى أي دول المنبع نفس الكمية من المياه وبنفس الجودة والخواص التي يوفرها لها النهر في سيره الطبيعي، ومن ثمّ فإن كل دولة من دول المصبّ بإمكانها الاعتراض على أي استعمال لمجرى النهر مرغوب فيه من دول أو دولة المنبع إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تغييرات في مجرى النهر أو في كمية المياه أو نوعيتها.

وهكذا فإن نظرية التكامل الإقليمي المطلق هذه تعني أن كل دولة نهرية صاحبة حق في كمية معنية من المياه تجري بقوة دفع معينة في مجرى النهر، وصاحبة حق أيضا في الاعتراض على تغيير الوضع القائم حتى ولو كان جيرانها في النهر لديهم إمكانات الاستفادة من المياه في التوسع والزراعي وحتى لو كان الوضع الجغرافي لدولة المصبّ لا يسمح لها بأي توسع أو استغلال جيد لمياه النهر[1].

ثالثا: نظرية السيادة الإقليمية المقيدة.

وفق هذه النظرية يحق لكل دولة نهرية استخدام مياه النهر التي تمر بإقليمها، ولكن مع مراعاة حقوق الدول الأخرى وبشكل غير ضار لا يؤثر بها، ويشير الفقه إلى نظريات مستمدة من القانون الخاص مثل إساءة استعمال الحق وحقوق الاتفاق والملكية

[1] محمد شوقي عبد العال، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2004، ص 15 – 16.

المشتركة وغيرها، لتبرير تغيير القيود التي ترد على حق الدولة النهرية عند استخدامها لمياه النهر المارة بإقليمها، ويؤكد جانب كبير من الفقه هذه النظرية[1].

رابعا: نظرية الملكية المشتركة.

تنصّ على أن مجرى النهر ملكية مشتركة لا يمكن التصرف فيه إلا للدول المطلة عليه، ويحل أي نزاع بخصوص النهر بواسطة تلك الدول، وهذه النظرية كسابقتها فقد تقدم دولة قوية ذات نفوذ وسلطة على الإفادة من مياه النهر وتحرم بقية الدّول الشريكة[2].

المطلب الثالث: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية.

شهدت نهايات القرن التاسع وبدايات القرن العشرين اهتماما قانونيا متزايدا باستخدامات الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية، وهذا ما أدى إلى نشوء عرف دولي في هذا المجال، سمح لرابطة القانون الدولي بإقرار ما عرف بقواعد " هلنسكي" عام 1966.

وبدأت الجمعة العامة للأمم المتحدة منذ عام 1959 م اهتماما خاصا بالجوانب القانونية المتعلقة بمصادر المياه العذبة وتمكنت من إقرار " إتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية سنة 1997" ، والتي وضعت موضع التنفيذ في 17 أغسطس 2014 م.

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر قانون المياه الدّولي هي مصادر القانون الدولي التي حددتها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية نفسها بوصفها الإدارة

---

[1] خليل خير الله، مرجع سابق، ص 17.

[2] هاني نبيل صبحي شراب، الأمن المائي العربي : نهر النيل نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص 61.

والسلطة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتتمثل بالمعاهدات العامة والخاصة والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي والأحكام القضائية والفقه الدّولي[1].

وقد حدد القانون الدولي أسس ومبادئ تقسيم المياه المشتركة بالقواعد الآتية:

- المساواة بين دول النهر الشريكة أمام القانون وحق كل منها في استغلال مياه النهر المارة في أراضيها بمطلق الحرية، لكن هذه المساواة لا تعني المساواة الحقيقية فيما تتمتع به كل دولة، إنما يعني أن كل دولة تملك بالتساوي الأهلية القانونية لاكتساب الحقوق، ولذا فإن كل دولة تنظم وتستغل الجزء الذي يقع داخل حدودها الدولية.
- قاعدة التقسيم العادل والمنصف لاستخدامات المياه المشتركة والعوامل الجغرافية والطبيعية والكثافة السكانية والظروف المناخية ومدى حاجة البلد لمياه النهر مع اعتبار الوسيلة البديلة لمياه النهر.
- قاعدة حماية الحقوق التاريخية المكتسبة من المياه بموجب الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية التي حددتها القوانين.
- قاعدة إلتزام دول النهر بإحترام الحق المكتسب لكل دولة سابقا وعدم إقامة السدود أو تشييد مشاريع هندسية أو أي قدر من الاستغلال يعمل على المساس بالحقوق المكتسبة[2].
- قاعدة الأخطار المسبق والتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنهر الدولي المشترك، بحيث يصبح على كل دولة لدى استغلالها للجزء الواقع داخل حدودها وتتأثر به الدول الأخرى المتشاطئة معها إلزامية إخطارها والتشاور معها.

---

[1] خليل خير الله، مرجع سابق، ص 15.

[2] هاني نبيل صبحي شراب، مرجع سابق، ص 63 – 64.

- قاعدة الوحدة المتكاملة، فكل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة.
- قاعدة تقديم التعويضات من طرف الدولة التي قامت بتشييد مشروعات مائية على النهر التي نتج عنها الإضرار بالدول الأخرى المتشاطئة معها في النهر.
- قاعدة اللجوء إلى المفاوضات كطريقة لفض النزاعات بين الدّول النهرية في حالة نشوبها[1].

المطلب الرابع: نهر النيل في القانون الدولي للمياه.

اتخذت الدول المشاطئة لنهر النيل مواقف متباينة من مشروع اتفاقية المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لسنة 1997، فقد صوتتا السودان وكينيا لصالح المشروع، وصوتت بوروندي ضد المشروع وامتنعت مصر، رواندا وإثيوبيا عن التصويت، ولم تشترك في التصويت بسبب الغياب إريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، ويذهب مندوب إثيوبيا إلى أن المشروع لا يحقق التوازن المطلوب خاصة فيما يتعلق بحماية مصالح دول أعالي المجاري المائية الدولية مثل إثيوبيا.

أشارت مندوبة مصر إلى أن مشروع الإتفاقية لا يمكن أن ينال من القيمة القانونية بالأعراف الدولية المستقرة في مجال المياه، وكان السودان ضمن عدّة دول اقترحت أن يكون عرض النزاع على التحكيم أو التسوية القضائية إلزاميا.

وفيما يلي نبين أهم الإتفاقيات التاريخية في حوض النيل :

- منذ 1881، اهتمت الدول الاستعمارية الأوروبية بإبرام اتفاقيات لحماية مياه النيل، وكانت بريطانيا صاحبة النفوذ مع دول أخرى في شرق ووسط إفريقيا.

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص 54.

- بروتوكول 15 أفريل لسنة 1981 بين بريطانيا وإيطاليا الذي نص على ضرورة التشاور بين الدولتين قبل القيام بمشروعات استغلال النهر خاصة نهر "عطبرة"[1].
- معاهدة بريطانيا – إثيوبيا: تنص على تنظيم استغلال مياه النيل الأزرق.
- إتفاقية 1906 بين بريطانيا والكونغو : تلتزم الكونغو بمقتضى هذه الإتفاقية بعدم إقامة أي مشروع مائي[2].
- إتفاقية 1906 بين فرنسا، بريطانيا وإيطاليا: نصت الإتفاقية على ضرورة التشاور بين هذه الدول عند حدوث اضطرابات سياسية داخل إثيوبيا يمكن أن تؤثر على مصالح بريطانيا ومصر في مياه النيل.
- إتفاقية 1925 بين بريطانيا وإيطاليا: تنص على إعتراف إيطاليا بحقوق مصر والسودان المائية في النيلين الأزرق والأبيض، وعدم إقامة مشروعات مائية تعرقل تدفق المياه إلى مصر والسودان.
- اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا : باعتبار هذه الأخيرة وصية على السودان، أوغندا، كينيا وتنزانيا، وتتضمن الاتفاقية إلتزام دول الحوض بعد السبب في تقليص مياه نهر النيل وحدوث نصيب مصر الذي يقد بـــ 48 مليار متر مكعب سنويا، والسودان بـــ 4 مليار متر مكعب سنويا [3].

---

(1) عمر أحمد يحي، الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل، دراسة في الأبعاد القانونية، من موقع الانترنت: www.m.ahewar.org>s.asp، يوم 2018/03/12 على الساعة 10:29.

(2) محمد سلمان، اتفاقية حوض النيل (الرؤية والأهداف)، من موقع الانترنت: www.pidegypt.org>download>drmohamedsalman، في يوم 2018/03/12 على الساعة 10:40.

(3) البديل، الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض النيل، من موقع الانترنت: www.elbadil.com، يوم 2018/03/12 على الساعة 11:23.

- اتفاقية 1953 بين مصر وبريطانيا : نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان مائي " أوين" عند مخرج بحيرة " فيكتوريا" وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949 و 1953 بين مصر وبريطانيا[1].
- اتفاقية 1953 بين مصر والسودان: وقّعت بالقاهرة بعد إنشاء السد العالي والتي تنص على:
  - احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل 48 مليار متر مكعب سنويا والسودان بـــ 4 مليار متر مكعب سنويا.
  - توزيع الفائدة المائية من السد العالي والبالغة 22 مليار متر مكعب سنويا، فيحصل السودان على 14 مليار متر مكعب سنويا، ومصر على 7.5 مليار متر مكعب سنويا.
- اتفاقية 1991 بين مصر وأوغندا : وقعها الرئيس " مبارك" والرئيس أوغندي "موسيفيني"، حيث أكدت على احترام ما جاء في اتفاقية 1953 واتفاقية 1929، وأوجبت مراجعة السياسة المائية بحيرة " فيكتوريا" بين مصر وأوغندا بما لا يؤثر على حصة مصر المائية[2].
- اتفاقية " عنتيبي": تم التوقيع عليها في 14 مايو 2010، وهي اتفاقية إطارية وقعت عليها دول المنبع في حوض النيل (إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا ورواندا) في مدينة " عنتيبي" الأوغندية لطلب حصة إضافية من مياه النيل، بينما اعترضت عليها دولتي المصب مصر والسودان لأنها تنهي ما يسمى بالحصص التاريخية لهما في مياه النيل.

---

[1] محمد مصطفى، اتفاقيات مياه نهر النيل- HRC-Soudan، من موقع الانترنت : http://hrc-sudan.sd>uploads>2016/12، في يوم 2018/03/12 على الساعة 11:37.

[2] منى السيد، الاتفاقيات الدولية المائية بين دول حوض النيل، من موقع الانترنت: www.masress.com>misrelgdida، يوم 2018/03/12 على الساعة 11:51.

ترى الكونغو أن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية خالفت القانون الدولي ومبادئ مبادرة حوض النيل، وانضمت بوروندي في 2011.

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في حال مصادقة 6 من 10 دول بموجب القانون الدولي[1].

تظم اتفاقية " عنتيبي" ثلاثة عشر (13) بندا بينها بند الانتفاع المنصف والمعقول الذي أثار جدلا بين دول وقعت وأخرى رفضت التوقيع، وينص هذا البند على "دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعا منصفا ومعقولا من موارد مياه المنظمة المائية لنهر النيل على وجه الخصوص الموارد المائية التي تمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل آخذين المخاوف حول حماية الموارد المائية ومحدوديتها".

بموجب هذه البنود قررت مصر في 2010 عدم المشاركة في فعاليات مبادرة حوض النيل بكافة أنشطتها نتيجة توقيع دول حوض النيل على الاتفاقية الإطارية "عنتيبي" المتفق عليها من معظم دول الحوض ماعدا مصر والسودان، التي اشترطت تعديل ثلاث بنود ووضع صريح في البند رقم 14 الخاص بالأمن المائي، وعدم المساس بحصتها من مياه النيل وحقوقها التاريخية والاستعمارية التي أجحفت في حقوق دول الحوض كافة بما فيها السودان.

تعتبر إثيوبيا أول من وقّع على "عنتيبي"، واعتبرت اتفاقية 1929 واتفاقية 1959 مجحفة في حقها، ولم تكن طرفا فيها ويجب إلغائها.

وأخيرا دول حوض النيل كافة اليوم تدعو مصر للرضوخ والتوقيع على الاتفاقية لأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على الأمن المائي لجميع دول حوض النيل هي المشاركة

[1] ب.م، اتفاقية عنتيبي، من موقع الانترنت: www.masralarabia.com>14485، يوم 2018/03/12 على الساعة 12:09.

لا المغالبة، حتى يستفيد الجميع من خيرات النيل باتفاقية "عنتيبي"، التي تحافظ على منفعة الشعوب في الحاضر والمستقبل[1].

[1] أيوب قدي، اتفاقية عنتيبي لمنطقة شعوب حوض النيل الآن وفي المستقبل، من موقع الانترنت: www.sudanile.com<منبر الرأي<98382، يوم 2018/03/12 على الساعة 13:00.

خلاصة:

في الأخير يمكن أن نستنتج أن الأمن المائي هو القاعدة التي ترتكز عليها مختلف الأمون الأخرى منها الغذائي، الإنساني والقومي، كما ترتكز عليه متطلبات التنمية الاقتصادية سواء الزراعية، الصناعية والتجارية.

ثمّ إن المياه العذبة هي أساس الاهتمام الدولي خاصة في مستوى أحواض الأنهار الدولية حيث خصّصت لها دراسات في الأمم المتحدة، وعقدت عدّة اتفاقيات وقوانين تنظيمية لهذه الأحواض.

الفصل الثاني

الجغرافيا السياسية لحوض نهر النيل

تمهيد:

يتكون حوض النيل من إحدى عشر (11) دولة يميزها الفقر المائي تحت ضغط عدة ظروف داخلية، أين شهدت هذه الدول أزمة مائية والتي ترجع إلى عقود تاريخية سابقة والتي مفادها الاختلاف حول تقاسم المياه، فهناك اختلاف حول الاتفاقيات القديمة، وفي عقد التسعينات شهدت الأزمة تغلغل وتجاذب عدة أطراف دولية أخرى إقليمية، فتارة تساهم في تهدأة الوضع وتارة أخرى في تأجيجه مستترة تحت مشاريع ومقترحات اقتصادية وسياسية ومحاولة الاستفادة من هذا التوتر وتوجيهه لتحقيق مكاسب إستراتيجية واقتصادية لصالح هذه الأطراف.

المبحث الأول: ماهية حوض نهر النيل.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول نهر النيل.

يشكل نهر النيل ظاهرة جغرافية فريدة في شمال إفريقيا، فهو النهر الوحيد الذي استطاع أن يشق طريقه فيها عبر الصحراء الكبرى حاملا جزءا من مياه إفريقيا الاستوائية إلى البحر المتوسط، حيث تعاقب المستكشفون بعضهم إثر بعض لاكتشاف منابع النيل على النحو التالي:

- في عام 460 قبل الميلاد، زار العالم الإغريقي "هيرودوت" "أسوان" حيث توصل إلى أن جزءا من مياه النيل يأتي من إثيوبيا وأن منابع النيل الأصلية ربما كانت في الغرب.
- في منتصف القرن الأول، أرسل الإمبراطور " نيرو" بعثتين إلى النوبة ولكنهما لم تتمكّنا من تحقيق أي تقدم لوجود المستنقعات.
- في منتصف القرن الثاني، رسم العالم "باطليموس" خريطته الشهيرة للنيل، حيث يظهر النيل نابعا من بحيرتين في جنوب خط الاستواء، تتجمع فيهما المياه نتيجة ذوبان الجليد فوق جبال القمر (جبال " روينزوري" حاليا).
- في منتصف القرن 18، توصل المستشرق الاسكتلندي "جيمس بروس" إلى أن المنبع الأساسي للنيل هو النيل الأزرق، وأفرغ وصفه المستفيض للمرحلة التي قام بها للنيل الأزرق وبحيرة تانا في ثمانية أجزاء.
- وفي فترة ما بين 1839 و 1842، أرسل "محمد علي باشا" سلسلة من البعثات تحت إشراف "سليم بيك قبطان" إلى النيل الأبيض، وقد كان لهذه البعثات الفضل في القضاء تماما على الفكرة التي كانت سائدة في ذلك الوقت من أن منابع النيل الأبيض تقع في الغرب.

- في الفترة ما بين 1853 و 1857، اكتشف المهندس "جون باتريك" بحر الغزال، وكان قد عين بالحكومة المصرية للبحث عن مناجم الفحم في مصر والسودان.
- في الفترة ما بين 1860 و 1862، أفدت الجمعية الجغرافية البريطانية بعثة برئاسة المستكشف البريطاني "جون سبيك" إلى شرق إفريقيا حيث تم اكتشاف بحيرة " فيكتوريا ".
- في الفترة الممتدة ما بين 1864 و 1866، اكتشف الرحالة الانجليزي "صامويل بيكر" بحيرة " ألبرت" وألف كتابا أسماه " ألبرت نيانزا ".
- في عام 1874، اكتشف الكولونيل الأمريكي " شاليه لونج" بحيرة " كيوجا "[1].
- في عام 1888، اكتشف الرحالة الانجليزي " هنري ستانلي" بحيرة " إدوارد".
- ترجع تسمية النيل إلى المصطلح اليوناني " نيلوس (Neilos)"، ومعناه النهر، ينفرد نهر النيل عن بقية الأنهار بتاريخه الطويل الحافل باهتمامات السكان من حوله وباستخدام موارد مياهه، ويجري نهر النيل في أقاليم تتصف بالشح أو الندرة المائية مع اعتماد السكان من حوله على مائه بشكل مباشر وأساسي، عكس أنهار الكونغو والأمازون التي تجري في أقاليم غنية بالأمطار، ولا يعتمد سكان تلك الأحواض بمياه هذه الأمطار[2].

---

(1) ب.م، نهر النيل، من موقع الانترنت: www1.mwri.gov.eg/images/nilbase.pdf، يوم 2017/12/24 على الساعة 18:46.

(2) عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2006، ص 63.

المطلب الثاني: التعريف بنهر النيل.

أولا: التحديد الجغرافي لنهر النيل.

يعتبر نهر النيل من أطول أنهار الكرة الأرضية، وينساب إلى جهة الشمال، له رافدان رئيسيان وهما " النيل الأبيض" و" النيل الأزرق"، ينبع "النيل الأبيض" في منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، أبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا، ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا إلى أوغندا ثم جنوب السودان، في حين أن "النيل الأزرق" يبدأ في بحيرة " تانا" في إثيوبيا، ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي، ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم[1]، ويبلغ إجمالي طول النهر بالتقريب 6825 كم، ويغطي حوض النيل مساحة 3 مليون كم^2 حتى المصب في البحر المتوسط، يمر مساره إحدى عشرة (11) دولة إفريقية، يطلق عليها دول حوض النيل وهي " أوغندا، إثيوبيا، شمال السودان، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر وإريتريا "[2] **(انظر ملحق رقم 1، ص 153).**

يتكون حوض النيل من ثلاثة أحواض فرعية هي: حوض البحيرات الاستوائية، حوض الهضبة الإثيوبية وحوض بحر الغزال، ويسهم حوض هضبة البحيرات الاستوائية في مياه النيل الرئيسي بحوالي 15 %، فيما يسهم حوض الهضبة الإثيوبية بحوالي 85%، وفي الوقت الذي يندر فيه مساهمة حوض بحر الغزال في مياه النهر الرئيسي، وذلك لتسرّب مياهه إلى المسطحات المائية والمستنقعات والبرك المائية[3].

---

(1) أسامة محمد الحسيني، نهر النيل حابى وملف سد النهضة، القاهرة: شركة إسكرين لايف، 2015، ص 528.

(2) Hekma ACHOUR, La gouvernance du bassin du Nil entre confrontation et coopération, contribution à l'étude du droit internationale fluviale, thèse de doctorat en droit, école doctorale N° 513 : ED-DESPEG, UFR IDPD, Université de Carthage, 2016, P. 15.

(3) احمد عسكر و حسين خلف موسى، رؤية مغايرة لإدارة أزمة سد النهضة من منظور مختلف، من موقع الانترنت: http://elbadil-pss.org/2016/05/25 ، يوم 2017/12/25 على الساعة 20:26.

1- منابع نهر النيل من الهضبة الاستوائية:

تعتبر منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ذات مناخ استوائي شديد الحرارة، وتسقط فيها الأمطار بنحو تسعة أشهر في العام[1].

تتكون هضبة البحيرات الاستوائية من خمس بحيرات كبيرة وهي: فيكتوريا، كيوجا، ألبرت، إدوارد وجورج، وتمد تلك المنابع نهر النيل بـــ 14 % من المياه الجارية فيه، ويعتبر نهر " كاجيرا " أول منابع النيل ويصبّ في بحيرة فيكتوريا من ناحية الغرب.

1.1- بحيرة فيكتوريا:

تعتبر بحيرة فيكتوريا أكبر البحيرات العذبة في العالم حيث تبلغ مساحتها 67 ألف كم^2 وطولها 315 كم، وارتفاعها 1132 م عن مستوى سطح البحر، ويبلغ إيراد البحيرة من المياه 144 مليار م^3/سنويا، وتقع البحيرة في إطار ثلاث دول وهي: أوغندا شمالا، تنزانيا جنوبا وكينيا شرقا[2].

2.1- بحيرة كيوجا:

تقع في الأراضي الأوغندية وهي عبارة عن منخفض ضحل له العديد من التفرعات والتي تصل بعضها إلى حد المستنقعات والبرك، تبلغ المساحة الكلية للبحيرة نحو 6270 كم^2 وتتراوح أعماقها ما بين 3 – 7 أمتار.

3.1- بحيرة ألبرت:

تبلغ مساحة بحيرة ألبرت نحو 5300 كم^2 (نحو 7.7 % من مساحة بحيرة فيكتوريا)، تقع على منسوب 617 م عن سطح البحر، وهي البحيرة الأساسية التي ينبع منها النيل الأبيض فعليا باسم نيل ألبرت.

---

[1] أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 11.

[2] زكي البحري، مرجع سابق، ص 59- 60.

لا يتجاوز أكبر عمق للمياه في بحيرة ألبرت عن 50 متر، ويعتبر نهر " السمليكي" المغذي الأساسي للبحيرة التي يأتي إليها من اتجاه الجنوب الغربي من أراضي دولة الكونغو[1].

4.1- بحيرة إدوارد:

تقع البحيرة إلى الجنوب من خط الاستواء مباشرة على ارتفاع 912 مترا فوق منسوب سطح البحر، وهو اقل بنحو 223 مترا من ارتفاع بحيرة فيكتوريا، وتبلغ مساحتها 2200 كم^2، وهي بحيرة بيضاوية الشكل واتجاهها من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ساحلها قليل التعاريج وماؤها فيه نسبة ضئيلة من الملوحة، تتغذى بحيرة "إدوارد" من عدة روافد، تتبع من الجوانب الغربية "رونزوي" بالإضافة إلى روافد أخرى تأتي من مرتفعات غرب البحيرة، وأخرى تتبع من مرتفعات جنوب وشرق البحيرة، ويقع شمال بحيرة " إدوارد" بعض البحيرات المستديرة التي تشغل فوهات براكين خامدة ومن أشهرها بحيرة " كاتوى (Katwe)"، ويستفاد من بعض هذه البحيرات في استخراج ملح الطعام.

5.1- بحيرة جورج:

تمتد بحيرة "جورج" من الطرف الشمالي الشرقي من الأخدود الغربي، وتبلغ مساحتها نحو 300 كم^2، وتعرف بين السكان المحليين باسم بحيرة "دويرو (Dweru)"، تتغذى بحيرة "جورج" من عدة روافد تتبع من الجوانب الشرقية لجبال "رونزوري" متجهة جنوبا، وتصبّ في شمال البحيرة بالإضافة لبعض روافد تتبع من المرتفعات الجنوبية متجهة شمالا وتصبّ في جنوب البحيرة، تمتد البحيرة في

[1] نادر نورالدين محمد، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1، 2011، ص 29، 31.

الطرف الأعلى " لبوغاز كازنجا "، ويتأثر مستوى سطح الماء بالبحيرة بزيادة الأمطار أو قلتها[1].

2- منابع النيل من هضبة المرتفعات الإثيوبية:

تظم الهضبة الإثيوبية ثلاثة روافد أساسية وكبرى للنهر وهي : نهر السوباط، النيل الأزرق ونهر عطبرة والذي يرتفع مستوى المياه فيها جميعا 40 ضعفا أثناء موسم الفيضان ونتيجة لاتساع مساحة الهضبة واختلاف الارتفاعات أيضا، فإن معدلات سقوط الأمطار 650 ملمتر سنويا بالقرب من منبع نهر السوباط، وتصل إلى 2000 ملمتر سنويا في أغلب مساحات الهضبة.

1.2- بحيرة تانا (Lake of Tana):

تبلغ المساحة السطحية لبحيرة " تانا " نحو 3673 كم^2، وتعدّ أكبر بحيرات إثيوبيا، وتقع في الشمال الغربي من الهضبة الوسطى للمرتفعات الإثيوبية على منسوب 1800م من سطح البحر، وتعد بحيرة " تانا " المنبع الرئيسي للنيل الأزرق، ويبلغ عمق المياه فيها بنحو 14 م، ومساحة حوض البحيرة بروافدها نحو 11650 كم^2.

2.2- نهر السوباط:

يتكون نهر "السوباط" من اتحاد رافدين له وهما نهر " البارو" ونهر "البايبور" ويعد البارو الرافد الأكبر للسوباط، وينبع من خلال ممرات جبلية ضيقة وعميقة تسير باتجاه المنحدر إلى النهر، بينما يمر نهر "البايبور" من خلال أخاديد أعرض من هضبة "الأباسينيا" في شمال منحدر الهضبة، ولكن بانحدار أقل من انحدار نهر " البارو"[2].

---

[1] حسام جاب الرب، جغرافية إفريقيا وحوض النيل، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص 317.

[2] مي عبد العظيم محمد صالح، جغرافية حوض النيل، السودان: منشورات جامعة الزعيم الأزهري، 2014، ص 20.

3.2- حوض النيل الأزرق:

يبدأ النيل الأزرق من بحيرة " تانا " التي تقع على ارتفاع يقدر بـــ 1840 م من سطح البحر، ويتم تجميع مياهها من الأمطار والروافد والمياه المتدفقة من المرتفعات المحيطة بها، ليتخذ النهر بذلك مسارا ضيقا وتصب فيه العديد من الأنهار الصغيرة مثل : حاما، موجر، جدور، ديوسا ونهر برادوس، ثم يلتقي به نهر " الرهد " و"الدفور"، ثم يصبّ عند مدينة الخرطوم بما يقارب 85 % من مياه النيل الإجمالية، فالنيل الأزرق نهر شديد الاندفاع في موسم الفيضانات، مما يجعل مياهه قادرة على حمل الصخور المفتتة من الهضبة الإثيوبية، إذ يعود الفضل في تكوين دلتا النيل ما حمله إليها النيل الأزرق ونهر " عطبرة " من الطمي عبر آلاف السنين[1].

4.2- نهر عطبرة (Attbara river):

ينبع نهر "عطبرة " من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة " تانا " ويتجه نحو الشمال الغربي ليلتقي بالنيل النوبي، وهو الاسم الذي يطلق على الجزء الممتد من الخرطوم إلى أسوان، ويظم الجنادل التي تعد من أهم ما يميز النيل النوبي، أما الجزء الأخير من النيل فيمتد من أسوان لينتهي إلى البحر الأبيض المتوسط[2].

5.2- النيل الموحد:

يبدأ النيل الموحد عند إلتقاء النيل الأبيض القادم من هضبة البحيرات الاستوائية مع النيل الأزرق القادم من الهضاب الإثيوبية عند مدينة الخرطوم، حيث يبدأ السريان الموحّد في إتجاه الشمال بطول 1885 كم حتى مدينة " أسوان " في مصر، ويبدأ عندها النهر إلى الإنشطار مرة أخرى إلى فرعي " دمياط " و"رشيد" بطول 200 كم

---

[1] ابتسام أوعشرين، إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها: دراسة حالة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2016 – 2017، ص 102.

[2] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 18.

في المتوسط، حيث تعتمد عليه الزراعة المصرية مثل ما يحدث في مدينة الفيوم المصرية[1].

3- حوض بحر الغزال:

يقع الطرف الجنوبي لهذا الحوض على الحدود السودانية – الكونغولية التي تتبع من مرتفعات " الأحباس" العليا من أنهار " تاباي"، "ياي" والنعام والجبل والتونغ وروافد نهر "السيوي"، وهو أحد الفرعين الرئيسيين لنهر " الجور"، ويعد حوض الغزال من الجهة الجنوبية الغربية على الحدود السودانية مع جمهورية إفريقيا الوسطى التي ينبع من مرتفعاتها نهر"البوشري"، وهو الفرع الثاني لنهر " الجور" ثم نهر " البونجو" والروافد العليا لنهر " لول" والروافد الجنوبية لبحر العرب، كما يحدّ بحر نهر الغزال شمال الميول الجنوبية لجبال " كورا " التي تتبع منها الروافد الشمالية لبحر العرب وتتجه كل هذه الأنهار نحو مستنقعات بحر الغزال التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الحوض بين بحر الجبل وخط " كونتور" **(انظر ملحق رقم 2، ص 154).**

يقدر معدل الهطول المطري على الحدود الجنوبية للحوض المطري بنحو 1300 مليمتر في العام، ورغم أن الهطول المطري على حوض بحر الغزال يعادل تقريبا الهطول المطري على هضبة البحيرات الاستوائية إلا أن مساهمة هذا الحوض في تغذية النيل الرئيسي تكاد تكون معدومة نظرا لكثرة المستنقعات[2].

4- المناخ في دول حوض النيل:

يتباين المناخ في دول حوض النيل تباينا كبيرا فهو ما بين الجفاف الشحيح والشتوي الماطر في الشمال على سواحل البحر المتوسط في مصر إلى حار وجاف معدوم الأمطار على جنوب مصر وجنوب السودان، ثم إلى رطب وغزير الأمطار

[1] مي عبد العظيم محمد صالح، مرجع سابق، ص 22.

[2] إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق، ص 74 – 75.

صيفا على المنبعين في الهضاب الإثيوبية وهضبات البحيرات الاستوائية، ومعها أيضا جنوب السودان كحوض ثالث للنهر، كما يرى العديد من خبراء المياه والأنهار وعادة ما تبدأ الأمطار الصيفية في منابع النهر بدءا من شهر يوليو من كل عام، وتستمر بغزارة حتى تبلغ ذروتها في أغسطس ثم تستمر بغزارة أقل في شهري سبتمبر وأكتوبر ويصاحبها العديد من الفيضانات الغزيرة والتي قد تكون مدمرة في بعض المناطق حيث تهدأ بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من نوفمبر حتى فبراير، حيث تعد شهور فبراير، مارس، أفريل ومايو هي شهور الجفاف على المنابع[1]، ويبلغ متوسط درجات الحرارة على منابع النهر حوالي 27 درجة مئوية، والرطوبة النسبية تقدر بنحو 80 %، وترتفع صيفا وتقل بعض الشيء شتاءا خاصة في موسم الجفاف، وتختلف الأمطار من الندرة والشّح على دولتي المصبّ بمعدل يصل إلى 1200 مليمتر سنويا على سواحل المتوسط عند مصب النهر في البحر، وتقل إلى 20 مليمتر عند مدينة القاهرة ثم تنعدم على جنوب مصر وشمال السودان في مناطق النوبة، العطمور ودارفور.

تتزايد معدلات الهطول الصيفي على المنابع بمتوسط يبلغ نحو 500 مليمتر سنويا على وسط وشرق السودان وإريتريا، وتصل إلى أقصى معدلاتها على الهضاب الإثيوبية العظمى بمتوسط 1270 مليمتر سنويا، وكثيرا ما يتجاوز 2000 مليمتر سنويا على المنبعين ومعهما جنوب السودان كحوض السودان كحوض ثالث للنهر[2].

يمر نهر النيل بحوالي 35 دائرة عرض، مما يعطيه فرصة التنوع والأقاليم المناخية فهو يخترق عدة أقاليم أهمها :

---

[1] مي عبد العظيم محمد صالح، مرجع سابق، ص 26.

[2] نادر محمد نورالدين، مرجع سابق، ص 49.

1.4- المناخ الاستوائي:

يتمثل في منابعه الاستوائية مثل نهر كاجيرا برافديه وهضبة البحيرات مرورا بنيل فيكتوريا ونيل ألبرت.

2.4- المناخ المداري:

يشمل أغلب حوض النهر في منطقة بحر الجبل والنيل الأبيض.

3.4- المناخ الموسمي:

يتمثل في هضبة الحبشة الواقعة في العروض المدارية، وإن اتسمت بظروف مناخية خاصة جعلت منها أكبر مورد لمياه نهر النيل (أكثر من 86 %).

4.4- المناخ الصحراوي:

يغطي جزءا كبيرا من كل من السودان ومصر، وهو يؤثر بالسلب على مائية نهر النيل، ويعيش بهذا الإقليم (مصر وشمال السودان) ما يقارب 35 % من سكان حوض النيل البالغة 265 مليون نسمة، موزعة في 10دول لحوض النيل.

5.4- مناخ البحر المتوسط ذو المطر الشتوي:

يتمثل في شريط محدود من شمال دلتا نهر النيل.

وفيما يلي دراسة لأهم العناصر المناخية متمثلة في درجة الحرارة والضغط الجوي والرياح والأمطار.

- درجة الحرارة: يقل تباين درجة الحرارة بين شمال وجنوب الحوض فهي في "منجو" بأوغندا شمال بحيرة فيكتوريا مباشرة حوالي 22ْ كمعدل سنوي مقابل 20ْ عند المصب في " دمياط " في أقصى الشمال، والمطلة على البحر المتوسط مما يشير إلى قلة الفارق الحراري بين الشمال والجنوب على مستوى المعدل السنوي، ومع ذلك فعنصر درجة الحرارة ليس بالعنصر الفعال في التمييز بين الأقاليم المناخية في حوض نهر النيل.

- الضغط الجوي: تتأثر حالة الضغط الجوي على دول حوض النيل بتوزيعات الضغط الجوي الإقليمي على النحو التالي:
  - مركز الضغط المرتفع الأزوري على المحيط الأطلسي في الغرب وهو مركز متبقي صيفا من نطاق الضغط المرتفع دون المداري، والذي يتسع مجاله شتاءا ليشمل اليابس والماء مع في العروض دون المدارية من 25 إلى 30 خلال فصل الشتاء.
  - نطاق الضغط المنخفض الاستوائي: نتيجة ارتفاع درجة الحرارة طوال العام في جنوب حوض النيل الاستوائي، وهو نطاق يتزحزح شمالا خلال فصل الصيف وجنوب خط الاستواء خلال شهور الشتاء الشمالي.
  - المنخفض الموسمي أو الهندي على جنوب شرق آسيا: الذي تتعدى مجاله شبه الجزيرة العربية ليشمل حوض البحر الأحمر والقسم الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا حيث يؤثر هذا التوزيع على حركة الرياح العامة والمحلية التي تهب على حوض النيل أو جزء منه، فخلال الصيف تهب الرياح الشمالية الغربية على شمال الحوض.
- الأمطار: يعد المطر أهم أشكال التساقط في حوض النيل، وهو يميز كل إقليم مناخي عن الآخر، فالأمطار تسقط انقلابية في النطاق الاستوائي بمعدل كميات سنوية تتراوح بين 150 – 200 سم سنويا، تقل إلى 150 – 100 سم سنويا في الإقليم دون المداري، وتختلط الأمطار الإنقلابية والإعصارية في هذا الإقليم، وتعرف هضبة الحبشة الأمطار الموسمية يبلغ سقوطها 200 سم وتهطل خلال الصيف، وتقل كمية الأمطار بشكل تدريجي كلّما اتجهنا إلى شمال الحوض[1].

[1] يوسف عبد العزيز عبد اللطيف، جغرافية وادي النيل، القاهرة: شركة ناس للطباعة، 2010، ص ص 34 – 36، 39 – 41.

- الفيضانات والجفاف: منذ إنشاء السد العالي والذي انتهى العمل فيه عام 1970م، لم تعاني مصر من أخطار الفيضان نتيجة السعة العالية لبحيرة السد التي يصل العمق الفعال للماء فيها 183 مترا، وتتسع لنحو 155 مليار مم^3، ولا يفتح مفيض بحيرة السد إلا بعد ارتفاع 181 – 182 مترا للتصريف في مفيض " توشكي" الذي يتسع لنحو 120 مليار م^3 من المياه، وعلى العكس تماما فإن الفيضانات في إثيوبيا والسودان كثيرة ومتكررة وخطيرة جدا عن باقي دول المنبع، وعادة ما تدمر مساحات كبيرة في سنوات الفيضان، كما أنهما من تبادل وتكرار نوبات الفيضان والجفاف ولكليهما تداعيات فعلى سبيل المثال في عام 1998 ساد فيضان عالي وأمطار غزيرة على كل من إثيوبيا والسودان أدت إلى تضرر نحو 14 مليون شخصا في البلدين وعلى النقيض تسبب الجفاف ونقص هطول الأمطار عام 2000م إلى تضرر نحو 16 مليون شخص في القرن الإفريقي وكينيا وإريتريا[1].

ثانيا: التحديد السياسي لحوض النيل.

يقصد بالتحديد السياسي لحوض النيل تحديد الدول التي يخترقها النهر والتي تقع في حوضه، وبالتالي تستفيد من مياهه في كل الوجوه[2]، وفيما يلي سنتعرض إلى مختلف هذه الدول بداية بدول المصب إلى دول المنبع **(انظر ملحق رقم، 1 ص 153)**:

1- دول المصب:

- **مصر:** تقع في أقصى الشمال الشرقي لإفريقيا رابطة قارتي آسيا وأوروبا بالقارة الإفريقية، فجمهورية مصر العربية هي الدولة العربية الوحيدة الأفروآسيوية بحكم موقعها الجغرافي حيث مكنها هذا الأخير من لعب دور عربي واسع النطاق.

---

[1] نادر محمد نورالدين، مرجع سابق، ص 52 – 53.

[2] حسام جاد الرب، مرجع سابق، ص 295.

وقد اكتسبت هذه الدولة موقعا استراتيجيا بفضل توسطها لثلاث قارات ووجود نهر النيل وقناة السويس[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد أقامت العديد من المشاريع المائية على النيل مثل " السد العالي "، وخزان " أسوان ".

- **شمال السودان**: يقع السودان في الجزء الشمالي بين خطي عرض°3 و°2 شمالا وخطي طول °21 و°39 شرقا، وتبلغ مساحة السودان حوالي 255833 كم^2.

أما عن حدود السودان فهو تحده من الشمال جمهورية مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب زائير وأوغندا وكينيا، ومن الشرق إثيوبيا وإريتريا[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان الأكبر مساحة في العالم العربي وإفريقيا قبل انفصال الجنوب عام 2011.

- **جنوب السودان:** تقع جنوب السودان في شرق إفريقيا، وتعتبر مدينة "جوبا" عاصمتها وأكبر مدنها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجزء قد انفصل عن باقي السودان في استفتاء شعبي أعلن عن نتائجه النهائية في فبراير 2011 وتم الإعلان عن استقلال كامل للدولة في 9 يوليو من نفس العام.

وتبلغ مساحة جنوب السودان أكثر من 600.000 كم^2 تقريبا[3].

2- دول المنبع:

- **أوغندا**: تقع أوغندا شرق إفريقيا، تبلغ مساحتها حوالي 236.040 كم^2، وتجدر الإشارة أن الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا تقع داخل الحدود الأوغندية وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا، بالإضافة

---

(1) عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 24.

(2) مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية 1983 – 2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 – 2016، ص 8.

(3) عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 28.

إلى العديد من البحيرات الأخرى، لذلك فإن حوالي 13 % من إيراد النيل السنوي يأتي من تلك المنطقة.

- **إريتريا**: تعتبر من الدول الثانوية في حوض النيل لعدم وجود منابع للنيل، يحدها السودان شمالا وكينيا شرقا، رواندا وتنزانيا من الجنوب الغربي، وتبلغ مساحتها 241.038 ألف كم^2.
- **الكونغو الديمقراطية:** تقع وسط قارة إفريقيا شمال شرق أنغولا وغرب أوغندا، تشترك مع دول حوض الهضبة الاستوائية الستة بإغناء نهر النيل بالمياه، وتصل نسبتها إلى 15% وهي من الدول التي تعهدت بعدم إقامة مشاريع مائية على النيل.
- **إثيوبيا:** تشكل المياه الواردة من إثيوبيا وحدها 85 % من 'جمالي المياه الواردة من دول حوض النيل جميعا مما يضعها على رأس قائمة أولوية الاهتمام في السياسة الخارجية المصرية حيث تمد مصر بـــ 85% من المياه.
- **بوروندي**: على الرغم من المساحة الصغيرة نسبيا لبوروندي بالمقارنة بمثيلاتها من دول حوض نهر النيل الأخرى، إلا أن الجزء الخاص بحوض النيل يشكل حوالي 49.6 % من مجموع مساحة بوروندي، ويشكل نهر " كاجيرا" الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة.
- **رواندا:** لدى رواندا أعلى كثافة سكانية وأعلى معدل للنمو السكاني بين دول حوض النيل ولذلك فإن على رواندا أن تجد حلا لمعضلة التوفيق بين هذا الكم الهائل من السكان وضعف الموارد المتاحة.
- **تنزانيا:** تشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا في الإطلال على بحيرة فيكتوريا، وبجانب ذلك فهي عضو عامل في " منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا" الذي يشكل أحد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية، وتنزانيا مثلها مثل بقية دول حوض النيل تسعى إلى الاستغلال الأمثل لجميع مواردها اقتصاديا ومائيا.

- **كينيا:** تشترك كينيا مع أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا والتي تشكل جزءا من نسبة 15 % من مصادر مياه النيل، حيث تطل وتشرف على منطقة خليج "كيسومو" عند المشارف الشرقية لبحيرة فيكتوريا[1]

المطلب الثالث: خصائص حوض نهر النيل.

تجدر بنا الإشارة إلى بعض الخصائص التي يتسم بها نهر النيل في مساره:

- يلزم نهر النيل في جريانه اتجاه الشمال باستمرار واطراد، لا يناضره أي نهر آخر في العالم، قد ينحني مجراه تارة إلى الغرب وأخرى إلى الشرق وطورا إلى الجنوب الغربي أو الشمال الشرقي، ولكنه سرعان ما يعاود أدراجه والاتجاه صوب الشمال ثانية.
- يخترق مجرى نهر النيل حوالي 35 دائرة عرض، فهو ينبع من وسط إفريقيا يرفده نهر " كاجيرا "، الذي ينبع من جنوب خط الاستواء لحوالي 4 درجات عرض، كما يصب في البحر المتوسط عند دائرة العرض 31 شمالا مما يجعله يتجول بين أقطار متباينة المناخ متنوعة في غطائها النباتي عكس نظيره في الضخامة والطول وهو نهر " الأمازون ".

يرتبط نهر النيل بين العديد من الدول شرق وشمال شرق إفريقيا مثل : تنزانيا، بولندا، رواندا، الكونغو، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، السودان ومصر.

- تقل الطاقة التصريفية لنهر النيل كلما اتجهنا نحو المصب بعكس معظم الأنهار الأخرى، مما يجعله أكثر حيوية من منابعه إلى مصبّه، تحظى دول المنابع والأجزاء الوسطى منه بنصيب أوفر من الأمطار مما يقلل درجة اعتمادها على مياه النهر، بعكس الأجزاء الدنيا منه، حيث يجري في بيئات صحراوية جافة كشمال السودان ومصر.

---

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط1، 2014، ص 23-30.

- يبتعد المقطع الطولي لواد نهر النيل عن الشكل المثالي لبقية الأنهار التي عادة ما نجد فيها ثلاث مراحل على طول المجرى منها: الشباب عند المنابع، النضوج في الجزء الأوسط والشيخوخة في الجزء الأدنى من النهر.
- يبلغ تصريف نهر النيل حوالي 85 مليار متر مكعب سنويا، يأتي معظمها من الأمطار الموسمية على هضبة الحبشة، حيث يعتبر النيل الأزرق والسوباط وعطبرة من الروافد النشطة الهامة خلال فصل الأمطار الموسمية بداية من نهاية فصل الصيف، بينما لا تؤوده منابعه الاستوائية بأكثر من 14 %من مياهه من خلال النيل الأبيض الذي يلتقي بالأزرق عند الخرطوم[1].

وتوجد منابع النيل في ثلاثة قطاعات هي: القطاع الجنوبي، ويظم بحيرة " فيكتوريا " وتشترك فيها كل من تنزانيا، أوغندا وكينيا، كما يوجد نهر " كاجيرا " في بوروندي ورواندا وبحيرة " إدوارد وألبرت" ونهر " السمليكي" وهي مشتركة بين أوغندا والكونغو.

أما القطاع الشرقي ففيه تنفرد إثيوبيا بالمنابع الموسمية بنهر النيل ضمن أراضيها.

وفي القطاع الغربي تنفرد السودان بوجود خط تقسيم المياه حيث تنحدر الأودية عند "جبل مرة" متجهة نحو تشاد، ويخرج من إثيوبيا 85% من مياه النيل التي تصل إلى مصر والباقي يخرج من باقي دول الحوض، وتعتبر مصر أكثر دول الحوض اعتمادا على مياه النيل يليها السودان وأوغندا، أما بقية الدول فاعتمادها على النيل محدودة لوجود مصادر مائية ضخمة بها، واعتمادها على الأمطار الغزيرة ووجود عدد كبير من الأنهار بها فضلا عن مخزون كبير من المياه الجوفية[2].

---

[1] يوسف عبد العزيز عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 13 – 15.

[2] إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق، ص 47.

المطلب الرابع: أهمية حوض النيل.

يعتبر نهر النيل واحد من أطول أنهار العالم وأكثرها حيوية، يعيش عليه مئات الملايين من البشر وهو شريان الحياة في العديد من الدول الإفريقية، وقامت على ضفافه أول حضارة في إفريقيا، وارتبط به استقرار الإنسان المصري وإنتاج حياته الاقتصادية بقيام الزراعة في واديه.

وفي الواقع نجد أن مصر من أكثر دول حوض النيل اعتمادا على مياه نهر النيل تليها السودان، والنيل يعتبر المصدر الوحيد للمياه في مصر بحوالي 98 % من المصادر المائية، علما أن 97 % من أراضي مصر صحراوية و3% الباقية تزرع بالاعتماد على مياه النيل كمصدر للري، ومن هنا فإن النيل بالنسبة لمصر هو قضية أمن قومي أولا، وتشير الكثير من الدراسات إلى دخول مصر منطقة حزام الفقر المائي، فهي تواجه مشاكل مائية بسبب زيادة السكان ومحدودية حصصها المائية.

أما في السودان، فإن الزراعة تشكل المستهلك الرئيسي للمياه التي تصل إلى مصر وهي في نهاية مسار النيل يجعلها تتحمل تراكم وضغط الأزمات البيئية والسياسة التي تواجه نهر النيل في جميع الدول التي تشكل حوضها.

أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن الاستفادة من مياه الينابيع والأنهار المتدفقة من أراضيها كانت قليلة وطبيعة تضاريسها جبلية وعرة حول مجاري الأنهار مع قلة السهول المنبسطة حولها، وفي الوقت الحاضر هناك طموح للاستفادة القصوى من المياه وتحويل طاقاتها إلى تجارة توازي النفط والذهب.

وتبلغ منظومة المياه الإثيوبية التي تصب في النيل 74 مليار م^3 ما يعادل نصف مواردها، وتعمل على إنجاز أربعة سدود وأكبرها "سد النهضة "* الذي ينجز حاليا.

* سد النهضة: أو سد الألفية الكبير، هو سد إثيوبي، يقع على النيل الأزرق بولاية " بني شنغول" بالقرب من الحدود الإثيوبية – السودانية على مسافة تتراوح بين 20 و 40 كم، وعند اكتمال إنشاءه سوف يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية والعاشر عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.

إن الشعوب الإفريقية التي تتركز في حوض النيل تعتمد على نهر النيل تواجه مخاطر حقيقية في المستقبل، فعدد سكان دول حوض النيل يقارب 415.6 مليون نسمة في 2009، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 800 مليون في منتصف القرن 21.

تشير المعلومات إلى أن سكان مصر يزداد عددهم أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، ما يشكل خطرا على أمن مصر المائي[1].

ويمكن إيجاز أهمية حوض النيل بالنسبة لدوله فيما يلي:

- أهمية نهر النيل للزراعة: فالكثير من دول حوض النيل وخاصة مصر والسودان تعتمد على نهر النيل في ري المزروعات، وبسبب الطمي الذي يحمله نهر النيل في مساره بين الدول فإن ذلك قد ساهم في توفير أرض خصبة صالحة لزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية المفيدة، حيث يزرع القطن والقمح والحمضيات في مصر والكثير من الدول، حيث يساهم النيل في توفير الأمن الغذائي لدوله.
- أهمية نهر النيل للشرب: تعتمد الكثير من الدول على مياه النيل للشرب، كما توجد فيه مجموعة معينة من الأسماك النهرية مثل: البلطي.
- أهمية نهر النيل للسياحة: ظهرت عدة أماكن سياحية حول نهر النيل بسبب مناظره الرائعة، كما تبحر فيه الكثير من القوارب السياحية التي تنقل السياح.
- أهمية نهر النيل لتوليد الكهرباء: كما أسلفنا الذكر فإن إثيوبيا تعمل حاليا على بناء سد لتوليد الكهرباء، كما يساهم السد العالي في مصر في توفير الطاقة الكهربائية التي يحتاجها المصريون[2].

---

[1] خليل خير الله، مرجع سابق، ص 28 – 30.

[2] .طلال مشعل، أهمية نهر النيل، من موقع الانترنت: www.mawdoo3.com، يوم 2017/12/24 على الساعة 13:28.

المبحث الثاني: قضية مياه النيل.

المطلب الأول: بداية أزمة مياه النيل.

بدأت أزمة مياه النيل في الانفجار منذ مايو الماضي 2009، بعد المؤتمر الذي عقده وزراء مياه دول حوض النيل في " كينشاسا" الكونغو الديمقراطية، عندما طالبت مصر بالالتزام بمبدأ التشاور والإخطار المسبق في حالة إقامة أية مشروعات مائية على ضفاف النيل، وذلك بالاتفاق مع ما ينص عليه القانون الدولي من ضرورة التزام دول المنبع بعد إحداث أي ضرر لدول المصبّ وبما يتفق مع حقوق لمصر التاريخية في حصة مياه النيل.

فقد فوجئت مصر بإصدار دول حوض النيل بيانا مشتركا في الاجتماع المنعقد في الإسكندرية في يوليو من العام الجاري حددت فيها مواقفها من نتائج اجتماع " كينشاسا " على أساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكامله وعلى أن تلتزم الجهات المانحة بدعم المبادرة، بل وقد صدرت تحذيرات باستبعاد دول المصب (مصر والسودان) من توقيع الاتفاقية في حالة عدم الموافقة على بنودها.

وقد تمثلت نقاط الخلاف الرئيسية في مطالبة دول حوض النيل خاصة (تنزانيا، كينيا، إثيوبيا وانضمت أوغندا) بإعادة النظر في الإتفاقيات القديمة التي تحكم دول حوض النيل بدعوى أن الحكومات القومية لم تبرمها ولكن أبرمها الاحتلال نيابة عنها بالإضافة إلى المطالبة بالاستغلال المتساوي لحوض النيل بدعوى أن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول خاصة كينيا وتنزانيا لموارد مائية متزايدة، بل وهددت الدول الثلاثة (تنزانيا، كينيا وإثيوبيا) بتنفيذ مشروعات سدود وقناطر على نهر النيل تقلل من كمية المياه التي ترد إلى مصر[1].

---

[1] شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، اتفاقية حوض النيل (الرؤية والأهداف)، من موقع الانترنت: www.pigegypt.org/download/climate%20changes/dr%20mohamed%20salman%20nile، يوم 2017/12/24 على الساعة 19:48.

في ظل الزيادة المحسوسة في استغلال مياه نهر النيل بين دول الحوض والمبادرات الدولية لتنظيم استخدامات مياه نهر النيل، تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، الأمر الذي أدى بدول حوض النيل إلى اتخاذ مواقف منها تراوحت بين التأييد والرفض، وفيما يلي سنتناول مختلف هذه المواقف لمختلف دول حوض النيل:

- تعتبر إثيوبيا من الدول التي تلعب دورا هاما في حوض النيل بمساهمتها في مياه نهر النيل بنسبة تبلغ 85% وبصفة خاصة لدولتي المصب مصر والسودان، وقد اتخذت إثيوبيا موقفا رافضا بالاعتراف بمعاهدة 1902، والتي تم إبرامها في "أديس بابا "، حيث تستند إثيوبيا رفضها على مجموعة من الأسباب والمتمثلة في عدم المصادقة على المعاهدة، مما يؤدي إلى عدم إلزاميتها اتجاه إثيوبيا طبقا لقواعد القانون الدولي العام، بالإضافة إلى أن إثيوبيا تتمتع بحقوق طبيعية على مياه نهر النيل في ظل أخذ هذه الإتفاقية لصيغة أو لحكم عقد يرتب مجموعة من الحقوق والالتزامات الملزمة للأطراف، وفي حالة إعطاء العقد مزايا أو تنازلات لأحد الأطراف دون الآخر فهذا يؤدي إلى بطلان العقد طبقا للقانون الدولي العام، وعدم تقيد المعاهدة بفترة نفاذ، بالإضافة إلى بطلان المعاهدات السابقة بين بريطانيا وإثيوبيا لإعلان بريطانيا ضم إيطاليا لإمبراطورية إثيوبيا عام 1935[1].
- تعتبر تنزانيا إحدى دول حوض النيل وقد كانت ضمن المستعمرات البريطانية السابقة، حيث رأت بعد استقلالها عام 1962 أن اتفاقية 1929 لا تتفق مع صفتها كدولة مستقلة، مفسرة ذلك بأن الاتفاقية المشار إليها استهدفت تقييد حريتها بإلزامها إلى أجل غير محدود بطلب موافقة مصر حتى تستطيع إقامة أية مشروعات ري أو توليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا وروافدها، ولذلك

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص 71.

أعلنت تنزانيا أنها تخلت عن إلزامها باتفاقية 1929، وتم صياغة هذا الموقف في " مبدأ نيريري"- رئيس جمهورية تنزانيا في ذلك الوقت- الذي جاء فيه: "إن البلاد التي كانت مستعمرة لم يكن لها أي دور في المعاهدات التي تمت أثناء الحقبة الاستعمارية، وبالتالي فإنه لا يجب الافتراض بأنها سوف تتبع هذه المعاهدات بشكل أوتوماتيكي، ولذلك سوف تلتزم تنزانيا باتفاقية 1929لمدة سماح لا تتجاوز العامين (02)، وخلال فترة السماح هذه ينبغي أن تبرم اتفاقية بديلة، فإن لم يحدث ذلك أثناء العامين المذكورين، فإن تنزانيا تعتبر اتفاقية 1929 لاغية من جانب واحد"[1].

- قد أخذ الموقف الأوغندي نفس السياق في الوقت الذي يتمسك فيه بعض الفقهاء بالأخذ بمبدأ السجل النظيف، فهم لا يعترضون على الموقف الأوغندي المتضمن لالتزام أوغندا ببروتوكول امتداد خزان " أوين" في 21 ماي 1991، وقد أكدت الدول الأعضاء في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية في عام 1964 على إلتزامها بمبادئ المنظمة والتي نصت عليها المادة الثالثة من الميثاق، واحترام الحدود القائمة وقت استقلالها.

أما فيما يتعلق بهجوم الرئيس الأوغندي على اتفاقية 1929، فلا وجود لقاعدة قانونية يستند عليها، فطبقا للمادة الثانية من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 فتطلق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية عدة تسميات منها: الخطابات المتبادلة، الاتفاق، البروتوكول، الإعلان وعدم اشتراط القانون الدولي لمصطلح معين للاتفاقية الدولية[2].

- قد أخذت كينيا حذو تنزانيا (بعد استقلالها) تجاوبا مع " مبدأ نيريري"، ودعت من برلمانها إلى عدم الاعتراف بالاتفاقيات السابقة لمياه النيل، وردت مصر

---

[1] زكي البحيري، مرجع سابق، ص 126.

[2] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص 82 – 83.

على إعلان البرلمان الكيني بضرورة مراجعة اتفاقيات حوض النيل السابقة التي تظل سارية المفعول طبقا لمبدأ التوارث الدولي، وهو ما أقرته أيضا منظمة الوحدة الإفريقية إلى أن يتم تسوية المسألة من خلال التوصل لاتفاقيات جديدة تحل محل الاتفاقيات القديمة برضا جميع الأطراف، أما بقية دول أعالي النيل (زائير، رواندا وبوروندي) فإن علاقتها بمياه النيل كانت مقننة باتفاقيات أخرى عقدت بين بريطانيا وبلجيكا في أوقات سابقة[1].

- موقف مصر والسودان:

o الموقف المصري: يعد بند الأمن المائي من أبرز نقاط الخلاف في الاتفاقيات التي تمت بعد 1959، حيث تتمسك به مصر وترفضه دول المنبع رفضا كليا، ويتمثل في اشتراط مصر أن يتم الاعتراف بحقها التاريخي وأن حصتها الحالية من الماء لن يتم المساس بها ولن يقترب منها أحد، كما يفرض أن يكون هناك آلية للتشاور المسبق على المشروعات المتفردة على مجرى النهر، حيث أن مصر " كدولة مصب" إذا أقامت مشروعات فلن تؤثر على أحد، لكن من قبلها من دول المصب لو أقامت أية مشروعات ستأثر على حصة مصر من المياه وبالتالي فإن هناك ضرورة للتشاور المسبق وموافقة مصر أولا وهو ما ترفضه دول المنبع.

اعتبر الوزير المصري للشؤون البرلمانية والقانونية " مفيد شيهاب" أن الاتفاق لن يكون قابلا للتنفيذ نظرا إلى عدم توقيع القاهرة والخرطوم عليه، بالمقابل يرى البعض أن توقيع دول المنبع على الاتفاق سيرتب حقوقا وإلتزامات جديدة لهذه الدول ستأثر على مصر والسودان.

[1] زكي البحيري، مرجع سابق، ص 127.

- موقف السودان: يجاور السودان عدد كبير من الدول الإفريقية وله حدود طويلة ومباشرة مع دول المنبع، فالمخاطر التي تواجهه كبيرة نظرا لانعكاسات الاتفاق الجديد على حصته من مياه النيل فضلا عما يتهدد واقع البلاد من مخاطر الاستهداف الخارجي والتقييم خصوصا أنه مقبل على استفتاء مصر بين البقاء موحّدا أو الانقسام بين الشمال والجنوب فيما لو حصل الانقسام، فأزمة السودان ستتفاقم ويبقى الجنوب مسيطر على مياه السودان، وقد توحد الموقفان السوداني والمصري بعد قمة "عنتيبي" وتجمّد أي خلاف حول مياه النيل الذي كان يُثار سابقا[1].

المطلب الثاني: الوضع المائي لدول حوض النيل.

تعتبر دول حوض النيل من الدول التي تعتمد على المطر في الزراعة، أي أن زراعتها مطرية أو بعلية، وذلك باستثناء مصر التي تعتمد زراعتها بالكامل تقريبا على الري، والسودان الذي يوجد به مشروعات كبيرة للزراعة المروية وبصفة خاصة في منطقة الجزيرة، لكن الأمر قد لا يستمر كذلك مع التزايد السريع في سكان هذه البلدان، وتوجه البعض منها وبالذات إثيوبيا إلى زيادة مساحات الزراعة المروية عالية الإنتاجية والتي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه على حساب الزراعة المطرية، خاصة وأن موسم الجفاف الطويل في إثيوبيا والذي يظل إلى سبعة أشهر يجعلها ملائمة لزراعة محصول واحد بالري سنويا، أما دول هضبة البحيرات الاستوائية والتي تسقط فيها الأمطار على مدار ثلثي العام تقريبا، فإن الزراعة المروية لا تكون ملائمة إلا في موسم الجفاف القصير الذي يلاءم زراعة المحاصيل التي تنضج ويتم حصادها خلال أربعة أشهر على أقصى تقدير.

---

[1] حزب البعث العربي الاشتراكي، أزمة مياه النيل بين دول المنبع ودول المصب، في موقع الانترنت: www.baath-party.org>، يوم 2018/01/03 على الساعة 13:23.

وتشير بيانات الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 1998 إلى أن سكان دول حوض النيل من دون مصر كان يبلغ 105 ملايين نسمة عام 1970، ارتفع نحو 220 مليون نسمة عام 1995، ومن المتوقع أن يبلغ نحو 380 مليون نسمة عام 2015، وقد بلغ عدد سكان هذه البلدان بالفعل نحو 322 مليون نسمة عام 2008 حسب بيانات البنك الدولي، وهذه الزيادات الكبيرة لسكان دول حوض النيل سوف تعني ببساطة زيادة الاحتياجات المائية لها، وبالتالي من المرجح أن تتصاعد مطالبتها بزيادة الحصص المائية من إيراد نهر النيل وبالذات من قبل إثيوبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من دول حوض النيل دخلت منذ أكثر من عقدين من الزمن إلى مرحلة الندرة النسبية للمياه أين يقل نصيب الفرد فيها عن 1000 م^3 في العام، وهذه الدول الثلاث هي كينيا، بوروندي ورواندا، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في هذه الدول بالترتيب نحو 235 > 254 > 902 متر مكعب عام 1990، ودخلت كل من مصر وإريتريا إلى هذه المرحلة خلال العقد الحالي، وأصبحت إثيوبيا هي الأخرى على شفا الدخول فيها.

أما في عام 2050 فإن الصورة ستصبح أكثر قتامة حيث سيصبح نصيب الفرد من المياه نحو 123، 189، 290، 502، 522، 834، 915 متر مكعب سنويا في كل من كينيا، بوروندي، رواندا، مصر، إثيوبيا، تنزانيا وأوغندا على الترتيب، أي أن هناك ثلاث دول من حوض النيل ستعاني من الندرة التامة للمياه أي يقل نصيب الفرد فيها عن 500م^3 من المياه في العام، في حين ستصبح أربع دول ومعها إريتريا في وضع ندرة مائية نسبية، ولن يتبقى من دول حوض النيل خارج الفقر المائي سوى السودان والكونغو الديمقراطية[1].

وخلاصة ما سبق، أن الوضع المائي لدول حوض النيل في المستقبل سيدفع هذه الدول على الأرجح إلى المطالبة بزيادة حصصها في مياه النهر وهو وضع يستدعي

[1] أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 227 – 228.

الاستعداد للتفاعل معه من خلال التعاون لتطوير الموارد المائية للنهر بدلا من الصراع حولها.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لقضية مياه النيل.

إن إلقاء نظرة سريعة على الخصائص الاقتصادية لدول حوض النيل ومدى مساهمتها في الاقتصاد العالمي تظهر قيمة هذا البعد في قضية مياه النيل وأزماته وموقع إقصاديات دوله من الاقتصاد العالمي، ويخضع المؤشر الاقتصادي إلى عدة عوامل منها الفقر ونسبة السكان وهذا ما سوف نتعرض إليه فيما يلي:

أولا: ضعف البنية الاقتصادية لدول حوض النيل.

احتلت دول حوض النيل مكانة متأخرة في معظم المؤشرات الاقتصادية الدولية، وخلال عام 2008 بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول الحوض 336.2 مليار دولار، وتشكل نسبة 6 % من إجمالي الناتج الدولي البالغ 6.01 ترليون دولار، وتصدرت مصر دول الحوض بناتج 162.8 مليار دولار، تليها السودان بـــ 58.4 مليار دولار، كينيا بـــ 34.5 مليار، إثيوبيا 26.5 مليار وفي المركز العاشر بوروندي بقيمة 16.2 مليار دولار، وبالمقارنة مع دول العالم من حيث قيمة الناتج المحلي، أتت مصر بالمركز الخمسين (50) والسودان بالمركز الرابع والستين (64)، وكينيا بالمركز التاسع والسبعون (79)، إثيوبيا بالمركز السادس والثمانين (86) والبوروندي في المرتبة 164.

نصيب الفرد المحلي الإجمالي يقدر بـــ 800 دولار في إثيوبيا و1600 في كينيا و400 دولار في بوروندي وأعلى نسبة بين دول الحوض هي مصر لكنها تبقى في الموقع 135 عالميا، والسودان 184، إثيوبيا 217 وجاءت الكونغو في المركز ما قبل الأخير في العالم وهو 228.

وقد ارتبط كل ذلك بارتفاع معدلات الفقر في دول حوض النيل، وكانت أدناه في مصر بنسبة 20% بحسب بيانات عام 2005، و39 % في إثيوبيا، و 40% في السودان حسب بيانات 2004، و86% في بوروندي حسب بيانات عام 2002، وذلك حسب مؤشر 1.25 دولار لخط الفقر.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة قد رصدت 7 دول من دول حوض النيل ضمن 36 دولة في العالم تواجه أزمة بالغذاء وهي إريتريا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، كينيا، إثيوبيا، السودان وأوغندا، وربطت المنظمة ذلك بوجود حروب أهلية في الكونغو وبوروندي وكينيا وأجزاء من إثيوبيا، وقد بلغ العجز التجاري لدول الحوض بـــ 413 مليار دولار في شمال ثمان (8) دول باستثناء السودان التي لها فائض تجاري بلغ 3.5 مليار دولار، والكونغو الديمقراطية بنسبة 900 مليون دولار، وبلغ العجز التجاري* لمصر 26.8 مليار دولار.

تدل هذه الأرقام على ضعف البنية الأساسية والذي انعكس على البنية الاقتصادية إضافة إلى وجود أزمة لنقل وتوصيل المياه إلى كافة مواطنيها وانعدام التغطية في شبكة الصرف الصحي، ما يمكن القول أنها تعاني من فقر مائي، أي عدم توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة البنية الأساسية بالإضافة إلى تأثر مواردها المختلفة بالتغيرات المناخية والتلوّث البيئي والضغوط الناجمة عن الزيادة الديموغرافية الكبيرة.

ثانيا: صراع دول المنبع والمصب والتبعية الاقتصادية.

إن تفاعل هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل خلال العشرين سنة الأخيرة أفضى إلى قيام ظاهرة الصراع المائي الدولي بين دولتي المصب التي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتوفر على المياه، وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه وسبق وأن أشرنا إلى أن مصر مثلا تعتمد بنسبة

* العجز التجاري (Trade deficit): عجز الميزان التجاري، هو مقياس اقتصادي لميزان تجاري سلبي تتجاوز فيه واردات الدولة صادراتها، ويمثل العجز التجاري تدفق في العملة المحلية إلى الأسواق الأجنبية.

96.4 % من حاجياتها للمياه على نهر النيل، بينما تحتاج إثيوبيا 2%، كينيا 6.6%، تنزانيا 1.2%، الكونغو 0.08% والسودان 11.9% **(انظر ملحق رقم 3، ص 155)**.

في مجال الأمن الغذائي فإن القطاع الزراعي هو من أهم القطاعات الإنتاجية في مصر والسودان حيث يوفر فرص العمل والمواد الخام للصناعات والسلع التصديرية لتوفير العملة الصعبة اللازمة للتنمية، وأدى ضعف دول حوض النيل الاقتصادي إلى اعتمادها على المنح والقروض الخارجية التي زادت من تبعيتها السياسية وأثرت في علاقتها بدول الجوار الإقليمي، وتعيش معظم هذه الدول نزاعات إقليمية حول الأمن المائي وصراعات داخلية بعوامل ذاتية ودوافع خارجية.

وينطوي مفهوم الأمن المائي على أبعاد شاملة لا تقتصر فقط على اعتبارات الأمن المادي الإقليمي المرتبطة باستخدام القوة، بل تمتد إلى سائر جوانب احتياجات المجتمع من الموارد المائية واستخداماتها المختلفة وتأمين المنشآت والموارد المائية ضد الأعمال المعادية المحتملة[1].

[1] خليل خير الله، مرجع سابق، ص 31، 34.

المبحث الثالث: المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل.

تلعب القوى الخارجية دورا مؤثرا وفاعلا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية وذلك من خلال تأثيرها في أنماط تفاعلات تلك النظم سواء من خلال قيامها بدور منشئ للصراع أو التعاون أو بدور محفز للتفاعلات الصراعية أو التعاونية.

المطلب الأول: التدخل الإسرائيلي في حوض النيل.

تعود أطماع إسرائيل في مياه النيل إلى بدايات القرن الماضي عندما طلبت الحركة الصهيونية في 1903 من الحكومتين المصرية والبريطانية السماح لها بتوطين اليهود في صحراء سيناء لمدة 99 عاما وتحويل جزء من مياه النيل لتلبية احتياجاتهم من المياه، وبقي حكم الحصول على مياه النيل يراود قادة إسرائيل حتى جاءت الفرصة عندما قام الرئيس "أنور السادات" بزيارة إسرائيل وأعلن استعداد مصر لإيصال مياه النيل إلى إسرائيل، إلا أن هذه الفرصة باءت بالفشل بسبب اغتيال " أنور السادات"[1].

تحتل المياه مرتبة متقدمة في أولويات العقيدة الإستراتيجية الصهيونية، وتمثل قيمة عليا في سلم القيم التي تشكل عقل وسياسة المجتمع الإسرائيلي.

حاولت إسرائيل تبنّي استراتجيات محكمة للمياه، وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي، فأما على الصعيد الداخلي فتزداد سيطرتها على المياه التي احتلتها بالقوة، أما على الصعيد الخارجي فيمتاز سلوكها السياسي بالسعي إلى السيطرة، سواء المباشرة عن طريق إقامة مجموعة من المشاريع في دول حوض نهر النيل، أو عن طريق خلق علاقات مع حكومات هذه الدول من اجل استغلال مياهها، وعلى هذا الأساس تحددت الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل عبر تاريخها الطويل، حيث شكلت نظرة إسرائيل اتجاه مياه النيل جزءا من السياسة الإسرائيلية ومحددا أساسيا لعلاقاتها بدول المنطقة[2].

وفيما يلي عرض موجز لمشاريع إسرائيل في استغلال مياه النيل:

---

[1] عادل محمد العضايلة، مرجع سابق، ص 84.

[2] أبتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص 158 – 159.

أولا: مشروع " أليشع كالي" 1974.

طرح " أليشع كالي"* في عام 1974 تخطيطا لمشروعه الذي ينطلق من خلفية عامة مفادها أن المنطق الأساسي في هذا المشروع هو أن كميات ضئيلة من المياه لا يزيد عن 1% من مياه النيل، أي 800 مليون م^3 سنويا من أصل 80 مليار م^3 متوسط التدفق السنوي بالمقياس المصري لا تشكل عنصرا مهما من الميزان المائي المصري، ويمكن نقلها في إتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الإسرائيلي.

وقد نشر المشروع تحت عنوان " مياه السلام"، ويقوم المشروع على توسيع " ترعة الإسماعيلية (قناة السلام)" التي تتغذى من روافد " دمياط " في الدلتا وقناة سيناء المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل المطلوبة، وتتراوح هذه القدرة بين 100 مليون م^3/سنويا، في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة ونمو 500 مليون م^3 في حالة تزويد مستهلكين آخرين.

وقد قوبل هذا المشروع بالرفض المصري، ليعاود الظهور في أكثر من مرة، أولها عام 1978 حين أطلق عليه " أليشع كالي" مشروع " حل نموذجي لنقص المياه في إسرائيل"، وفي عام 1986 وبمناسبة انعقاد مؤتمر " أرماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الوسط في جامعة " تل أبيب"، قام " كالي" بتطوير مشروعه تحت عنوان" خطة مياه الشرق الأوسط" في ظل السلام، ومرة أخرى في منتصف عام 1989 وخلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في "سان لوزان"، تمّ طرح مشروع " كالي" من جديد وطلب من مصر بيع حصة من مياه النيل قدرها 1% من إيراد النيل لإسرائيل، أي ما يعادل 800 م^3/سنويا من مياهه لحل مشكل إسرائيل

*أليشع كالي: هو مهندس وخبير إسرائيلي في المياه، كان يعمل خلال الفترة الممتدة بين 1964 و 1976، وهو رئيس وحدة التنشيط بعيدة المدى في شركة " تاحال" وهي مؤسسة هامة جدا في إسرائيل وهي منوطة بتخطيط المياه ودراسة المشاريع منذ عام 1948، وهي مملوكة للحكومة الصهيونية الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

المائية، وأن هذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى حل بعض مشاكل المياه المصرية والعربية مثل ري شمال سيناء وإمداد قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل بالمياه[1].

ثانيا: مشروع يؤر.

بعد زيارة الرئيس المصري "أنور السادات" للقدس عام 1977، طلب مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية في إسرائيل " شاؤول أولو زوروف" بضرورة شراء إسرائيل لواحد مليار م^3 من مياه النيل سنويا، فتستفيد مصر ماليا من جهة، وتتمكن إسرائيل من حل مشاكلها المائية من جهة أخرى، وشملت مقترحاته حفر ثلاث أنفاق تحت قناة السويس وضخ المياه المارة في هذه الأنفاق إلى محطة جر رئيسية في سيناء، ويتم نقلها إلى إسرائيل عن طريق قنوات وشبكات ري[2].

ثالثا: مشروع ترعة السلام.

مشروع ترعة السلام أو ما يعرف بمشروع " تنمية شمال سيناء"، المرحلة الأولى من هذا المشروع اكتملت بنقل مياه نهر النيل فرع دمياط في إتجاه بحيرة المنزلة، ثم جنوبا فشرقا حتى قناة السويس، ويبلغ طول الترعة في هذه المرحلة 87 كم، والمرحلة الثانية من المشروع والتي اكتملت عام 2002 فيها تمر الترعة أسفل قناة السويس وتمتد شرقا حتى وادي العريش، والهدف من المشروع كله تعمير صحراء سيناء[3].

وهكذا يتضح أن الدور المائي لإسرائيل في حوض النيل يعتبر دورا محفزا على الصراع المائي في هذا الحوض، وهذا استنادا إلى أدلة وأسانيد عديدة، كما يزيد من المكانة المحورية للمياه في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي في حالة الشح المائي الذي تعاني منها إسرائيل.

---

[1] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 92 – 93.

[2] إبتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص 161.

[3] الصادق جراية، الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه العربية: دراسة تحليلية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص 88.

المطلب الثاني: تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حوض النيل إحدى المناطق ذات الأهمية الجيو-إستراتيجية للمصالح والأهداف الأمريكية، ولذلك فهي تلعب دورين غير مباشرين في تلك المنطقة، أولهما السعي إلى محاصرة وتطويق وشدّ أطراف السياسة المصرية في محيطها الإقليمي، الأمر الذي يخدم تثبيت النفوذ الأمريكي سياسيا واستراتيجيا في ذلك الإقليم ومن ثم التمهيد لدور إسرائيلي فاعل في تلك المنطقة، وثانيهما ترسيم الخريطة الجيو بوليتيكية للسودان، وإعادة وخلق تشكيل "سودان جديد"، وهو الأمر الذي بدأته الإدارة الأمريكية منذ عام 2000 (حتى تحقق إعلان الدولة الجديدة في جنوب السودان في 9 يوليو 2011)، وما قد يمثله هذا الانفصال من آثار بالغة الخطورة على الأمن المائي المصري والسوداني، وبل على الأمن القومي لكلتا الدولتين، من ثم، فكناك علاقة إرتباطية بين تزايد الدور الأمريكي في منطقة حوض نهر النيل وبين الصراع المائي الدولي في ذلك الحوض من ناحية أخرى[1].

المطلب الثالث: تدخل البنك الدولي في منطقة حوض النيل.

تساعد المؤسسات الدولية للتنمية بالبنك الدولي التي أنشأت عام 1960 أشد بلدان العالم فقرا عن طريق تقديم قروض بدون فوائد ومنح مشاريع وبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتمثل المؤسسة الدولية أكثر المساعدين للدّول الإفريقية من أجل إحداث تغييرات إيجابية في معيشة 2.5 مليار نسمة، وساندت المؤسسة العمل الإنمائي في دول حوض نهر النيل[2].

---

[1] جوزيف رامز أمين، المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل، **أفاق إفريقية**، م10، ع 36، 2012، ص 13.

[2] مجموعة البنك الدولي، تحسين إدارة المياه وتعزيز التنمية في حوض نهر النيل، من موقع الانترنت: www.albank.aldawli.org>2013/12/05، يوم 2018/01/02 على الساعة 10:40.

إن للبنك الدولي تأثير إيجابي وسلبي على دول الحوض، فمن جهة يعتبر كمثبط للصراع ومحفز للتعاون في بيئة حوض النيل، ومن جهة أخرى يعتبر سلبي ومحفز للصراع بين دول الحوض.

ومن الأمور الإيجابية مساعدة دول حوض النيل على إدارة الموارد المائية الدولية وفق آليات محددة وطرح عدة آليات في هذا السياق منها : خصخصة المياه، تسعير المياه، بورصات المياه، أسواق المياه حيث تندرج تحت مسمى الفكر المائي الجديد، فالخصخصة مثلا: كآلية تعتبر الأجدر والقادرة على إدارة موارد المياه وإيصالها إلى كافة العالم إلا أنها تعرض الموارد المائية لتدخلات خارجية، وتهدد بذلك الأمن الزراعي والقومي وهو ما ترفضه العديد من دول الحوض.

وهناك مؤشرات تؤكد أن البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف وسيط بشأن قضايا المياه، حيث أنه ينحاز لطرف على حساب طرف آخر خصوصا في ظل شغل الإسرائيليين فيه مناصب مهمة مثل مهمة نائب مدير البنك، ما يجعل البنك تحت هيمنة الدول الكبرى، وبالتالي فإن البنك ومفاهيمه التي يطرحها يمثل بعض القوى الكبرى التي تريد مثلا أن تجعل المياه كسلعة تجارية مثلها مثل البترول والذهب، ...إخ.

لقد لعب البنك الدولي دورا فعالا في حل وتسوية العديد من المشكلات والصراعات المثارة بسبب الأحواض المائية منها حوض نهر النيل، أين ساند التوجّهات التعاونية خصوصا سنة 1998، حيث اجتمع وزراء الموارد المائية بحضور ممثلي الدول المانحة والبنك الدولي للاتفاق على قائمة المشروعات والدراسات المشتركة، وقد رصد البنك 100 مليون دولار أمريكي بغية تدعيم التعاون المائي بين الدول النيلية، ويرى الكثير من الباحثين أن دور البنك الدولي في الإطار التعاوني في الدول النيلية قد انحصر في بداية طرح المبادرة، كما أنه هناك شوائب في سياسات البنك تجعلنا نتخوف من سياسات البنك

الدولي ومن خلال ملاحظة الصدام بين دول المصب والمنبع، فإننا نرى أن البنك الدولي لا يتضح له دور فعال في حل الصراع[1].

المطلب الرابع: النشاط الصيني في منطقة حوض النيل.

تدخل الإستراتيجية الصينية في حوض النيل ضمن التوجهات الأساسية للسياسة الصينية في إفريقيا بوجه عام والتي تمثل في إنشاء علاقات صداقة متينة وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة.

لتفعيل التعاون تقدم الصين لدول الحوض المشروعات المقترح بناءها مع تقديم التمويل اللازم لفائدة يسيرة 2-3 % مع فترة سماح من 5 – 10 سنوات، كما يركّز على مشروعات الطاقة والسكك الحديدة والسدود المائية والتنقيب عن المعادن، ووقعت العديد من الاتفاقيات خاصة مع الكونغو الديمقراطية والسودان وإثيوبيا.

- تشكيل منتدى للتعاون الصيني الإفريقي يهدف إلى تعميق التفاهم والتعاون المشترك وتلبية حاجات العولمة المشتركة مع إعادة هيكلة المؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه دول حوض النيل، وإنشاء إدارات خاصة فيها في وزارات التجارة الخارجية والتعليم والصحة والزراعة والدفاع الوطني.
- استحواذ الشركات الصينية على عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة، وتسعى إلى عقود احتكار واستغلال خامات الكوبالت والتيطالين التي تستخدم في صناعة الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والفحم واليورانيوم والذهب واستغلال النفط السوداني.
- زيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الحوض مع زيادة عقود الاقتراض لتنفيذ مشروعات مائية ومحطات تصفية المياه والسدود والصرف الصحي في إثيوبيا ومصر والسودان، كما قامت ثلاث شركات صينية اتفاق بين

---

[1] صاحب الربيعي، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات...، من موقع الانترنت: www.water.expert.se>alnile، يوم 2018/01/02 على الساعة 13:02.

هيئة الكهرباء الإثيوبية لتطوير مشروعات الطاقة الكهربائية في منطقة " جنالي داو" بجنوب إثيوبيا، وإنشاء5 سدود في " شيمو جايدا " بإقليم " أمهرا "، وإنشاء مشروعات توليد في منطقتي " أدامو " و"ميسو"[1].

تسعى الصين لحماية استثماراتها الضخمة في إفريقيا في وقت تسعى دول حوض النيل لتحجيم دور مصر ما جعل هذه الأخيرة تثير الأزمة حول سدّ النهضة التي تعتزم إثيوبيا إقامته بدعم صيني خاصة بعد التكتل الإفريقي حول هذا المشروع الذي يهدد حصة مصر من مياه النيل، وقدمت الصين أكبر مساهمة لبناء سدّ النهضة الإثيوبي ما جعل مصر تتخوّف من الدور الذي تقوم به الصين ويؤكد المراقبون أن إثيوبيا بحاجة إلى مساهمة المؤسسات الدولية من أجل إقامة السدّ[2].

(1) المقاتل (El Moqatel)، الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الأمن القومي، من موقع الانترنت: www.moqatel.com>sec12.doc-cvt.html، يوم 2018/01/02 على الساعة 13:36.

(2) حسن سلمان، السد الإثيوبي على النيل: الصين تموّل وإفريقيا تستغل ضعف مصر، من موقع الانترنت: www.middle-east-online.com>، يوم 2018/01/02 على الساعة 13:50.

خلاصة:

استنتاجا، يمكن القول أن جذور الصراع المائي في حوض النيل تعود إلى أسباب تاريخية وأخرى قانونية مدفوعا بواقع مائي، يتميز بالندرة أحيانا وبسوء التسيير والاستغلال والاستثمار، إضافة إلى بروز قوى أجنبية أدخلت حوض النيل في استراتيجياتها، فتارة تعمل على تأجيج الصراع وتارة أخرى تتظاهر بمحاولات حل الصراع وفرض التعاون، حيث تلعب هذه القوى على تر الصراع من أجل إرهاق الدول النيلية بالديون.

الفصل الثالث

الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع

تمهيد:

تحت ضغط الندرة المائية والضغط السكاني الكبير والنمو الاقتصادي وزيادة الطلب على الماء، أصبحت الدول النيلية تصبو إلى تحقيق التعاون فيما بينها وهو ما يتجلى في العديد من المشاريع التعاونية.

فالصراع ظهر كنتيجة حتمية لفشل التعاون الشامل بين دول حوض النيل بسبب حدة الخلافات حول تقسيم المياه، مما أثار جدلا دوليا على المسألة في عدّة محاور اقتصادية وقانونية وسياسية، ثم إن تطورات الأزمة قد تؤدي إلى بروز سيناريوهات مختلفة تتجلى في الأفق منها (حسب العديد من الاستراتجيين والخبراء) سيناريو التعاون، تليه سيناريو التحكيم الدولي وصولا إلى السيناريو العسكري.

المبحث الأول: مشاريع التعاون بين دول حوض النيل.

رغم التحديات والمعيقات قامت دول حوض النيل بالعديد من المحاولات لبناء عمل مشترك يقود إلى تعاون كامل في إدارة الموارد المائية لنهر النيل، بحيث انصبت الجهود في كيفية إيجاد آلية لفتح الحوار وخلقت فهم مشترك وتفكير على مستوى الحوض وليس على المستوى القطري فقط، ومن الناحية التاريخية بدأت أول الاتفاقيات للتعامل مع مياه النيل في نهاية القرن التاسع عشر (1891) بين بريطانيا التي كانت تسيطر على أغلب دول حوض النيل، وإيطاليا التي كانت تستعمر إثيوبيا، ثم توالت الاتفاقيات حتى انتهى الأمر باتفاقية 1929 بين مصر والسودان الموحد سابقا، لتصل في الأخير إلى عقد اتفاقية 1959م، وإذا كانت اتفاقية 1929 م تجد الإعتراض من أغلب دول الحوض، فإن هذه الأخيرة لا تجد الإعتراف من بقية دول حوض النيل، ونتيجة لذلك سعت الدول المعنية إلى خلق آليات يمكن أن تقود نحو فتح آفاق التعاون، ولهذا برزت عدة محاولات للتعاون الإقليمي والتي سيتم تناولها في هذا البحث.

المطلب الأول: مشروعات التعاون قبل مبادرة حوض النيل.

أولا: هيئة مياه النيل.

أنشأت مصر والسودان بروتوكولا خاصا لإنشاء الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل والتي انصبّ عملها على تحقيق التعاون الفني بين البلدين والقيام بالدراسات والبحوث الخاصة باستغلال مياه نهر النيل، وقامت السودان ومصر بدعوة بقية الدول للإنضمام، إلا أنها رفضت الاعتراف بالاتفاقية الثنائية، وكانت تعتبر وجود الخبراء المصريين على أراضيها تهديدا لأمنها القومي، ومحاولة مصرية للسيطرة على ملف المياه، لهذا فشلت الهيئة في تنفيذ البرامج والخطط من 1959 إلى 1980[1].

[1] المقاتل، إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بيد دول الحوض، من موقع الانترنت: www.moqatel.com>sec12.doc-cvt.htm، في يوم 2018/03/19 على الساعة 11:00.

وتظم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء البلدين (مصر والسودان سابقا) وتجتمع دوريا لحل أي مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية 1959.

وقد كانت أهم اختصاصات هيئة النيل كما يلي :

- رسم الخطوط الرئيسية للمشاريع التي تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللاّزمة لها لوضع المشاريع في صورة كاملة، تتقدم بها إلى حكومتي الجمهوريتين لإقرارها.
- الإشراف على تنفيذ المشاريع التي تقررها الحكومتان.
- تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان (سابقا) وخارجه بالإتفاق مع الدول المعنية.
- تراقب الهيئة المهمة المذكورة فيما سبق بواسطة مهندسين من البلدين، وكذلك خزّان السد العالي وسد أسوان وفي البلدان الأخرى طبقا لما يبرم من اتفاقيات معها.
- وفي حالة توالي شحّ إيراد النيل من المياه ممّا لا يمكّن الدولتين من سحب احتياجاتها كاملة في أية سنة من سنين، فإن على الهيئة أن توصي بما ينبغي إتباعه لمواجهة مثل هذه الحالة[1].

ثانيا: مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية (الهيدروميت).

تم الاتفاق على عمل مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية (Hydro meteorological survey of the catchments of lakes Victoria and Albert)

بين خمس من دول حوض النيل هي مصر، السودان، كينيا أوغندا وتنزانيا للتنبؤ بكميات سقوط الأمطار وتحديد مواعيدها وأماكن سقوطها، وعمل قياسات لمعدلات وتسجيلها، وذلك في بحيرات " فيكتوريا وألبرت وكيوجا"، وقام المشروع برصد

[1] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 134.

مقاييس سقوط الأمطار وبحث إمكانية تخزين الزائد منها في البحيرات الثلاث للانتفاع بها لصالح دول حوض النيل.

قد اشترك في وضع الدراسات الفنية للمشروع المذكور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمنظمة المترولوجية العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، وفي سنة 1971 انضم للمشروع كل من إثيوبيا ورواندا والكونغو، وانتهت المرحلة الأولى من المشروع في 1972، وبدأت مرحلته الثانية في مارس 1976 بهدف استمرار تسجيل كميات سقوط الأمطار، ورصد مدى زيادتها أو نقصانها وإمكانية الاستفادة منها، ومساعدة الدول المشتركة في المشروع على وضع خطط تنمية مواردها المائية[1]، وقد بدأ العمل في المرحلة الثالثة من المشروع عام 1988م[2].

ثالثا: تجمع الأندوجو.

بدا أمام قمة لاغوس الاقتصادية الإفريقية عام 1980م أن التكتلات الإقليمية داخل القارة الإفريقية هي الأمثل لحل مشاكلها، وناشد بيان القمة جميع الدول الإفريقية أن تتقاسم مصادر الطاقة والمياه وأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة وغيرها من ألوان البيئة الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت المجموعة تهدف إلى تبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بين دول التجمع والتشاور في القضايا ذات الاهتمام المشترك لهذه الدول ودعم تعاونها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفنية وتوعية شعوب هذه الدول حول أهمية الموارد المائية وضرورة تنميتها وحسن إدارتها واستخدامها.

إن أبرز ما نجح فيه تجمع الأندوجو هو استقطاب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطته الإنمائية، وقد أوفد هذا البرنامج بعثتين إلى دول الأندوجو عام

---

[1] زكي البحري، مرجع سابق، ص 368 – 369.

[2] عصام سليمان الفراعتة، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 1998، ص 91.

1989 للقيام ببعض الدراسات حول إمكانية التعاون الإقليمي المشترك، وأصدرت البعثتان تقريرين عبارة عن توصيات بوضع خطة اقتصادية فنية شاملة وطويلة المدى لمواجهة التزايد السكاني في حوض النيل في مدة 25 سنة القادمة والتوصية بربط جميع دول النيل بشبكة كهربائية واحدة تؤمن الاستقرار في توليد واستخدام الطاقة الكهربائية.

لكن الأندوجو لم يستطع عمليا أن يقدم إجراءات حقيقية في تحقيق التعاون بين دوله، ربما بسبب انعدام الثقة بينها وتداخل عوامل أزماتها الداخلية والسياسية والتدخلات الخارجية[1].

رابعا: مشروع التكونيل.

عقد لقاء في ديسمبر 1992 في "كمبالا" بأوغندا بين الوزراء المعنيين بالموارد المائية بدول حوض نهر النيل وهذا لمراجعة وتقييم ما تم عمله من خلال مشروع البحيرات الاستوائية (الهيدروميت) وإعداد وثيقة للتعاون الفني تشمل كافة دول حوض النيل.

وتمّ الإتفاق في ذلك اللقاء على ضرورة التعاون المستقبلي بين دول حوض النيل في فترة ثلاث سنوات تحت مسمّى التيكونيل " مشروع التعاون الفني وتطوير وتنمية وحماية البيئة بحوض النيل (Technical cooperation for the promotion of the development and environmental protection of Nile basin – Teconile)".

وقد وقع على هذا الاتفاق الوزراء المعنيون من الدول التالية: مصر، السودان (سابقا)، أوغندا، تنزانيا، الكنغو الديمقراطية ورواندا، كما حضرته بقية الدول النيلية كمراقبين، وتم إنشاء لجنة فنية لتجميع التيكونيل من ممثلي دول حوض النيل، كما تم تشكيل مجلس وزاري لوزراء الموارد المائية في تلك الدول[2].

---

[1] خليل خير الله، مرجع سابق، ص 64.

[2] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 65.

كان الهدف من هذا المشروع مساعدة دوله على تنمية وحماية واستخدام الموارد المائية لتحقيق تعاون شامل ومتكامل وقوي بين دوله واقتسام مياه النيل بشكل عادل وإدارة موارده المائية وتطوير خططها[1].

كلّفت " التيكونيل" بمتابعة كافة المبادرات المتعلقة بمياه النيل برفع تقارير دورية لمجلس وزراء الرّي لدول حوض النيل، وفي عام 1997 استجاب البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة كندا للتنمية الدولية لطلب مجلس وزراء الري لدول حوض النيل لتنسيق مساهمة الجهات الخارجية لتمويل تنفيذ خطّة العمل لحوض نهر النيل (NRBAP)، وتقرر مراجعة الخطة وعمل أولويات لمشروعاتها وتقديم تقرير بذلك لمجلس وزراء الري لدول حوض النيل (COM)، وتمّت المراجعة، وقدم التقرير بعنوان "مراجعة خطة العمل لحوض نهر النيل من أجل خطة عمل إستراتيجية "، وقدم التقرير لاجتماع مجلس وزراء الري في مارس 1998، حيث شاركت ثمان (8) دول وغابت دولتان (2)، وقرّر المجلس الاتفاق على رؤية موحّدة وعمل موحّد لحوض النيل وإقامة آلية انتقالية تخلف " التيكونيل"، ويشترك فيها كل دول حوض النيل واتفقوا على هيكل جديد يقوم مجلس وزراء الري في قمّته، ولجنة فنية استشارية (TAC) وسكرتارية، ويسمّى الهيكل الجديد هذا "مبادرة حوض النيل (NBI)"[2].

المطلب الثاني: مبادرة حوض النيل (NBI).

في فيفري 1999 وقعت تسعة دول من دول حوض النيل على محاضر متفق عليها لإنشاء المبادرة، وأعلن رسميا عن قيام مبادرة حوض النيل (NBI) وهي تظمّ كلا من: مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بوروندي والكونغو الديمقراطية، وشاركت ايرتيريا كمراقب.

---

[1] خليل خير الله، مرجع سابق، ص 65.

[2] الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 2000، ص 78 – 79.

وقد ظهرت المبادرة إلى حيز الوجود من خلال الاجتماعات الوزارية بالمجلس الوزاري لوزراء الري والموارد المائية لدول الحوض والذي يعقد سنويا في عواصم الدول الأعضاء، واستقر الرأي على إنشاء آلية (Nile basin initiative NBI)، ووقعت في دار السلام عاصمة تنزانيا.

وتتكون هذه الآلية (مبادرة حوض النيل) من الأجهزة التالية:

- مجلس وزراء الموارد المائية لدول الحوض (Nile -com).
- اللجنة الاستشارية (Nile-Tac).
- السكرتارية (Nile-Sec).
- اللجان المسؤولة عن تنفيذ المشروعات.
- نقاط الإتصال الوطني[1].

تطرح مبادرة حوض النيل أسلوب التعاون والتفاهم لحل المشكلات بدلا من الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة والمجالات التي يمكن أن يتحقق فيها هذا التعاون كثيرة والنتائج عنها يمكن أن يزداد مع مرور الزمن، فليس مقبولا أن يظل حوض النيل حوضا للفقر والجوع والمرض والنزاعات المهلكة للبشر، فهناك إمكانات للبدء في مشروعات تحتاج إلى 210 مليون دولار كمرحلة أولى[2].

تعالج مبادرة حوض النيل العديد من المشاكل المتعلقة بالبيئة وحماية المياه، وتعطي الأولوية لتطوير دول الحوض من أجل ضمان أمنها المائي والغذائي وتسيير المياه العابرة للحدود من أجل السلام والتضامن عن طريق رسم سياسات مستقبلية مشتركة.

---

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص 118 – 119.

[2] أسامة محمد الحسيني، مرجع سابق، ص 63.

ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه المبادرة كما يلي:

- تطوير واستغلال الموارد في حوض النيل بطريقة دائمة ومتوازنة لتحقيق السلام والأمن.
- ضمان تسيير الموارد المائية بفعالية عن طريق التعاون الشامل بين دول الحوض.
- ضمان التعاون وفق ما يخدم مصالح دول الحوض وتحديد اهتمامات كل دولة على حدى.
- مكافحة الفقر وإقامة اندماج اقتصادي شامل بين دول الحوض[1].

تبدو مبادرة حوض النيل حاليا بإطارها الواسع في حالة تجميد، غير أنها كإستراتيجية تشمل دول حوض النيل كلها، تتميز بأنها الإطار الأفضل لمعالجة التحديات الحقيقية التي تواجه الدول المعنية كافة وعلى الأخص النتائج المترتبة على الإحتباس الحراري وما ينجم عنه من جفاف وتصحّر وندرة في المياه اللاّزمة لتجديد طاقة الحوض وهي قضايا تستدعي برنامجا واسع النطاق وإدارة أكثر فعالية للمياه، وضمن ذلك زيادة القدرة التخزينية لمياه الأمطار وإعادة تدوير مياه الرّي وتخفيض فاقد المياه وإعادة النّظر في التركيبة التخصّصية للزراعة في كل بلد بما يكفل استخدام مياه الري في المحاصيل ذات العائد الأعلى، وارتياد آفاق التوسّع في الزراعة المطريّة وتقليل فاقد الإنتاج الزراعي وتصلح هذه المبادرة باختصار لتكون إطارا لتعاون إقليمي واسع بين دول حوض النيل يشمل الجوانب المتعلقة بالتجارة البينية أيضا، خاصة تجارة السّلع التي تدخل فيها المياه (Virtual water)[2].

---

(1) Christine ABDALLA ISKANDAR BOCTOR, Le développement durable et le droit de l'environnement : la sécurité nationale hydraulique au Moyen-Orient, thèse de doctorat, UFR- Droit, université d'Artois, 2012, pp. 173-174.

(2) إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، **آفاق المستقبل**، ع 27، يوليو، أغسطس وسبتمبر، 2015، ص 20.

المطلب الثالث: مشروع قناة جونغلي.

طرحت فكرة مشروع قناة "جونغلي" لأول مرة في عام 1901، واعتمدت هذه الفكرة كأول مشروع بعد التوقيع على معاهدة 1959 م.

وكان الهدف منها الحفاظ على المياه الضائعة من النيل الأبيض واستيعاب المياه الزائدة من المستنقعات والتقليل من المياه المتبخرة للاستفادة منها وذلك بربط الخط المائي للقناة بين المنبع ببلدة "جونغلي" وحتى المصب عند " فم السوباط" بالقرب من "ملكان".

بدأ الاتفاق على شق القناة فعليا بين مصر والسودان عام 1974 م، وتقوم فكرتها بشق قناة بطول 360 كم بين مدينتي " بور وملكان" في جنوب السودان، وبعمق 4 إلى 7 أمتار، وعرض القناة 40 إلى 50 متر.

يبلغ متوسط تدفقها اليومي 25 مليون م3.

بدأ بناء القناة في بدايات 1980، ولكن قيام الحرب الأهلية عام 1983 عطلت المشروع[1].

تعتبر مقاطعة "جونغلي" أكبر مقاطعة في جنوب السودان، يسكنها حوالي 1.3 مليون نسمة وتتميز بتنوع الأعراق والأجناس والديانات، حيث شهدت العديد من الصراعات السياسية المصحوبة بالعنف والحرب، ما أدى إلى توقف الأشغال في مشروع قناة "جونغلي"[2]، حيث يواجه هذا الأخير عراقيل كثيرة خاصة بعد انفصال جنوب السودان منها : تدهور الأوضاع الأمنية لولاية "جونغلي" بدولة الجنوب، وهناك جماعات الدفاع عن البيئة بالإضافة إلى حقوق المجتمعات الساكنة حول القناة التي

(1) Daniel DORAN, The jonglei canal project: a case study on water security in southern Sudan, Canada: Unitar Poci, 2009, p.42.

(2) Daniel DENG GARANG AKECH, The role of indigenous communities in environmental conflict management in the horn of Africa : a case study of jonglei canal, a research project submitted in partial fulfillment of requirements for the award of masters degree in international conflict management, Institute of diplomacy and international studies, University of Nairobi, 2016, p.27.

رفضت حفر القناة منذ أول وهلة، وتضاعف تكلفة حفر القناة، وهناك عامل جديد تمثل في إعلان مناطق السدود بدولة الجنوب مناطق رطبة ذات أهمية عالية مما يحظر تعريضها للجفاف، ولا يمتلك الجنوب أي مصلحة من قيام "جونغلي" هذا لا يمنح الجنوب حافزا لإكمال القناة وتحمل تبعاتها السالبة[1]. **(انظر ملحق رقم 4، ص 156).**

ويمكن تلخيص أهم أهداف مشروع قناة "جونغلي" بعد اكتماله فيما يلي:

- تأكيد أن نهر النيل نهرا دوليا مشتركا، وأن الماء مورد مشترك وذو قيمة اجتماعية وبيئية، وهو أساس لتحقيق التنمية دون الحاجة للصراع.
- زيادة الإيراد المائي للدول الثلاث (جنوب السودان، السودان، مصر) واستصلاح الأراضي لزراعة الحبوب الغذائية التي تستوردها هذه الدول وبالتالي توفير النقد الأجنبي.
- إكمال إنشاء المشروعات الزراعية بالقطاع الزراعي المروي لمصر والسودان وجنوب السودان، ومشروعات الزراعة المطرية الآلية ببحر الغزال وأعالي النيل، ومشروعات البن والشاي والتبغ بالمناطق الإستوائية، والكناف بملكان والتونغ والكفاف بملوط ومنقلا.
- تحسين المرعى النيلي بالأراضي العالية والمتوسطة بسبب أن القناة تتيح المياه التي كانت منعدمة في هذه المناطق في الصيف.
- ضبط جريان مياه النيل وتنظيمه ومكافحة أعشاب النيل لتقليل الفاقد المائي وزيادة حركة الملاحة النهرية.
- تشجيع قيام صناعات تجفيف الألبان واللحوم والأسماك لتساهم في سد الفجوة الغذائية[2].

---

[1] سلمان محمد أحمد، تفكيك خزان جبل الأولياء سيولد مناصير جديدة، **التيار**، ع 878، 25 يناير 2012، ص 5.

[2] سعد عبد الله، سيد أحمد الكرم، التعاون المائي بين السودان ومصر وجنوب السودان: نموذج قناة جونغلي، من موقع الانترنت: http://repository.neelain.edu.sd :8080/jspui/bitstream/123456789/1445/1/7-8.pdf، يوم 2018/03/21 على الساعة 21:41.

ويمكن القول أن مشروع قناة جونغلي من أهم المشاريع التعاونية في حوض النيل إذا استطاعت الدول الثلاث (السودان، جنوب السودان ومصر) التغلب على مختلف التحديات وتحقيقه، سيكون دافعا لعجلة التعاون، ومثلا يمكن تطبيقه مع باقي دول الحوض في مناطق أخرى لحوض النيل، خاصة أنه يحوي فكرة توزيع المياه بالتساوي بين هذه الدول الثلاث[1].

المطلب الرابع: المشاريع المشتركة والممكنة مستقبلا بين دول حوض النيل.

أولا: مشروع إجراء بناء الثقة بين دول حوض النيل.

يهدف هذا المشروع إلى رأب الصدع بين دول حوض النيل الإفريقية كخطوة سابقة على قيام أية مشروعات تعاونية بين هذه الدول عن طريق تقديم تصور للمشروعات المستقبلية التي يمكن أن تقوم بين هذه الدول، وقوام هذا التصوّر هو أن توزيع مياه النيل وتخصيصها يتم على مستويين : المستوى الأول : هو المستوى الراسي أي بين دول حوض النيل وبعضها، أما المستوى الثاني : فهو المستوى الأفقي، ويعني بتوزيع المياه داخل الواحدة وتخصيصها بين القطاعات المختلفة زراعة وصناعية ... إلخ. وفي إطار هذا المشروع يحتل الحوار أهمية خاصة بحيث يتم رسم وتحديد السياسيات اعتمادا على التوافق الجماعي بين دول حوض النيل، غير أن هذا التوافق يجب أن يتحقق ليس فقط على المستوى الرسمي وإنما على المستوى الشعبي أيضا، فكل فرد في كل دولة حوض النيل هو أحد المالكين في مياه النيل، أو الفرد صاحب المصلحة، أما الوزارات المختلفة فهي قطاعات ذات مصلحة، ويطرح المشروع عددا من الأنشطة التي يتسنى من خلالها بناء الثقة بين هذه الدول ومنها: تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات وأعضاء البرلمانات والقيادات المجتمعية والنسائية منها على وجه الخصوص، وعلاوة على ذلك، فإن هذا المشروع في جزء منه يعمل

(1) Erwin Lamberts, The effects of Jonglei Canal operation scenarios on the sudd swamps in Southern Sudan, master thesis, Civil technology and management, Twente university, 2009, p.44.

على إمداد شعوب دول حوض النيل بالمعلومات الدقيقة عن المشروعات باللغات المختلفة كوسيلة لرفع درجة الوعي على المستوى القاعدي بمشروعات نهر النيل[1].

ثانيا: مشروع تجارة الطاقة الإقليمية بين دول حوض النيل.

يقدم هذا المشروع صيغة تعاونية لأحد الأبعاد الخلافية بين دول حوض النيل المتمثلة في مشاريع الطاقة التي تقام على نهر النيل والتي ترى فيها كل دولة على حدى تعديا من الدولة صاحبة المشروع على حقوقها وحصتها في مياه النيل والفلسفة الكامنة وراء هذا المشروع هو عمل تحليل شامل للعرض والطلب للدول المعنية، وزيادة فرص التجارة بينها سعيا لتخطيط المشاريع الاستثمارية متعددة الأطراف والأعراض في إطار مبادرة حوض النيل[2].

ومن المعلوم أن 10 % فقط من السكان في معظم هذه الدول يحصلون على الطاقة الكهربائية، كما أن أنظمة الطاقة الموجودة محدودة التطور حيث لا يمكن استغلال مياه النيل في توليد الطاقة الكهربائية بالتكلفة التي تتفق ودرجة نموها الاقتصادي.

وقد أوضحت الإحصائيات أن نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء يبلغ 58.4 كيلو وات/فرد في السودان، 27.5 في إثيوبيا، 133.8 في الكونغو الديمقراطية، 132.8 في كينيا، 60.6 في تنزانيا، أما في مصر فيبلغ نصيب الفرد 956.1 كيلو وات، ومن هذا يبدو واضحا أن مشروعات الطاقة التي تقدمها مصر لهذه الدول تكون أساسا لمشروعات استثمارية أخرى مستقبلية[3].

تم إنشاء ثلاث مؤسسات إقليمية لتجارة الطاقة، أهمها " الجمعية الدولية للكهرباء" في البحيرات العظمى، والتي ستسهم في دعم تجارة الطاقة في المنطقة، بالإضافة إلى

---

(1) محمد سلمان، اتفاقية حوض النيل (الرؤية والأهداف) ، من موقع الانترنت: www.pidegypt.org>dowload>pdf>، يوم 2018/04/10 على الساعة 11:41.

(2) عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 163 – 164.

(3) إبراهيم عبد المطلب غانم، نبيل توفيق حبشي، رؤية مستقبلية لأوجه التعاون والاستثمار الزراعي بين مصر ودول حوض النيل، من موقع الانترنت: 195.43.12.200>mysite6>pdf، يوم 2018/04/10 على الساعة 12:27.

"المنظمات الاقتصادية الإقليمية" في شرق إفريقيا، التي ستدخل في تعاون في مجال الطاقة والكهرباء، وهكذا بدت هناك ضرورة لإعادة هيكلة قطاع الطاقة في دول حوض النيل نهر النيل، واعتباره محورا أساسيا في عملية التنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات، مع ذلك تبقى مسألة تمويل عملية الهيكلة ورفع الكفاءة الإدارية له في مقدمة الصعوبات التي تثيرها وفقا لجداول زمنية محددة[1]، فعلى سبيل المثال :

- **مشروع الربط الكهربائي:**

ففي بداية عام 2005، ناقشت دول حوض النيل الشرقي مسألة تنفيذ مشروع الرابط الكهربائي لتوليد الطاقة الكهرومائية النظيفة من المنابع الإثيوبية في السودان ومصر، وخلال مايو 2005 تم الإنتهاء من الدراستين الخاصتين بالربط الكهربائي بين السودان وإثيوبيا، وبدأ بعدها خبراء الدول الثلاث في مراجعة الدراستين وعرضها على الوزراء المختصين لاتخاذ الإجراءات اللازمة[2].

كما نجد مشروع سد "بوجاجالي" للطاقة الكهربائية، حيث يتكون المشروع من سد ارتفاعه حوالي ثلاثين مترا (30 م) على نهر فكتوريا ومحطة توليد الطاقة، ويقع المشروع على بعد حوالي خمسة عشر (15) كيلومتر من محطتي " نوبالي" و" كيرا"، وتم التخطيط للمشروع في 2003، إلا أن الكثير من المانحين تردّدوا في تمويل المشروع بسبب التخوف من التأثيرات البيئية خصوصا إغراق المشروع لآثار ومواقع تاريخية وثقافية، وفي عام 2017 نجحت أوغندا في الحصول على التمويل اللازم بعد دراسة مكثفة للتأثيرات البيئية ووضع خطة متكاملة لدرء التأثيرات السلبية الناجمة عن المشروع، ويساهم البنك الدولي بتمويل مالي قدره 350 مليون دولار من جملة التكاليف الكلية للمشروع البالغة 800 مليون دولار، وسيولد المشروع عند اكتماله

---

[1] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص 164 – 165.

[2] إبراهيم محمد العناني، تسوية نزاعات استخدام الأنهار الدولية استخدامات نهر النيل نموذجا، **آفاق إفريقية**، م11، ع39، 2013، ص 66.

حوالي 250 ميغاوات من الكهرباء، واشترط البنك الدولي على أوغندا إخطار كل دول الحوض التسع (09) بمشروع " بوجاجالي"، ومدها بكافة البيانات الفنية اللازمة عن المشروع عملا بسياسة البنك الدولي الخاصة بالمشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية، وبالفعل قامت أوغندا بمخاطبة دول الحوض وقدمت لهم كافة الدراسات والوثائق المتعلقة بالمشروع، ولم تبد أي من دول حوض النيل اعتراضا أو تحفظا على المشروع، الأمر الذي أدّى بدوره إلى تسهيل التمويل للمشروع خصوصا من البنك الدولي[1] **(أنظر ملحق رقم 5، ص 157)**.

[1] مساعد عبد العاطي شتيوي، الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية: دراسة تطبيقية على حوض النيل، **آفاق إفريقية**، م 11، ع 39، 2013، ص 107.

المبحث الثاني: محددات الصراع المائي بين دول حوض النيل.

المطلب الأول: الوضع المائي كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل.

يمكن تحليل العلاقة بين الوضع المائي في حوض النيل والصراع الدولي من خلال استخدام مؤشرات للتحقق ما إذا كانت دول حوض النيل تعاني من محدودية في الموارد المائية أم وفرة مع التركيز على الموارد المائية المصرية وتأثير ذلك بين مصر ودول حوض النيل.

أولا: المؤشر الكمي للمحدودية.

استنادا على المعيار الكمي نستطيع القول بأن دول حوض النيل لا تعاني من محدودية في مواردها المائية بل تمتاز بالوفرة والحجة أنه اعتمادا على مؤشر خط الفقر المائي* الذي تجاوزه جميع دول الحوض فيما لو تم اعتماد تقسيم الإيرادات المائية تقسيما متساويا بين دول الحوض.

إن درجة اعتماد دول حوض النيل ليست متساوية في اعتمادها على مياه النيل، فهي تقل كلما اتجهنا جنوبا حيث تزداد الأمطار والأنهار والبحيرات، وكلما اتجهنا شمالا ازدادت درجة الحرارة وقلت الموارد المائية وزاد اعتماد الدول على مياه حوض النيل، فهو يوفر لمصر ما يزيد عن 95 % تقريبا من إجمالي احتياجاتها المائية، ويمكن الإشارة إلى أن جميع دول الحوض لها مصادر أخرى داخل أراضيها.

تعتمد مصر على نهر النيل تقريبا كليا في تأمين احتياجاتها المائية من نهر النيل، ويزداد احتياجها باضطراد سريع خاصة مع الزيادة السكانية الكبيرة، ما يجعل مصر الدولة الوحيدة في الحوض التي تعاني محدودية الموارد المائية، ومنه يمكن القول أن دول المنبع بها وفرة مائية ودول المصب تعاني من محدودية الموارد المائية.

* الفقر المائي: يعبر هذا الخط عن الحد الأدنى المطلوب توفيره من المياه النظيفة (مياه شرب + استخدامات أخرى) خلال العام الواحد أو خلال اليوم الواحد.

ثانيا: المؤشر النوعي للمحدودية.

- من الناحية الطبوغرافية* : يمتاز النهر بانحدار شديد من الجنوب إلى الشمال ما يجعل المياه تتحرك بسرعة.
- من الناحية المتروبولوجية: تتعرض المياه لحرارة الشمس ما يجعلها تصبح نقية.
- من الناحية الهيدرولوجية*: تتعدد وتتنوع روافد حوض النيل ما يساعد على التجدد المستمر لمياه النهر، لذا فإن مياه النهر من الناحية النوعية جيدة، ونستطيع القول أنه ليس هناك محدودية من الناحية الكمية.

ثالثا: المؤشر الاقتصادي للمحدودية.

بعدما استعرضنا المؤشر الكمي والذي من خلاله خلصنا إلى نتيجة أن دول حوض النيل باستثناء دولتي المصب خاصة مصر، لا تعاني من محدودية في مواردها المائية، ومن الناحية النوعية، مياه النيل ذات جودة عالية، ولكن يبقى هناك عامل في غاية الأهمية وهو المؤشر الاقتصادي وكيف يؤثر على استغلال مياه النهر ويخضع لعدة عوامل منها الفقر ونسبة السكان وهو ما سيتم التعرض إليه.

طبقا لتقرير التنمية الصادرة عن البنك الدولي في عام 2004 م، تعتبر دول حوض النيل من أفقر الدول النامية، فهي جميعا ما عدا مصر، تقع في فئة الدول الأقل دخلا، ومصر من الدول ذات الدخل المتوسط، وقد انعكست حالة الفقر الشديد على قدرات تلك الدول في توفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه خاصة غياب منظومات نقل وتخزين وتوصيل المياه إلى القطاعات العريضة من شعوب تلك الدول.

---

* الطبوغرافيا: تمثيل دقيق لسطح الأرض بعناصره الطبيعية والبشرية، وهي علم توقيع ورسم الهيئات الطبيعية والاصطناعية، ويرسم برموز اصطلاحية متفق عليها دوليا على قطعة من ورق أو ما شبه ذلك، تسمى بالخريطة، وهذه الأخيرة عبارة عن رسم هندسي مصغّر لجزء من الأرض التي توضح كل المعالم والمظاهر ذات الأهمية الإستراتيجية.

* الهدرولوجيا: هو مجال من الجيولوجيا، يتعامل مع توزيع وحركة المياه الجوفية في التربة والصخور في القشرة الأرضية.

مما سبق يتضح أن حوض النيل غني كما ونوعا بموارده المائية وفقير جدا في الموارد الاقتصادية، وضعيف في قدراته التنظيمية للمياه، ممّا خلق محدودية الموارد المائية في الحوض، وقد تزداد حدتها مع مرور الزمن بسبب المناخ والتلوث والنمو الديموغرافي والضغوط الاقتصادية.

قد تفاعلت هذه العوامل والمتغيرات لتفضي إلى قيام ظاهرة الصراع المائي بين دول المصب ودول المنبع ذات الوفرة المائية.

فمصر تعتمد على 95 % من احتياجاتها المائية من النيل، اثيوبيا 1 %، كينيا 2 %، تنزانيا 3 %، الكونغو 1 %، بوروندي5 %، السودان15 %، ذلك لأن كثافة هطول الأمطار في هذه الدّول تجعلها غير محتاجة للنهر، ما يفضي إلى عدم التوازن في توفير المياه مما يخلق صراعا على المياه[1].

المطلب الثاني: الوضع القانوني كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل.

لم يتم الإهتمام بالقانون الدولي للأنهار الدولية إلا حديثا، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين عندما بدأت تتعقد العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية، أين تتطلب هذه الأخيرة تنظيما دوليا، حيث كانت احتياجات الناس محدودة، وكان التطور العلمي والفني في مراحله الأولى من التقدم ومن ثم انحصرت الاتفاقيات التي أبرمت على تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية، وبالنظر إلى حالة حوض نهر النيل والصراع المائي بين دول الحوض، فإننا نستطيع القول أنه لا يوجد إطار قانوني جامع مانع يحدد بشكل واضح ومتفق عليه مختلف المسائل الإجرائية وينظم بدقة سائر الشؤون القانونية للنظام الهيدرولوجي لحوض النيل.

وبالتالي فإنه من البديهي أن غياب الإطار القانوني الجامع الذي يحظى بقبول الجميع يفتح مجالا للصراع المائي الدّولي بين دول حوض النيل، وسيوف يتمّ استعراض

---

[1] صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية، من موقع الانترنت: www.waterexpert.se/alnile، يوم 2018/03/27 على الساعة 10:40.

ذلك في هذا المطلب، أين سيتم التطرق إلى الاتفاقيات بين دول حوض النيل وتحليلها، ثم بيان كيف يفتح ذلك مجالا للصّراع، وما هي مجالات الصراع بين دول الحوض.

أولا: الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل.

لقد أدت الزيادة في استخدامات مياه نهر النيل من طرف دول الحوض في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية منها إلى نشوب نزاعات وصراعات بين الدّول المشاطئة لهذا النهر، الأمر الذي استدعى بالضّرورة إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن والمتمثلة فيما يلي :

1- بروتوكول 1891:

لقد تم إبرام بروتوكول 1891 في روما في 15 أفريل 1891 بين بريطانيا وإيطاليا، ويعد أول بروتوكول من نوعه يتم التطرق من خلاله إلى مياه النهر لتحديد مناطق نفوذ كل من بريطانيا العظمى وإيطاليا، وبما أن البروتوكول قد تم توقيعه في الفترة الاستعمارية للقارة الإفريقية فقد أخذ الصفة الاستعمارية، والتي كانت فيها مصر مستعمرة بريطانية، فإن بريطانيا نابت عن مصر بإعتبارها وكيلا منها، حيث نص البروتوكول في مادته الثالثة على أن تتعهد حكومة إيطاليا بعدم إقامة منشآت للرّي أو منشئات أخرى قد تؤدي إلى إحداث أي ضرر أو تغيير ملموس في تدفق المياه إلى نهر النيل.

وقام البروتوكول بإقرار مبادئ التعاون بين الأطراف المتعاقدة والاعتراف بالحقوق المائية للدول[1].

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص 60 - 61.

2- معاهدة 1902:

أبرم اتفاق في " أديس أبابا" يوم 15 مايو 1902 بين بريطانيا و اثيوبيا، نص على تعهد إمبراطور إثيوبيا بعدم القيام بأي أعمال على النيل الزرق أو على بحيرة " تانا " أو على نهر " السوباط"، يكون من شأنه التأثير على تدفق المياه إلى النيل ما لم توافق على ذلك مسبقا الحكومة البريطانية والسودان.

3- إتفاق 1906 بين بريطانيا والكونغو:

حيث نص على إلتزام حكومة الكونغو المستقلة بألا تنشئ أو تسمح بإقامة أية منشآت على نهر " المليلي" أو نهر " الأسانجو" يكون من شأنه التخفيض أو المساس بكمية المياه التي تصبّ في بحيرة " ألبرت " إلا بموافقة حكومة السودان.

4- إتفاقية 1906 بين فرنسا بريطانيا وإيطاليا:

تتعهّد فيه الدول الثلاث على المحافظة على وحدة إثيوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النّيل خاصة ما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده[1].

5- إتفاقية عام 1925:

مجموعة من الخطابات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا، وتعترف إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض، وتتعهّد بعدم إجراء إشغالات عليها من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي[2].

6- إتفاق عام 1929:

بموجب هذا الإتفاق وقّعت بريطانيا على عدم إقامة أي أعمال ري أو توليد طاقة دون إتفاق مسبق مع مصر، كما لا تتخذ أية إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواءا في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة

---

[1] هاني نبيل صبحي شراب، مرجع سابق، ص 77.

[2] حسين قاسم، أبرز الاتفاقيات التاريخية بين مصر وإثيوبيا ودول حول النيل، من موقع الانترنت: <www.dotmsr.com>news، يوم 2018/03/30 على الساعة 22:45.

البريطانية يمكن أن تنقص من مقدار المياه التي تصل إلى مصر أو تعدل تاريخ وصولها أو تخفض منسوبه على نحو يضرّ بمصالح مصر. كما نصّ البند الرابع من الخطاب الموجه من المندوب السامي البريطاني إلى " محمد باشا محمود" -رئيس مجلس الوزراء المصري-بتاريخ 07 مايو 1929 على ما يلي: **" وفي الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلاله الملك سبق لها الإعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل ... كما أؤكد أن هذا المبدأ وتفصيلات الإتفاق ستنفذ في كل وقت أيا كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد ".**

7- إتفاقية عام 1934:

الموقع بين بريطانيا وبلجيكا، حيث ينص هذا الاتفاق على تعهد كل من بريطانيا وبلجيكا، إذا ما قامت بتحويل أية كميات من مياه جزء من النهر يقع كله في حدود رواندا وبوروندي، بأن تعيد هذه الكمية دون أية نقصان محسوس إلى مجرى النهر عند نقطة معينة قبل أن يدخل النهل حدود الدولة الأخرى أو قبل أن يشكل الحدود المشتركة بين إقليمي الدولتين[1].

8- عقد إتفاق بين مصر والمملكة المتحدة نيابة عن أوغندا:

في صورة تبادل مذكرات منذ عام 1952 إلى 1953 لتنظيم تعاون مصر في إقامة قناطر في شلالات " أوين " لتوليد الطاقة في أوغندا، حيث تم الإتفاق على إمكانية تعلية القناطر لرفع مستوى المياه في بحيرة " فيكتوريا " لصالح مصر، على أن تقوم مصر بدفع تعويضات لأوغندا نتيجة ما قد يصيبها من أضرار[2].

9- إتفاقية 1959:

هي إتفاقية وقّعت بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لإتفاقية عام 1929 م وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل

[1] أسامة محمد الحسيني، مرجع سابق، ص 224.

[2] هاني نبيل صبحي شراب، مرجع سابق، ص 78.

الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة أنذاك، وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في "أسوان".

تظم إتفاقية الإنتفاع الكامل لمياه النيل على عدد من البنود من أهمها:

- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنويا، وكذلك حق السودان المقدر بـــ 4 مليار متر مكعب سنويا.
- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان "الروصيرص" على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال، يلزم السودان استغلال حصته.
- قيام السودان بالإتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال و فروعه ونهر السوباط وفروعه، وحوض النيل الأبيض، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين[1].

10- إتفاق 1991:

تم إبرام هذا الإتفاق بتاريخ 12 ماي 1991 بين مصر وأوغندا، بقصد إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على بحيرة " فكتوريا "، والتي يكون تمويلها من طرف البنك الدولي، وقد تضمن الإتفاق مذكرة شاملة لكل التفاصيل الفنية المتعلقة بالمشروع، ولدراسة هذا المشروع قامت الهيئة الفنية المشتركة لمياه نهر النيل بدراسته من كافة جوانبه وآثاره، وخرجت برأي موحد طبقا لما تضمنه إتفاق 1959، وتم تبليغ هذا الرأي لأوغندا عن طريق مذكرة، ونظرا لعدم إتفاق مصر وأوغندا تم

[1] علاء رجب، إتفاقية تقاسم مياه النيل 1959، من موقع الانترنت: http://facebook.com/alaa-maarefa، يوم 2018/03/30 على الساعة 22:29.

إخطار البنك الدولي بذلك كونه المموّل للمشروع الأوغندي، فأوقف التمويل لحين التوصل إلى إتفاق بين الدولتين، وبدأت المفاوضات، وانتهت بتوقيع الإتفاقية، وتضمنت إلتزام أوغندا بالمعدلات المعمول بها وقت إبرام الإتفاقية المتفق عليها بين الدولتين أثناء إنشاء خزان "أوين" في عام 1953، وإمكانية تعديل هذه المعدلات لصالح أوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بناءا على إتفاق الطرفين وبما لا يضرّ دول المصب الأخرى، وتوافق التصرف المستخدم للقوى الكهربائية مع التصرّف الطبيعي[1].

من خلال تحليل الإتفاقيات القانونية المائية بشأن مياه النيل، سواء تلك التي وقعت أثناء العهد الاستعماري أو بعده، لوحظ أن هناك غيابا للإطار القانوني في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، فعلى الرغم من وجود ما يزيد على عشر إتفاقيات لتنظيم مياه النيل فهي جميعها إما ثنائية وإما ثلاثية لا تحظى بالرضا والقبول من باقي دول الحوض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الدول الأعضاء في بعض تلك الاتفاقيات ترفض الاعتراف بها بحجة عدم مشروعيتها، لأنها وقعت في العهد الاستعماري، ومن ثم فقد ترتب على هذا الوضع القانوني أن أصبح النظام الإقليمي الهيدروليكي لحوض النيل خال من أي إطار قانوني أو مؤسسي عام وشامل ويحظى بقبول مختلف الدول النيلية.

ساهم ذلك الوضع القانوني في خلق بيئة ملائمة لإمكانية ظهور بعض المنازعات والصراعات المائية في حوض النيل، وهو ما يعني أن الوضع القانوني في حوض النيل قد شكل محدّدا للصراع المائي الدولي في ذلك الحوض[2] بين دول المصب من

---

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص 69.

[2] محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل : آفاق الصراع ...، من موقع الانترنت: http://books.google.dz>books، يوم 2018/04/04 على الساعة 19:59.

ناحية ودول المنبع من ناحية أخرى، وقد خلق هذا الوضع مجالات للخلاف والصراع بين هذه الدول حول:

المجال الأول :

الصراع حول اتفاقيات مياه حوض النيل، فالموقف الثابت لدول المنبع منذ استقلال هذه الدول هو رفض جميع اتفاقيات النيل القائمة باتفاقيات جديدة بحجة أن جميع الاتفاقيات السابقة قد وضعت في العهد الاستعماري، لكن الوقف المصري والسوداني يؤكد على مشروعية كل الاتفاقيات السابقة استنادا إلى مبدأين مهمين في القانون الدولي هما :

المبدأ الأول:

التوارث الدولي للمعاهدات وهو مبدأ معروف أكّدت عليه مجموعة من الاتفاقيات والأعراف الدولية وعلى رأسها اتفاقية فيينا عام 1978.

المبدأ الثاني:

الحق التاريخي المكتسب وهو أحد المبادئ المستوحاة من اتفاقية فيينا عام 1966م.

المجال الثاني:

مجال الصراع بين دول المنبع ودولتي المصب حول تقاسم مياه النيل، ومطالبة دول المنبع بضرورة أن يكون هناك زيادة في حصصها المائية، فرفض استئثار دولتي المجرى والمصب بالإيراد المائي لنهر النيل كلّه، لكن مصر والسودان أكّدتا على مبدأ الانتفاع العادل والمنصف بموارد النهر وذلك من خلال انتفاع كل الدّول بموارد النهر وليس فقط بالمفهوم الضيق لمياه النهر.

المجال الثالث:

يتمثل في الخلاف حول ما يسمى بشرط الإخطار المسبق، فمصر والسودان تؤكدان دوما على ضرورة الالتزام بشرط الإخطار المسبق عملا بقاعدة قانونية أيضا وهي قاعدة عدم التسبب في الضرر، والمراد أن مصر والسودان تؤكدان على ضرورة

احترام هذا المبدأ وإلزام دول المنبع بعدم القيام بأية مشروعات مائية إلا بعد استئذان مصر والسودان مسبقا، وفي المقابل فإن دول المنبع تؤكد على عدم التّقيد بهذا الشرط واعتباره مخلاّ بسيادة هذه الدول[1].

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي للصراع المائي بين دول حوض النيل.

تشترك في نهر النيل حوالي 11 دولة وهي كالآتي: مصر، السودان، جنوب السودان، إريتريا، كينيا، إثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، زائير، بوروندي و رواندا، لكن في هذه الدراسة سوف يتم التركيز على الدول الأكثر اعتمادا واحتياجا لمياه نهر النيل، والدول الداخلة ضمن دائرة النزاع حول تقاسم مياه النهر هي مصر، السودان وإثيوبيا، وفيما يلي سنتناول أهم المشاريع الاقتصادية والتنموية لهذه الدول الثلاثة وبعض دول المنابع **(أنظر ملحق رقم 6، ص 158).**

أولا: المشاريع المائية المصرية.

قامت مصر بإنشاء العديد من المشروعات المائية على مجرى نهر النيل وذلك من أجل الاستفادة من مياهه في الأغراض: المنزلية، الزراعية والصناعية، وأهم هذه المشروعات ما يلي:

1- مشروع السد العالي:

هو أهم وأعظم مشروع مائي واقتصادي على نهر النيل، دشّن في عام 1971م، بعد إحدى عشر (11) سنة من البناء، عرض قاعدته 980 م وارتفاعه 196 م، أعلى منسوب لحجز المياه يصل حتى 180 م وطبقا لتقدير مركز البحوث المائية فإن السد العالي قد غطى تكاليفه أضعاف مضاعفة فضلا عن حماية مصر من ثلاثة فيضانات عالية وتسعة سنوات جفاف منذ إنشائه حتى عام 1990 م[2].

---

[1] مجلة البيان، أزمة النيل بين الانفجار والانفراج، من موقع الانترنت: www.albayan.co.uk>text، يوم 2018/04/04 على الساعة 20:44.

[2] الصادق جراية، مرجع سابق، ص 87 – 88.

2- مشروع سد أسوان:

تم إنشاء سد أسوان على سبعة (7) كيلومترات تقريبا جنوب مدينة أسوان على منسوب يرتفع 106 متر فوق مستوى سطح البحر وذلك في عام 1902، كأول مشروع لتخزين مياه النيل وحجز مليار مكعب من مياهه للاستفادة بها في توسع الرقعة الزراعية، ومع استمرار الحاجة إلى تخزين المزيد من المياه، تمّت التعلية الأولى لهذا السد عام 1912 لزيادة سعة التخزين السنوي إلى 2.5 مليار متر مكعب حيث وصل ارتفاع السدّ إلى 113 متر فوق مستوى سطح البحر، وفي عام 1933 م، تم تنفيذ التعلية الثانية إلى 121 متر فوق مستوى سطح البحر وزادت سعة التخزين إلى خمسة مليارات متر مكعب من المياه مكوّنة خزان أسوان[1]، وهو البحيرة التي امتدت جنوبه بطول 225 كلم، من فوائده المائية على مصر مكافحة الجفاف، توفير المياه للزراعة والصناعة[2]، كما أتاح لها أيضا مواجهة النمو الكبير في عدد سكانها المتمركزين بشكل رئيسي في وادي النيل الضيق وسط الصّحراء[3].

3- مشروع القناطر:

- قناطر أسيوط، أقيمت عام 1902 م عند أسيوط لإمداد الإبراهيمية، المنيا، أسيوط، بني سويف والجيزة.
- قناطر أسنا، حيث تم بناءها عام 1908 م والغرض منها تحسين الرّي في مديرية قنا.
- قناطر زفتا، أقيمت في سنة 1912 م، وهي تغذى نهاية بحر "شبين" على الضفة اليسرى وضفة المنصورية على اليمنى.

---

(1) أحمد سيد عاشور، قصة الحضارة: نهر النيل والحضارة في إفريقيا، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2011، ص 111.

(2) Martin Kurt, Le barrage d'Assouan, dans le site web : www.legypteantique.com>barrage-assouan, le 28/03/2018 à 11 :42.

(3) إيق لاكوست، الثورة المائية في العالم، ترجمة زينب منعم، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2015، ص 96.

- قناطر نجع حمادي، تغذي النزعة الفؤادية على الجانب الأيمن والفاروقية على الجانب الأيسر[1].

ثانيا: المشاريع المائية السودانية.

تتمثل أهم المشاريع المائية السودانية على نهر النيل فيما يلي :

1- مشروع سد سنار:

أنشأته السودان عام 1925 م على النيل الأزرق بغرض زراعة القطن في أراضي الجزيرة بالسودان، وقد تضمنت إتفاقية 1929 م هذا السّند[2] التي أبرمت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان، أوغندا، كينيا وتنزانيا في 07 ماي 1929 م، وهي التي ثبتت الحقوق المكتسبة من مياه النيل لكل من مصر والسودان[3].

2- مشروع جبل الأولياء:

أنشىء عام 1937 م على النيل الأبيض لتخزين 2 مليار متر مكعب لتكملة الري الصيفي لمصر وبعد إنشاء السد العالي وملئه عام 1977 سلّمت مصر إدارة الخزان للسودان.

3- مشروع الروصيرص:

أنشأته السودان على النيل الأزرق عام 1964 لتخزين 3 مليار متر مكعب مع السماح بتعليته لاستيعاب 7 مليارات متر مكعب تنفيذا لإتفاقية 1959، موّله البنك الدولي للإنشاء والتعمير وألمانيا الغربية.

---

(1) محمد محي الدين رزق، إفريقيا وحوض النيل، مصر: مكتبة عطايا، ط2، 1934، ص 109.

(2) أسامة محمد الحسيني، مرجع سابق، ص 17.

(3) الصادق جراية، مرجع سابق، ص 89.

4- مشروع خشم القربة:

أنشأته السودان على نهر عطبرة عام 1964 لتخزين 102 مليار متر مكعب لريّ أراضي حلفا الجديدة وتوليد الكهرباء بمقدار 7000 كيلوات/ساعة[1].

5- مشروع سد مروي:

جاءت فكرة سد مروي أولا من الطرف المصري لإقامة حاجز مائي لحماية مصر من الفيضانات النيلية، وحددت منطقة الشلال الرابع في السودان لإقامة هذا السد، ثم عدّلت عن هذه الفكرة لأن السودان كان لا يزال تحت سيطرة الاستعمار الإنجليزي.

سعت الحكومة السودانية في عام 1983 م لإنشاء سد مروي لتحقيق التنمية الاقتصادية باستشارة سويدية وانجليزية.

وبإمكان السدّ أن ينتج كميات من الأسماك ويطوّر الزراعة، إلا أن الطاقة الكهربائية هي الأولوية من المشروع[2].

ثالثا: المشاريع المائية الإثيوبية.

تعتبر المرتفعات الإثيوبية المنبع الرئيسي لنهر النيل حيث تساهم بنسبة 85 % من مياهه لذا سميت بنافورة إفريقيا، غير أنها ترى نفسها ليست المستفيد الأول من مياه النيل رغم المصدر الرئيسي له، لذا سعت لتنفيذ مشاريعها التنموية بدءا بالمشاريع المدروسة في فترة 1958 – 1963.

وبعد دراسة شاملة لحوض النيل الأزرق اقترحت إثيوبيا إنشاء 33 مشروعا لري 434 ألف هكتار وتوليد 6.965 ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

---

[1] أسامة محمد الحسيني، مرجع سابق، ص 17 – 18.

[2] يوسف فضل حسن، سد مروي... التاريخ والإنجاز، السودان: المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 2005، ص 24.

وبإعلان إثيوبيا عزمها على إنشاء وبناء سدود على النيل الأزرق وروافده، دخلت العلاقات المائية لدول الحوض في صراع مائي خصوصا مع مصر، وقد برّرت إثيوبيا قرار بناء هذه السدود بمجموعة من الأسباب أهمها[1]:

- الانفجار السكاني الذي تواجهه إثيوبيا ما يؤهلها لتحتل المراتب الأولى في نسبة الزيادة السكانية.
- الاحتياجات المائية الكبيرة بالنظر للتوسع الزراعي والصناعي.
- الحاجة إلى الطاقة الكهربائية لدعم مشاريع التنمية عن طريق تصدير الطاقة الكهربائية لدول الجوار[2].

ومن أهم المشاريع التي قامت إثيوبيا بإنجازها نذكر ما يلي:

- **سد " فينشا** ": دشن سد فينشا الإثيوبي عام 1984 م، يبلغ إنتاجه من الكهرباء حوالي 184 ميغاوات، وأقيم على مجرى النيل الأزرق، ويستخدم في ري الأراضي الزراعية وتوليد الكهرباء.
- **سدّ " تيكيزي"** : هو سد لتوليد الطاقة الكهربائية في مقاطعة " تكراي" يشمل إثيوبيا، ويعتبر أعلى سد خرساني ثنائي الأقواس بإفريقيا، السد مقام على نهر "تيكزة " (أحد روافد النيل عبر عطبرة) في "تكراي"، وأنشأته شركة الصين الوطنية لمصادر المياه وهندسة الطاقة المائية بتكلفة 224 مليون دولار، وقد تم توقيع العقد في 2002، وبدأ إنتاج الكهرباء فيه عام 2009 م[3].
- **سد " شاراشار**": أنشئ هذا السدّ على مخرج بحيرة "تانا"، لكي ينظم تدفق المياه منها إلى النيل الأزرق والذي تقع عليه المحطة الكهربائية "تيس آباي" وبالضبط على بعد نحو 32 كيلومتر من البحيرة، ويعتبر السدّ الوحيد الذي

---

(1) إبتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص 118.

(2) Mohamed EL DAHSHAN, op.cit, p.37.

(3) عرفة البنداري، 11 سدّا تقيمها إثيوبيا على مجرى النيل، من موقع الانترنت: <www.dotmsr.com>news، يوم 2018/03/28 على الساعة 14:52.

يقع مباشرة على المجرى الرئيسي للنيل الأزرق، تمّ الشروع في بناء السد عام 1984، واكتمل في 1996، احتوى على بوابتين بلغ عرضهما 4.8 م وارتفاعهما 4.5م، وتبلغ سعة كل منهما 80 متر مربع في الثانية لإنتاج الكهرباء في " تيس آباي"، وبعد ذلك تم إضافة خمس بوابات في عام 2001، وقد تم الانتهاء من المحطة الثانية " تيس آباي" لإنتاج 72 ميغاوات، وتمثل 11 % من إجمالي الكهرباء في إثيوبيا المقدرة بـــ 731 ميغاوات[1].

- **سد " النهضة العظيم"**: يعتبر سد "النهضة العظيم" من أكبر سدود إثيوبيا، والذي يعتبر كذلك محل الخلاف بين مصر وإثيوبيا، سعته المائية تقدر بـــ 63 مليار $م^3$ من المياه، ويتم تشييده على مياه النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية حوالي 40 كلم في منطقة تسمى " بن شنغول"، ومن المتوقع أن ينتج 5250 ميغاوات، وتعلق عليه دولة إثيوبيا رهانات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة الكهربائية مع إمكانية التصدير للدول المجاورة، كذلك من أجل إنقاص كمية البوطان المستوردة وتدعيم قطاع الصناعة والرّي بالطاقة اللازمة وتحقيق التنمية في المناطق المجاورة للسد. **(انظر ملحق رقم 7، ص 159).**

تقدر قيمة السد بحوالي 5 مليار دولار أمريكي، يخصص منها 2 مليار لإنشاء معدات توليد الكهرباء، وتقوم الصين بتمويل بناء السد حيث تمارس الدولة المصرية العديد من الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية من أجل إيقاف تمويل السد، وفي كل مرة تهدد مصر باستعمال القوة العسكرية لتدميره، وتقترح بناء مجموعة من السدود الصغيرة لتوليد نفس الكمية من الطاقة[2].

من فوائد سد النهضة بالنسبة لدول الحوض هي:

---

(1) ابتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص 133.

(2) Jack Kalpakian, L'Ethiopie et le Nil bleu : les plans de développement et leurs conséquences en aval, **ASPJ Afrique et francophonie**, 2ème trimestre, 2015, p.59.

- الفائدة الكبرى لإثيوبيا من سد "النهضة" هو إنتاج الطاقة الكهربائية 5250 ميغاوات التي تعادل ثلاثة أصناف الطاقة المستخدمة حاليا.
- توفير مياه لسكان منطقة " بني شنغول " على مدار العام، والتي قد يستخدم جزءا منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودية.
- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان عند " الروصيرص".
- تخزين طمي النيل الأزرق والذي يقدر بحوالي 420 مليار متر مكعب سنويا، مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي.
- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة[1].
- يمكّن مصر والسودان من استيراد الكهرباء الإثيوبية بسعر أقل من سعر إنتاجها محليا.
- يمكن للسد أن ينظم تدفق المياه ما يحمي المدن المصرية القريبة لمجرى النهر من الفيضانات[2].

ومن سلبيات سد " النهضة " على دول الحوض هي:

- سيمكن إثيوبيا من السيطرة على النيل الأزرق ما يجعل منسوب المياه يتناقص وهو ما يؤثر على الكهرباء المتولد في سد " أسوان" بمعدل 20% في السنة.
- تدمير مساحات زراعية شاسعة خاصة في مكان بناء السدّ.
- ينعكس بناء سد النهضة سلبيا على الملاحة في نهر النيل، كما يمكنه تدمير النظام البيئي والقضاء على الحياة البرية والمائية.

---

[1] هاني نبيل صبحي شراب، مرجع سابق، ص 121.

[2] إبراهيم النور، مرجع سابق، ص 24 – 25.

- نتيجة لانخفاض المياه في نهر النيل تتناقص جودة المياه وعذوبتها في الخزانات المصرية.
- في حالة انهيار السد يمكن للمياه إحداث فيضانات هائلة بإمكانها تدمير المدن السودانية خاصة الخرطوم.
- نتيجة انخفاض المياه يمكن أن تتعطل مختلف القناطر المصرية كما ترتفع نسبة التلوث فيها وتراجع نسبة الإنتاج الزراعي المصري[1].
- كشفت وثائق صادرة عن وزارة الموارد المائية أن مصر استعانت بالخبير الأمريكي في السّدود والموارد المائية " جورج كابيوس" لإجراء دراسة حول "سد النهضة " في مايو 2013 لقياس تأثير سد النهضة على مصر.

أكّدت الدراسة أن السّد سيتسبب في انخفاض المخزون الاستراتيجي للمياه المصرية بقيمة 30 مليار متر مكعب، وأن العجز المائي في سنوات الملئ الأربعة سيصل إلى 18 مليار متر مكعب من المياه، أي ما يعادل 32 % من حصة مصر، كما سيصل النقص في الكهرباء إلى 38 % في إحدى السنوات، وسيكون له تأثير كارثي على مصر في حالة حدوث جفاف.

يقول الدكتور المهندس "محمد حافظ" (أستاذ هندسة السدود وجيوتكنيك السواحل الطينية) : " عندما تبدأ إثيوبيا في تخزين 74 مليار متر مكعب بداية من أغسطس 2016 حتى 2019 في بحيرة "سد النهضة "، هذا يعني انخفاض مخزون بحيرة ناصر بنفس الكمية خلال 3 سنوات، وعندما تبدأ " أديس أبابا " في تخزين بحيرات السدود العلوية

(1) Ahmed Ibrahim Ramzai Ibrahim, Impact of Ethiopian renaissance dam and population on future Egypt water needs, **American journal of engineering research e-ISSN, 2320 – 0847 P-ISSN, 2320 – 0936**, volume 6, Issue 5, P.161.

فوق "سدّ النهضة" بداية من عام 2021، ما يعني انخفاض منسوب مياه السد العالي وتوقف التربينات التي تولد الكهرباء، وبالتالي حرمان الاقتصاد المصري من 2100 ميغاوات من الكهرباء[1].

رابعا: المشاريع المتعلقة بباقي دول المنابع.

إن المشاريع الاقتصادية المتعلقة ببناء السدود وتوليد الطاقة الكهربائية أصبحت تعتبر من أولويات هذه الدول وضمن البرامج الداخلية والأساسية لحكومات دول منابع النيل (كينيا، تنزانيا، أوغندا، إريتريا، الكونغو، بوروندي و رواندا)، فأوغندا يقع بها منبع النيل من بحيرة " فيكتوريا " وبها نصف بحيرتي " ألبرت " و"إدوارد"، وكينيا وتنزانيا تشتركان مع أوغندا في بحيرة " فيكتوريا "، في حين تشترك الكونغو وأوغندا في بحيرة " ألبرت "، وتشترك رواندا وبوروندي في نهر " كاجيرا " أهم روافد بحيرة " فيكتوريا".

وقد عبّرت هذه الدّول منذ استقلالها عن رغبتها في إنشاء المشاريع المائية ذات الجدوى الاقتصادية، فكينيا مثلا أعلنت عن إرادتها في تنفيذ مشاريع الاستصلاح الزراعية وبناء عدد من السدود لحجز المياه داخل حدودها، أما أوغندا فهي الأخرى تسعى للنهوض باقتصادها الوطني وذلك من خلال إقامة المشاريع التنموية، وقد عرفت أول مشروع لها على مياه النيل في مارس 1948، من خلال إنشاء " سد أوني"، وهو عبارة عن شلالات عند مخرج بحيرة " فيكتوريا "، وذلك بغرض توليد الطاقة الكهربائية ولأغراض التخزين ببحيرة " فيكتوريا "، وقد ساهمت مصر في بناءه وذلك بدفع مبلغ 4.5 مليون جنيه لحكومة أوغندا، وتم بناء جزء واحد منه[2].

---

[1] صالح بديوي، السد العالي و الخروج من الخدمة, المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016.

[2] ابتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص 138 – 140.

المطلب الرابع: المحدد السياسي للصراع المائي بين دول حوض النيل.

لقد أصبحت المياه قضية سياسية كبرى في حقل العلاقات الدولية، لذا اعتبرت المياه جزءا من الأمن القومي للدول، ذلك أن أهمية المورد جعلته أحد أسباب الصراع في حوض النيل وهذا ما يؤثر على النظام السياسي للدولة، ما يجعل له دورا بارزا في تحديد العلاقات بين الدول، فغالبا ما ارتبطت مشكلة المياه بالأحوال السياسية كعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الحدودية إضافة إلى طبيعة العلاقات السياسية بين دول حوض النيل وكذلك التحولات السياسية الحاصلة في المنطقة[1].

أولا: قضايا الاستقرار السياسي في حوض النيل.

تعاني دول المنطقة من مشكلات عدة انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار والتغير بشكل مستمر، وفي هذا السياق نميز بين ثلاثة مستويات لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود دول الحوض.

1- التغير العنيف للقيادة السياسية:

عكس التغير العنيف للقيادة السياسية في بعض دول الحوض خطورة عملية التداول السلطة وإشكالية الخلافة السياسية حيث ظهر في بلدان الحوض جيل من القادة الذين تولّوا السلطة عن طريق القوة مثل : " يوري موسيفيني " في أوغندا، و"ملس زيناوي" في إثيوبيا، و" أسياسي أفورقي" في إريتريا، وحاول هؤلاء بعد ذلك اكتساب الشرعية من خلال التحالف مع بعض التوجهات الغربية خصوصا الأمريكية.

2- الصراعات العرقية والإثنية:

تشهد دول حوض النيل تباينات عرقية وتعدّدا اثنيا واضح المعالم تمّ توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب خاصة لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، ولعلّ منطقة البحيرات العظمى تطرح نموذجا لهذا النمط من الصراعات، فالصراع

---

[1] ابتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص 118.

العرقي بين "التوتسي (Tutsi)*" و" الهوتو (Hutu)*"، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري ما أحدث خلافا سياسيا بين رواندا وبوروندي، وفي بعض الحالات مثل الكونغو الديمقراطية أدى الصراع الإثني إلى ظهور نمط الدولة المنهارة، حيث ظهر هذا الجديد من أشكال الدولة الإفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة.

إن الصراعات العرقية تضع قيودا هائلة على عمليتي التنمية والتحول الديمقراطي في بلدان حوض النيل[1].

3- الحروب الأهلية والحركات الانفصالية:

لقد أفضت عمليات القتال المسلح داخل حدود كثيرة من دول حوض النيل إلى تكريس عدم الاستقرار السياسي للنظم القائمة في هذه الدول، ومن أكثر حروب المنطقة خطورة " الحرب الأهلية في كل من جنوب السودان وإقليم دارفور"، والصراعات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في كل من رواندا، بوروندي أوغندا والكونغو الديمقراطية، فالسودان الذي عرف حربا أهلية كذلك التي أثرت على قضية المياه بحكم الاتفاقية التي ترتبط بتنظيم استخدام مياه النيل لعام 1959، وقد بدأت المرحلة الأولى للحرب الأهلية في جنوب السودان في عام 1955 وانتهت بالتوصل إلى تسوية سليمة بمقتضى اتفاقية "أديس أبابا" عام 1976، ثم عادت الحرب لتندلع مرة أخرى عام 1983 بعد اندلاع التمرد العسكري والاضطراب السياسي مرة أخرى لتفضى في 2011 انفصال الجنوب عن الشمال، فعدم الاستقرار

---

* الهوتو: مجموعة قبائل إفريقية ينتمون إلى مجموعة عرقية تسمىّ "البانتو" التي ينتمي إليها أيضا المواطنون السود في جنوب إفريقيا وأنجولا و موزنبيق وما حولها، ويتمركز " الهوتو" في جمهوريتي رواندا وبوروندي، حيث يشكلون 85 % من مواطني بوروندي البالغ عددهم 6 ملايين نسمة.

* التوتسي: هم من القبائل النيلية التي تنتمي للجنس الحامي والتي تعيش في الهضبة الإثيوبية والساحل الإريتري والصومالي وشرق السودان، إلا أنهم في رواندا وبوروندي بالذات شكّلوا أرستقراطية حاكمة تحمل السلاح وتحترف القتال والعمل العسكري.

[1] أحمد إبراهيم محمود، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، من موقع الانترنت: <http://sources.marefa.org>، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:08.

السياسي في المنطقة أدى إلى عدم استكمال مشروع قناة " جونغلي" التي كان من المقرر أن تكون بطول 360 كم، والتي لها نفس أهمية قناة السويس، حيث توقفت أعمال الحفر بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان واختطاف المهندسين الأجانب، ما ألقى بالضوء على صعوبة الأمن في المنطقة[1].

وتجدر الإشارة أن إقليم " دارفور" يشكل خمس مساحة السودان، وهو الإقليم الذي يعكس الصراع في السودان، ويعدّ هذا الصراع صراعا عرقيا[2] بين قبائل عربية وأخرى إفريقية وبين رعاة مزارعين، ومع ذلك يصعب رسم هامش دقيق في هذا الصراع الذي تتضارب فيه مصالح القبائل الإثنية وخصوصا على المرعى والماء، بحيث تتحالف بعضها مع أثنية غريبة لمواجهة ذات اثنيتها، ويرى خبراء أمريكيون أنه من الخطأ توصيف الصراع في "دارفور" على أنه صراع بين العرب والأفارقة، لأن قبائل الرويقات الجنوبية العربية رفضت دخول الصّراع إلى جانب الرويقات الشمالية، بل وتحالفت مع زعماء بعض القبائل الإفريقية[3].

يصنّف " مارك لوفارن" -المتخصص بالشأن السوداني من المركز الفرنسي للبحوث- الصراع في "دارفور" باعتباره إبادة جماعية ضد الدارفوريين من ذوي الأصول الإفريقية، وذلك في حديث أجرته معه مجلة "Cnrs Affric" بتاريخ 16 تموز\ يوليو 2004، أي بعد حوالي سنة ونصف من بداية الصراع، حيث يقول " لوفارن ": **" إن لكلمة عرب معنى ثقافيا، وليس لها أي علاقة بالعرق والميليشيات التي توصف بأنها عربية، لأنها قبائل قد عرّبت، أما القبائل التي نقول عنها إفريقية مثل " الزغاوة والمساليت" فإنها هي الأخرى كذلك تعتبر عربية بالمعنى الثقافي، ولو أن**

---

(1) ابتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص 119 – 120.

(2) سميحة دعّاس، الصراعات والحروب الأهلية في السودان: دارفور نموذجا، رسالة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 – 2015، ص 34.

(3) مركز القدس للدراسات السياسية، القرن الإفريقي: مسح لصراعات محلية وإقليمية، **الملف الاستراتيجي**، ع 51، شباط/فبراير 2007، ص 17.

البعض منهم لا يزال يستعمل بعض اللهجات الإفريقية، فجميعهم يتكلمون العربية وجميعهم مسلمون، فالمشكلة إذا هي طريقة العيش بين الرّحل الرعاة والمستقرين المزارعين، فالقبائل المرتحلة ربّما كانت مستقرة في الماضي، وكذلك القبائل المستقرة كانت ربّما مرتحلة في الماضي، فمثلا قبيلتا " الزغاوة والمساليت" كانتا من الرحل، في حين اليوم يعدّ قطاع منهما من كبار التجار في السودان "[1].

وفي أوغندا شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي بعد الإطاحة بالرئيس السابق لأوغندا الجنرال " تيتو أوكيلو"، المنتمي إلى مجموعة " أشولي العرقية" الموجودة في شمال البلاد، حيث اندلعت الحرب الأهلية بعدما فقدت مجموعة " أشولي العرقية " سيطرتها التقليدية على الجيش الوطني وذلك عندما هاجمت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية مدينة " غولو "، ذات الأغلبية السكانية المنتمية إلى " أشولي"[2].

كما تعتبر الكونغو ومنذ استقلالها عام 1960 أرضا خصبة للصراعات والأزمات، حيث شهدت أول أزماتها السياسية بعد خروج المستعمر البلجيكي مباشرة، تمثلت في الأزمات الانفصالية في عدّة أقاليم مثل محاولة انفصال " كاتينجا " (إقليم شابا) في الفترة الممتدة بين 1977 – 1978، وشهدت تدخل دولي خاصة من فرنسا والمغرب[3].

كل هذه الأسباب المتمثلة في مشكل الحدود والحروب الأهلية والانفصالية خلقت حالة من عدم الاستقرار في منطقة حوض نهر النيل وألقت بظلالها السلبية على قضية المياه.

---

[1] إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان : المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1، 2012، ص 242.

[2] مسرد زمني، الأزمة الأوغندية، من موقع الانترنت: www.aldjazeera.net>international، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:52.

[3] الشفيع محمد المكي، الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته، **مجلة دراسات إفريقية**، بحوث نصف سنوية، ع24، ديسمبر 2000، ص 159.

لقد تمكنت إثيوبيا منذ بداية هذا القرن من أن تصبح قوة إقليمية من المنطقة بدعم اسرائيلي أمريكي دفعها لمناجزة النفوذ المصري والسوداني في المنطقة، بل احتواءه أيضا، فهي تقيم علاقات قوية عسكرية مع كينيا منذ 1964 عندما عقدت اتفاقية عسكرية لمواجهة المطالب الإقليمية للصومال في أرض الدولتين، واستعرضت قوتها العسكرية في حربين متتاليين مع إريتريا، وتدخلت في الصومال عسكريا، وأسقطت حكم إتحاد المحاكم الإسلامية عام 2006، ثم استجلبت القوات الأوغندية والبوروندية تحت مضلة الإتحاد الإفريقي لتواجه قوات شباب المجاهدين في الصومال.

وقد سعى النظام المصري لتعزيز التعاون مع دول في الحوض تعمل تحت راية المشروع الغربي (موبوتو في الكونغو زائير) وهو ما أثار حفيظة دول اشتراكية في المنطقة آنذاك مثل إثيوبيا، ومؤازرة الدولة المصرية للصومال في أوجادين الإثيوبي أو الدعم العربي " لعيدي أمين" في أوغندا وما يولد مشاعر سلبية لدى الحركة المعارضة لنظامه[1].

إلى جانب هذا يمثل انفصال جنوب السودان خطرا على المشاريع المائية والسدود والقنوات القائمة على نهر النيل مثل قناة "جونغلي" أو تلك المستقبلية لترشيد مليارات الأمتار المكعبة للمياه التي تفقدها المستنقعات، عوضا عن أن وجودها كدولة جديدة على النيل سيشكّل مشكلة في العلاقات الدبلوماسية المصرية السودانية خاصة مع بروز مصالح دولة جنوب السودان في مياه النيل.

يقول وزير الري المصري الأسبق "محمد أبوزيد": "**إن قيام دولة في جنوب السودان لا يشكل خطرا كبيرا على موارد النيل وعلى حصة مصر من النيل**"، ويقول: "**جنوب السودان سيستخدم حقه الطبيعي من المياه بالإضافة إلى مياه**

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، أزمة مياه النيل، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، ع3، يناير 2013، ص 311 – 312.

الأمطار، فالمشكلة ليست في قلة أو ندرة المياه وإنما المشكلة تكمن في إدارتها دون الإضرار بمصالح باقي الدّول".

رغم تطمينا رئيس حكومة جنوب السودان "سيلفا كير" للحكومة المصرية بشأن حصتها المائية إلا أن ثمة تخوفات بشأن التّداعيات السلبية على الأمن المائي المصري خاصة مع تنامي سيناريوهات بيع المياه الذي تروج له بعض دول المنبع خاصة إثيوبيا في حال إذا ما اقتنعت دول الجنوب بفكرة بيع المياه لدولة مصر.

وتزداد التخوفات مع بروز التحالفات التي أقامتها دولة جنوب السودان مع إثيوبيا وإسرائيل ما سيجعل من فكرة تحويل المياه إلى سلاح يستخدم للضغط على السودان ومصر لكي تزوّد مصر إسرائيل بمياه النيل اللازمة لمشروعاتها التوسعية[1].

[1] إبراهيم يوسف حمّاد عودة، فكرة الهزيمة لدى العرب بعد حرب 1967 وانعكاساتها على التخطيط السياسي في مصر وبلاد الشام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014، ص 139 – 140.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الأمن المائي في حوض النيل.

المطلب الأول: سيناريوهات التعاون.

اكتسبت عملية إدارة الموارد الإستراتيجية الدولية وفي مقدمتها الأنهار أهمية متزايدة في العقد الأخير ويرتبط هذا الاهتمام بتجاوز عملية إدارة الموارد المائية لجوانبها الاقتصادية إلى مناطق السيادة الوطنية للدول، ودخول المؤسسات الدولية كطرف في عملية رسم السياسيات المائية المدعمة بالبرامج الفنية والاقتصادية، لذا تبدو حالة الاهتمام المتزايد للسياسات المائية ومحاولة بلورة موقف تجاه قضايا المياه في منطقة حوض نهر النيل تساؤل رئيسي حول إمكانية أن تشكل قضية المياه مدخلا لتجاوز الخلافات الثنائية من جانب وإطار لتدعيم سبل التعاون الجماعي من جانب آخر خاصة مع بروز الاختلافات بشكل واضح بين دول حوض النيل تحت ضغط مخاطر الجفاف والحروب الأهلية والمجاعات والزيادة السكانية والتغيرات المناخية.

يرتبط مستقبل التعاون بين الدول في حوض النيل بالعديد من المستجدات والتفاعلات الإقليمية منها :

- المستجد الأول: يتعلق بمحورية قضية المياه كمحور للتعاون الإقليمي وكمحدد لتشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ويعتبر العصر الحالي زمن التجمعات الاقتصادية وتجاوز منطق النّطاق الجغرافي.
- المستجد الثاني: يتعلق بالاتفاقية الدولية الخاصة بقانون استخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مايو 1998 التي وضعت قواعد أساسية لاقتسام موارد الأنهار الدولية.

- المستجد الثالث: يتعلق بتجاوز نداءات البنك الدولي الخاص بتسعير المياه خلال اجتماعات الهيئة الدولية للموارد المائية التي عقدت في " لاهاي" في مارس 2000، التي تعمل على إقامة مشروعات توفير المياه بدلا من بيعها.
- المستجد الرابع: يتعلق بوضعية مصر كدولة مصبّ وما يلوح في الأفق من إمكانية لاختلاف المعادلة الحاكمة لتدفق مياه النهر خاصة بعد بروز مشروعات الطاقة والزراعة في دول المنبع ما يدعو لمراجعة الاتفاقيات القديمة.
- المستجد الخامس: ظهور تطورات إقليمية أثرت على نمط التفاعلات في الحوض، ما أدى إلى بروز دول ذات وزن إقليمي مثل إثيوبيا وكينيا، وتراجع وزن الدور المصري.
- المستجد السادس: يتعلق باستغلال المياه في مجال التعاون بدلا من الضغوط السياسية والخلافات المتجددة وبروز رغبة الدول في الوصول إلى السياسة التنموية[1].

ألقى "بارت ميلهورست" أخصائي الموارد المائية ورئيس الاستشاريين الفنيين لمشروع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لحوض النيل محاضرة بمركز الدراسات الدولية والإقليمية يوم 25 مارس 2015 أين عرض مستقبل التعاون في حوض النيل، وأوضح أن وضع سيناريو مستقبلي ليس الغرض منه التنبؤ أو التكهن، بل دراسة القوى الدافعة الرئيسية في البيئة الخارجية بها يحقق العلاقات الهيكلية الكامنة ورسم الصورة الكبيرة للمنهج المتبع في إدارة الموارد المائية لتجنب الاستقطاب وإقامة أرضية مشتركة يمكن من خلالها تقدم عجلة التنمية الشاملة، وأن نهر النيل في تحول من

[1] أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون، من موقع الأنترنات: <www.marefa.org>، يوم 2018/04/07 على الساعة 12:03.

نهر طبيعي إلى نهر منظم تبرزه السيطرة على الفيضانات والطاقة الكهربائية، ويزيد التعاون والفوائد المحتملة بشكل كبير[1].

قال المهندس " أحمد بهاء الدين"، رئيس قطاع مياه النيل المصري: " إن أهمية استمرار التعاون الإقليمي النيلي يتم بتحقيق مبدأ المنفعة للجميع وعدم الضرر خاصة مع إمكانية النظر في إنشاء ممرات التنمية لربط دول الحوض بمصالح مشتركة تعمل على تكامل تلك الدول مثل إنشاء خطوط نقل الكهرباء وطرق ومميزات ملاحية ومشروعات مائية لتظهير المجاري بحوض بحر الغزال لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين معيشة السكان، تحسين الأحوال البيئية، مكافحة الفيضانات والحد من الفرق للقرى الواقعة على ضفاف الأنهار والرّوافد نتيجة انسداد المجاري المائية وارتفاع منسوب المياه، كما يهدف التعاون لتدريب الكوادر البشرية في مجالات تحليل الصور الجوية وتشغيل نظم المعلومات الجغرافية، وإعداد النماذج الهيدرولوجية و كتابة التقارير الفنية المتخصصة، وتبادل الخبرات الفنية في مجال الزراعة والري.

إضافة إلى العديد من المشاريع المختلفة مع الدول النيلية مثل الكونغو وجنوب السودان وأوغندا التي يبرز فيها المشروع المتعلق بمكافحة الحشائش في البحيرات العظمى لتنمية حركة الملاحة والثروة السمكية، كما يمكن للدول النيلية الاشتراك في إنشاء سدود لحصاد مياه الأمطار لتوفير مياه الشرب[2].

من أجل تحقيق التعاون في حوض النيل يجب تحقيق الحوار على مسارات مختلفة مثل تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا وعلى كافة المستويات، وبشأن مختلف القضايا من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين الدول المعنية وتحديد الأهداف المستقبلية المشتركة التي ينبغي تحقيقها.

---

[1] سوزي ميرجاني، مستقبل التعاون في نهر النيل، من موقع الأنترنت: <http://cirs.georgetown.edu>events، يوم 2018/04/07 على الساعة 12:19.

[2] سالم متولي، تقرير شامل عن مشروعات التعاون الثنائي مع دول حوض النيل أمام وزير الري، من موقع الأنترنت: www.almasrylyoum.com>news>details، يوم 2018/04/07 على الساعة 12:46.

كما تسعى معظم دول الحوض وتطمح إلى تجاوز نقاط الخلاف والتركيز على القضايا الأكثر قابلية من أجل إيجاد آلية مشتركة للشروع في الحوار في كافة المسارات، ووضع المبادئ والهياكل المؤسسية وآليات تسوية النزاعات بيد الدول النيلية وصولا إلى معاهدة واضحة تحقق مصالح جميع الدّول.

إن المفاوضات التعاونية حول الأنظمة المائية المعقدة ستكون بطيئة، ولكن من الضروري مواصلة الحوار واكتساب الثقة بين الدّول، ثم إن التركيز على قضية متجمعات المياه المتدهورة في حوض النيل حيث تعتبر من القضايا الأساسية التي تكمن من توفير 50 مليار متر مكعب من المياه ما يشمل تقريبا حصة دول المصب، وهكذا تبدو المشروعات محققة للتعاون والتكامل.

تعتبر أغلب دول الحوض ليست بحاجة للمياه في حد ذاتها ولكنها تحتاج للطاقة الكهربائية من أجل التنمية الاقتصادية، ما يتطلب حشد المزيد من رؤوس الأموال وتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين المنبع والمصب من أجل محاضرة التدخلات الأجنبية.

وهناك بعض المحفزات التي تدفع بإتجاه التعاون بين الدول المتشاطئة وهي كما يلي:

- الأنهار بطبيعتها لا تعترف بالحدود، فهي دائما تدفع بإتجاه التفكير الإقليمي.
- هناك إدراك متزايد بضرورة التعاون من أجل تقاسم المنافع والتكاليف، ويتضح ذلك من أجل المعاهدات التعاونية.
- بسبب حالة التقشف المالي التي يعيشها العالم الآن أصبح التعاون حول الأنهار أقل كلفة من التنازع، فالكثير من دول حوض النيل يعجزها الإنفاق العسكري.
- بروز حقوق الأجيال القادمة في المياه واستخداماتها.
- الدور الذي يلعبه المانحون الدوليون للدفع باتجاه التعاون من خلال المشروعات المشتركة.

- التطور التكنولوجي الذي يساعد على الحوار والاستكشاف.
- نمو الوعي المتزايد لدى شعوب الحوض بأهمية وضرورة التعاون المائي.
- يمكن التعاون الجماعي بدول حوض النيل من تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تخفيف حدة التوتر والتّوجه نحو التكامل الاقتصادي[1].

أولا: المفاوضات المباشرة.

أعلنت مصر عصريا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع مسؤولي دول حوض النيل، وأكدت قدرتها على تسوية الأزمة من خلال هذه المفاوضات، وأنها قد نجحت في ذلك مرحليا بعد المفاوضات التي أجرتها في القاهرة مع رئيس وزراء كينيا والكونغو وما صدر عنهما من تصريحات إيجابية وفقا للمصادر الرسمية المصرية، وهذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحا، إلا أن نجاحه مشروط بعدة اعتبارات ومن بينها :

1- التنازلات المصرية:

حتى يمكن نجاح المفاوضات يجب أن تدرك مصر أن هناك مجموعة من التنازلات السياسية والاقتصادية التي يجب أن تقدمها للدول الأطراف في حوض النيل، لأن وضعها التفاوضي أضعف مقارنة بهذه الأطراف، وهذه التنازلات يمكن أن تشمل إقرار حق هذه الدول في بناء سدود داخلية على أن تشارك مصر فنيا في بناءها وتقديم دعم مدي مساهمة في ذلك، وأن تعلن مصر تأكيدها لحقوق هذه الدول في إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة، ولكن مع تأكيد على شرط الاستخدام العادل للمياه دون تدخل أطراف من خارج دول الحوض.

2- تعدد مستويات هذه المفاوضات:

تتطلب المفاوضات الرص على تعدد مستوياتها، فالأزمة الراهنة أزمة دولية وليست إقليمية فقط حيث تمتد لتشمل العديد من الأطراف الدولية والإقليمية خارج

---

[1] محمد فؤاد إبراهيم رشوان، نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا، **فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي**، م1، ع1، برلين، مارس 2018، ص 132 – 134، ص 143 – 144.

الحوض والتي لها دور في إدارة الصراع، ومنها الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية لدول حوض النيل والتي تتولى المساهمة في خطط التنمية ومشروعات السدود، وكذلك عدد من المنظمات الإفريقية في مقدمتها الإتحاد الإفريقي ومنظمات التنمية الاقتصادية الإفريقية ذات الصلة، والتي أكدت مواثيقها على احترام الاتفاقيات الموقعة قبل استقلال الدول الإفريقية حرصا على الأمن والاستقرار بالقارة، هو ما تطالب به مصر الآن.

3- الضغوط الخارجية على دول حوض النيل:

عند الدخول في مفاوضات جادة وبناءة يجب دراسة خريطة التفاعلات الخارجية لدول حوض النيل وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المحورية، وطبيعة الضغوط التي تتعرض لها هذه الدول من جانب أطراف خارجية، إقليمية ودولية تسعى وراء مصالح وأهداف خاصة.

4- التوترات الدولية في دول حوض النيل:

هي ورقة يمكن الضغط بها من جانب المفاوض المصري، فلا توجد دولة من دول حوض النيل إلا وتعاني من عدم الاستقرار السياسي ووجود صراعات داخلية، وهنا يمكن أن يكون لمصر دور سواء في استغلال الصراعات أو المساهمة في تسويتها وكسب أطراف داخل هذه الدول كآلية من آليات تحقيق مكاسب خاصة، وهي آلية معترف بها سياسيا، وإن كانت ذات طابع غير أخلاقي من ناحية، ويمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية على المدى البعيد في حوض النيل[1].

[1] عصام عبد الشافي، إدارة أزمة مياه النيل – المحددات والسيناريوهات-، من موقع الأنترنت: www.essamshafy.blogspot.com>blog-post-03، يوم 2018/04/03 على الساعة 13:54.

المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي.

يعتبر اللجوء إلى القانون الدولي فيما يبدو تكتيكا جديدا تلجأ إليه مصر منذ إعلانها تجميد المفاوضات الفنية مع إثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة، وتأكيدها اتخاذ الإجراءات المطلوبة على كل الأصعدة للحفاظ على الأمن المائي.

وحسب مجموعة خبراء قانونيين مصريين فإن هذه الإجراءات تتمثل في التحرك القانوني الدولي والتصعيد الدبلوماسي مع استبعاد الحل العسكر، ووفق " عاطف السعداوي"، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية يقول : " خيار اللجوء للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والتحكيم الدولي أصبح الخيار المطروح، وخيار القانون سيكون عمليا أقوى لمصر وهو مسار إجباري وليس اختياري لعدم قدرة المسارات الأخرى على تحقيق ذلك ".

الأكاديمي المصري المختص في القانون الدولي " مساعد عبد العاطي" يرى أن: "إثيوبيا لم تلزم بمبادئ القانون الدولي في مشروع السّد، أهمها الأخطار المسبق فضلا عن مخالفات أخرى، وبالتالي يمكن لمصر أن تتقدم بشكوى للأمم المتحدة أو لمجلس الأمن خاصة وأن الدول الثلاثة مصر، السودان وإثيوبيا أعضاء بالأمم المتحدة ... مجلس الأمن من صلاحيته إذا رأى نزاعا يهدد السلم الدولي أن يستدعي الأطراف المتنازعة أو يوصي بالذهاب للتحكيم الدولي "[1].

ويعتبر القانون الدولي من البدائل التي يعتمد عليها صانع القرار المصري خاصة اللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية كالمساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، والتحكيم الدّولي، وعلى الرغم من أن هذه الأدوات تتطلب موافقة الطرفين، وحيث أنه من المتوقع أن تفرض إثيوبيا ما يجعل مصر في موقف

[1] حسين القباني، أزمة سد النهضة مصر تتجه للقانون الدولي والحرب الباردة، من موقع الأنترنت: www.aa.com.tr، يوم 2018/04/07 على الساعة 13:54.

أقوى حيث تبرز كدولة ساعية للسلام وتفضح نيات إثيوبيا الحقيقية أمام المجتمع الدولي، ويصبح المفوض الإثيوبي تحت ضغط وحرج في المستقبل.

- اللجوء إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي للبحث عن تسوية إفريقية للأزمة على أساس أنها تهدد الأمن الإقليمي في حوض النيل، وتسهم في إشعال صراعات على المياه إذا ما لجأت باقي دول المنابع لتقليد إثيوبيا في بناء السدود.
- التحرك في مسارات متوازية دولية لإثبات ضرر السد المدمر على كافة أوجه الحياة في مصر وحوض النيل بيئيا وزراعيا واقتصاديا، والإستعانة بآراء الجمعيات المدافعة عن البيئة والأخرى المدافعة عن السلم وحقوق الإنسان ومنظمة الفاو لبيان آثار ذلك على الأمن الغذائي في مصر من أجل رأي عام عالمي داعم للموقف المصري.
- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية استثناءا إلى الإتفاقية الدولية المعنية بمياه الأنهار الدولية وعلى رأسها الإتفاقية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة عام 1997 الخاصة باستخدام النهر الدولي، لطلب بأحقية مصر في حصتها التاريخية من مياه النهر استنادا إلى المواثيق الدولية من خلال إحدى المؤسسات الدولية المعترف بها كجامعة الدول العربية أو الإتحاد الإفريقي أو الفاو.
- التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يلزم إثيوبيا بوقف أعمال بناء السد لحين إتمام الدراسات الفنية حتى لا يؤدي التوتر الذي خلفته الأزمة إلى اشتعال الصّراع بما يهدد السلم والأمن الدوليين[1].

[1] عماد حمادي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة ... التحديات والخيارات، من موقع الأنترنت: www.siyassa.org.eg/news/، يوم 2018/04/07 على الساعة 14:36.

يفوق عدد سكان مصر 100 مليون نسمة وحصة المياه ثابتة، وليس لديها موارد أخرى، من ثم فإن أي إخلال بهذه الحصة يؤثر بالسلب على مصر وحياة شعبها، وبإحصاء التأثيرات السلبية على الحوض يؤكد الدكتور " نبيل حلمي" (أستاذ القانون الدولي بجامعة الزقازيق) أن هذه الإحصائيات ستكون مكلّف أمام الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، فهذا السد يعتبر عدوانا على حقوق مصر المائية لأن المياه قضية حياة أو موت وعلى الدول استيفاء كل الخطوات القانونية[1].

يقوم القانون الدولي حاليا للدول مجموعة واسعة من الأطر القانونية العالمية والإقليمية والمتعددة الأطرف والثنائية لحل منازعات المياه، إذ يوجد حاليا حوالي 3500 إتفاقية دولية متعلقة بالمياه، يتضمن جزءا كبيرا خاصا بتسوية المنازعات يتأرجح بين التفاوض إلى تدخل طرف ثالث في المنازعة ومن ضمنها إجراءات التحكيم والتقاضي.

ولعل أشهر إتفاقية قانونا استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، والتي لم تدخل حيز التنفيذ، حيث تضمنت عدة آليات لتسوية المنازعات وفقا لما ورد في المادة 33 : " في حالة نشوب نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الإتفاقية، وفي غياب إتفاق بينها ينطبق على النزاع، تسعى الأطراف المعنية إلى تسوية النزاع بالوسائل السليمة وفقا للأحكام التالية:

- إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى إتفاق عن طريق التفاوض بناءا على طلب الأطراف يجوز لها أن تشترك في طلب المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق من طرف ثالث، وأن تستخدم حسب الاقتضاء أي مؤسسات للمجرى المائي المشترك، تكون الأطراف قد أنشأتها أو تتفق على عرض النزاع على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية.

[1] الوفد، أوراق مصرية لحل الأزمة، من موقع الأنترنت: تحقيقات وحوارات<http://alwafd.news، يوم 2018/04/07 على الساعة 14:48.

- إذا لم تتمكن الأطراف المعنية بعد ستة (6) أشهر من وقت طلب المفاوضات المشار إليها في الفترة الثالثة من تسوية نزاعها عن طريق التفاوض أو أي وسيلة أخرى مشار إليها في ذات الفقرة، يعرض النزاع بناءا على طلب أي طرف في النزاع على لجنة محايدة لتقصي الحقائق وفقا للفقرات 4 – 9 ما لم تتفق الأطرف على خلاف ذلك[1].

المطلب الثالث: السيناريو العسكري.

منذ القديم شكلت ندرة المياه السبب الرئيسي بين عدة دول خاصة في المناطق التي تغيب عنها الأمطار، حيث وضعت هذه الندرة عدة عقبات أمام مؤسسات التحكيم بين هذه الدول تحت ضغط النمو الديموغرافي وتوسع المدن والتطور الاقتصادي، أين تستعمل المياه بصفة دائمة للسقي والشرب وتوليد الكهرباء وحماية البيئة، فكلها تشكل مؤشرات للتصارع والتصادم خاصة مع التغيرات المناخية المضطربة ستشكل أهم أساليب الصراع المائي في العشريات القادمة وستكون أولى العقبات أمام التحكيم خاصة في الأقاليم الجافة والمعرضة للجفاف الدوري.

في المناطق الإفريقية تشترك عدة دول في عدة أحواض، إلا أن الجفاف وضعف استغلال الموارد المائية سيجعل الصراع المائي حتمية لا مفر منها، ففي حوض النيل مثلا تقتسم أحدى عشر (11) دولة بطريقة غير عادلة ولا ترضي الجميع ما خلق توترا بينها قد يؤدي إلى الصراع المباشر، وقد بدأت تظهر أولى مؤشراته مباشرة بعد بناء سد "أسوان" الذي لقي معارضة من إثيوبيا ثم تلته مجموعة من المشاريع المائية التي أحدثت عدة توترات سياسية خاصة سد النهضة بإثيوبيا[2].

---

[1] صلاح الدين بوجلال، الوسائل التحاكمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية، ملتقى دولي حول الأمن المائي، تنظيم مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر، 14 – 15 ديسمبر 2014.

[2] Mohamed SERGHINI, L'eau élément conflictuel, **New Médit**, N.3, 2004, p.62.

بعد نهاية الحرب الباردة ومنذ بداية 1990، ظهرت أولى الدراسات التي تطرقت إلى حروب المياه، وظهرت مفاهيم جديدة "Guerre de l'eau"، و "Water wars "، أين كثرت تنبؤات بحتمية الصراع العسكري القادم حول مصادر المياه خاصة المياه العذبة مع تسجيل توترات جديدة بين مختلف الدول والحكومات حول الاقتسام والسيادة والاستعمال.

يرى " ايرون وولف(Aaron Wolf)"، أنه منذ 4500 سنة لم تقع حرب بسبب المياه، إلا أن المحللين ودراساتهم يراهنون على مصادر المياه ويعتبرونها مولّدا للعنف، ويدعم هذه النظرة المتشائمة كل من "جون ألان (John Allan)" و"انتوني ترتن (Anthony Turton)"، خاصة بعد استعمال المياه كوسيلة سياسية وتخويلها إلى وسيلة حرب[1]، حيث تبيّن الدراسات والتتبع الكرونولوجي للصراع المائي بين مصر من دول المصب وإثيوبيا من دول المنبع عدة محطات للصدام العسكري، ويمكن إبرازها فيما يلي:

- 1869: صراع عسكري بين مصر وإثيوبيا حول المياه.
- 1929: إتفاق مصري بريطاني يمنع بناء أي مشاريع في دول حوض النيل دون موافقة مصرية، وتسمح لمصر باستعمال مختلف الوسائل للحيلولة دون نقص منسوب المياه.
- 1967: بناء سد " أسوان"، الذي بدأ وسط توتر دولي تفرضه الحرب الباردة، حيث عمد " جمال عبد الناصر" إلى البنك الدولي لتمويل السد الذي رفض مساعدة مصر، فقام الإتحاد السوفيتي ببناء السد.

(1) Frédéric LASSERRE, Conflits hydrauliques et guerres de l'eau : un essai de modélisation, **Revue internationale et stratégique**, V.2, N° 66, 2007, P.106.

- 1980 : مصر تهدد عسكريا دولة إثيوبيا، وهو ما ظهر في خطاب " أنور السادات" بعد الاختلاف حول تمويل إسرائيل بالمياه والرفض من طرف الرئيس الإثيوبي "منغستو هايلي مريم (Mengistu Hailé Mariam)".
- 1999 : تأسيس مبادرة حوض النيل ومساهمة البنك الدولي في تأجيج التوتر.
- 2010 : أمضت خمسة بلدان إفريقية معاهدة جديدة لإعادة اقتسام مياه النيل وإلغاء الإتفاقيات القديمة[1].

انتشرت دعاوي كثيرة في الصحف وبقية وسائل الإعلام المصرية في الأسابيع التي سبقت 30 يونيو 2013، تدعو إلى تبني خيار الحرب مع إثيوبيا أو غيرها من الدول في حوض النيل، التي تفكر في المساس بحصة مصر من المياه، وتنوعت هذه الدعاوي من القيام بحرب شاملة باستخدام الجيوش، أو ضربات إستباقية بالطيران لمواقع السدود، أو القيام بعمليات خاصة لتدميرها، أو بث الفتنة والتخريب الداخلي في هذه الدول لمنعها من استكمال هذه المشروعات.

هناك افتراض لدى صناع القرار المصري وأغلبية النخب السياسية فيما يتعلق بالسياسة المصرية مع دول الحوض خاصة إثيوبيا، من أجل منعها من بناء السدود بكل قوة، من الممكن أن تؤدي إلى إضعاف الدولة المصرية لأنها تخلو من العقلانية والمنطق وهي غير واقعية وعدائية[2].

هكذا بدأت تصدق نبوءة المصري " بطرس بطرس غالي " عام 1992 الذي يقول : "إن النزاع المقبل في الشرق الأوسط سيكون حول المياه ... ستصبح قطرة الماء أغلى من قطرة البترول "، ولا شك أن دبيب الأحذية العسكرية يسمع في الأفق بعد أن أعلنت الصحافة السودانية عن تشكيل قوة مشتركة مع إثيوبيا هدفها حماية السد بالتحديد، ثم إن

---

(1) C. DE Broeder, M. Lemaire, Litige à propos du partage des ressources du Nil, **journal des guerres de l'eau géopolitique et stratégie,** N° 1, novembre 2010, P.12.

(2) أحمد محمد أبوزيد، الضفة الأخرى: الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل، **سياسات عربية**، ع7، مارس 2014، ص 14.

الأسطول البحري المصري يجول في مضيق " باب المندب" في إطار الحرب على اليمن، ولكنه يستطيع لعب دور في حالة حدوث نزاع مع إثيوبيا، كما أن القاهرة أرسلت فرقا عسكرية إلى إريتريا عدو إثيوبيا اللدود، علما أن نزاعا مميتا قد نشب بين البلدين ما بين 1998 – 2000، ومع أن مصر متفوقة عسكريا وهو ما لا جدال فيه، فإن سيناريو الحرب قد يعزل مصر تماما، خاصة مع التحالفات الإقليمية والدولية لإثيوبيا والاستثمارات الاقتصادية للقوة الإستراتيجية فيها[1].

لقد انتشر القلق المائي لدى الشعب المصري والحكومة المصرية وبدأ الطرح العسكري الأكثر إلحاحا، لكن بعد مسافة إثيوبيا سيكون عائقا أمام التحرك العسكري.

عقدت مصر صفقات طائرات " الرافال" وحاملات الطائرات " الميسترال" من فرنسا والتي تستعملها في خيارها العسكري ضد إثيوبيا، فطائرات " الرافال" يمكنها أن تسير لمسافات الاف الكيلومترات وتدمّر العديد من الأهداف.

تحدّثت جريدة " تاديس" عن السيناريوهات المحتملة لأزمة سد النهضة، وأوردت آراء الخبراء العسكريين الإثيوبيين أنه في حال ما إذا قامت مصر بتدمير سد النهضة بالطائرات أو الفرق العسكرية سيكون ردّ إثيوبيا مماثلا من خلال إرسال طائرات حربية وتدمير السد العالي[2].

---

[1] آلان غريش، مصر عاجزة عن التحرك أمام إثيوبيا والسودان، من موقع الأنترنت: http://orientxxi.info>article2278، يوم 2018/04/04 على الساعة 11:28.

[2] إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات الرافال الفرنسية قد تغير المعادلات، من موقع الأنترنت: www.raialyoum.com>index.php، يوم 2018/04/04 على الساعة 11:47.

خلاصة:

في الأخير يمكن القول أن حوض النيل تبدو فوائد التعاون أكثر نفعا لدول الحوض وأقل تكليفا من الصراع والحرب، ولا يمكن إحصاء فوائد التعاون في الأحواض المائية خاصة بانعكاساتها على الدول والأفراد.

يبدو الصراع أكثر تكليفا وأسوأ اختبارا بالنسبة لصناع القرار في دول حوض النيل خاصة مع وجود قوى أجنبية تقتنص الفرص لنهب خيرات وثروات هذه الدول خاصة مع حالتها المتميزة بأنها الأكثر فقرا في العالم.

حسب العديد من الباحثين والاستراتيجيين، يبدو مستقبل المياه في النيل متأرجحا بين سياسات الدول، حيث يبدو التفاؤل بمستقبل أفضل يصنعه التعاون بالإعتماد على مؤهلات هذه الدول الداخلية.

بينما يرى مجموعة من الباحثين أن المستقبل سيكون أليما حيث بدأوا بترويج فكرة حروب المياه واقترحوا حوض النيل كأحسن مثال للصراع القادم الذي قد يتطوّر إلى صراع عسكري.

خـــاتـــــــــمة

أردنا من خلال موضوع بحثنا الذي انطلقنا فيه من مشكلة بحثية ركزنا فيه على الوضع المائي في حوض النيل والذي أفرز نوع من التفاعل الصراعي المائي بين دول الحوض داعمين هذه الأخيرة بمجموعة من التساؤلات والفرضيات والمناهج المساعدة على التحليل، ضمن عرض مكون من ثلاثة فصول، أين حاولنا تناول أهم الأفكار التي توصلت إليها الدراسة.

فمن خلال تحليل الفصول الثلاثة للدراسة، تم التوصل إلى عدة نتائج وهي:

- تعاني دول حوض النيل من محدودية في الموارد المائية بالإضافة إلى عدة متغيرات تؤثر على الوضع المائي في حوض النيل مثل المتغيرات البيئية والمناخية، وما يصحب ذلك من دورات الجفاف، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية الناتجة عن تزايد أعداد السكان في دول حوض النيل، بالإضافة إلى عدم التوازن الإقليمي في توزيع الموارد المائية علاوة على الفقر الشديد في الموارد الاقتصادية، وقد تفاعلت هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل لتفضي إلى قيام ظاهرة الصراع المائي الدولي بين دولتي المصبّ، والتي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه.

فمصر تعتمد على أكثر من 95 % من احتياجاتها للمياه، في حين تحتاج إثيوبيا على 1 % من مياه النهر، وكينيا على 2 % تقريبا، وتنزانيا على 3 %، والكونغو 1 %، وبوروندي 5 %، والسودان على 15 %، ذلك لأن كثافة هطول الأمطار في هذه الدول تجعلها غير محتاجة إلى النهر، وهو ما يفضي في النهاية إلى عدم التوازن في توفير المياه مما يخلق صراع على المياه.

- تكمن طبيعة الصراع في دول حوض النيل في محاولة بعض الأطراف استعادة ما تدّعي أنها حقها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها سواء للاستهلاك السكاني أو في مشروعات الري والزراعة من ناحية ومحاولة البعض الآخر

الاستيلاء على كميات من أمطار الدول المجاورة لها من ناحية أخرى، وبطبيعة الحال فإن مصالح وأهداف دول حوض النيل تتباين بين تمسّك طرفين هما مصر والسودان بحقوقها التاريخية في مياه النيل والتي أقرتها إتفاقية مياه النيل لعام 1929 م، وتم تدعيمها باتفاقية مياه النيل لعام 1959.

- باعتبار الأهمية الكبرى لمياه الأنهار في حياة الكائنات الحية جمعاء وخاصة مع تناقض الموارد المائية القائمة، استوجب وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تسمح بالتوصّل إلى الاستخدام المثل لهذه المياه بما يحقق مصالح الدول النهرية بصفة عامة، ودول نهر النيل بصفة خاصة.
- بالرغم من وجود ما يزيد على عشرة (10) اتفاقيات مائية في حوض النيل، إلا أن أيًّا منها لم تكن ذات طبيعة جماعية، فهي اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية على أحسن تقدير.
- الاتفاقيات التي تم توقيعها في فترة الاستعمار والتي انحصرت بين مصر والسودان جعل مياه النيل محل نزاع، كذلك الدور الذي لعبه الاستعمار في تأجيج هذه النزاعات حيث أنه لم يراعي مصلحة الدول الإفريقية الأخرى في ذلك ولا احتياجات الدول المتزايدة للمياه.
- تعتبر ظاهرة الصراع المائي بين دول حوض النيل ظاهرة نابعة من محددات داخلية، لذلك فإن الدور الذي تلعبه القوى الخارجية هو دور محفز للصراع وليس منشأ لها.
- الوجود الإسرائيلي في منطقة حوض النيل يهدف إلى الإحاطة بالعالم العربي ومحاصرته (مصر والسودان) والسيطرة على منابع النيل الرئيسية والتحكم فيها أملا في الحصول على جزء من مياه النيل.

- تقوم أمريكا بمساعدة إسرائيل بالتأثير وتوجيه مؤسسات التمويل الدولية في تبني أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول حوض النيل وممارسة بعض الضغوط على الدول المعنية.
- وجود الصين في منطقة حوض النيل واستثمارها في السدود والمجال الزراعي زاد من حدة التوتر والمنافسة والاستقطاب في الإقليم من قبل الدول الأوروبية وأمريكا وإسرائيل.
- إن خطورة بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي لمصر والسودان هي خطورة إنسانية بحيث أنها تضرّ بحصة الفرد في كلا من مصر والسودان، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الفرد في البلدين السابق ذكرهما تحت خط الفقر العالمي للمياه، أي أقل من 1000م^2 باستثناء دولة جنوب السودان، وأيضا خطورة اقتصادية من خلال أنها تؤثر على مساحة الأراضي الزراعية وإنتاج الطاقة الكهربائية، إضافة إلى الخطورة السياسية حيث أنها ساعدت على إعادة افتعال الأزمة السياسية بين مصر، السودان وإثيوبيا.
- انطلاقا من حقيقة أن التعاون المائي بين مصر والدول المتشاطئة لحوض النيل من شأنه أن يعمل على احتواء وحل الصراعات القائمة أو المحتملة التي تنشأ حول المياه في حوض النيل، فقد كان هناك محاولات لتدعيم التعاون المائي بين دول حوض النيل، ونستطيع أن نميز فترتين لتجربة التعاون المائي في حوض النيل، أوّلهما قبل 1997، وثانيهما بعد عام 1997، فقد شهدت الفترة السابقة لعام 1997 ثلاث صيغ للتعاون المائي وهي : الهيدروميت، الأندوجو والتيكونيل، ولكنها امتازت بعدم الشمول وعدم التنوع في الطرح التعاوني، لذلك فشلت جميعها في تطوير مستوى التعاون المائي، أما الفترة اللاحقة لعام 1997م فقد شهدت قيام مبادرة حوض النيل (NBI) والتي تقوم على منهج

التنمية المتواصلة والعادلة لموارد النهر بهدف تحقيق النفع المشترك والمتبادل لجميع الدول النيلية.

- يبدو مستقبل الأمن المائي في دول حوض النيل أكثر تشعبا ومبعثا للغموض بين مجموعة من الدارسين المتشائمين الذين وفق المعطيات الداخلية والدولية في حوض النيل يروّجون للعجز المائي المفضي إلى الصراع ويبالغون في تشاؤمهم حتى الوصول إلى اقتراح الصراع العسكري.

بينما تظهر مجموعة أخرى من الباحثين التي تعدّد فوائد التعاون بين دول حوض النيل والذي يمكن أن يتحقق في مجال المياه لينشر إلى باقي القطاعات من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، وهكذا تبدو المياه كعامل تجميع وليست عامل تفريق وصراع.

الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	دول حوض النيل	153
2	مجرى نهر النيل	154
3	درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه النهر (جدول)	155
4	مشروع قناة جونقلي	156
5	خريطة توليد الكهرباء على نهر النيل	157
6	صراع دول حوض النيل على ملكية المياه	158
7	سد النهضة الإثيوبي	159

ملحق رقم 1: دول حوض النيل

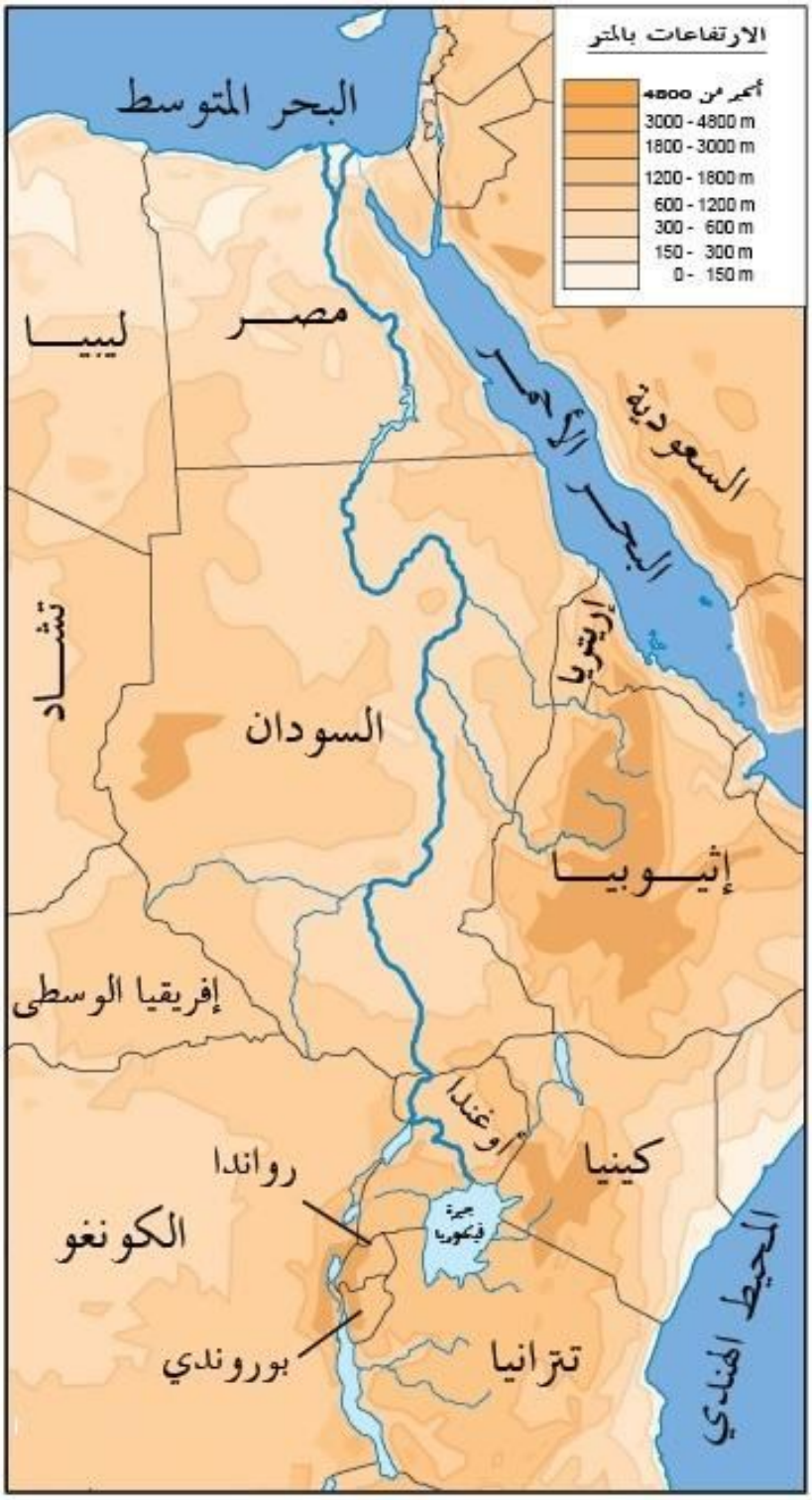

المصدر: http//:gharbiaonline.comReport28259Default.aspx، في يوم 2018/05/10 على الساعة 18:33.

ملحق رقم 2: مجرى نهر النيل.

المصدر: http://nilehome.blogspot.com، في يوم 2018/05/03 على الساعة 22:00

ملحق رقم 3: درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه النهر.

الدول	نسبة الاعتماد على نهر النيل في تأمين الاحتياجات المائية (%)
مصر	95
رواندا	15.4
السودان	15
كينيا	2
بوروندي	5
إثيوبيا	1
تنزانيا	3
أوغندا	0.2
الكونغو الديمقراطية	0.08

المصدر: محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل – آفاق الصراع ...-، من موقع الأنترنت: http://books.google.dz>books، يوم 2018/04/15 على الساعة 22:10.

ملحق رقم 4: مشروع قناة جونغلي

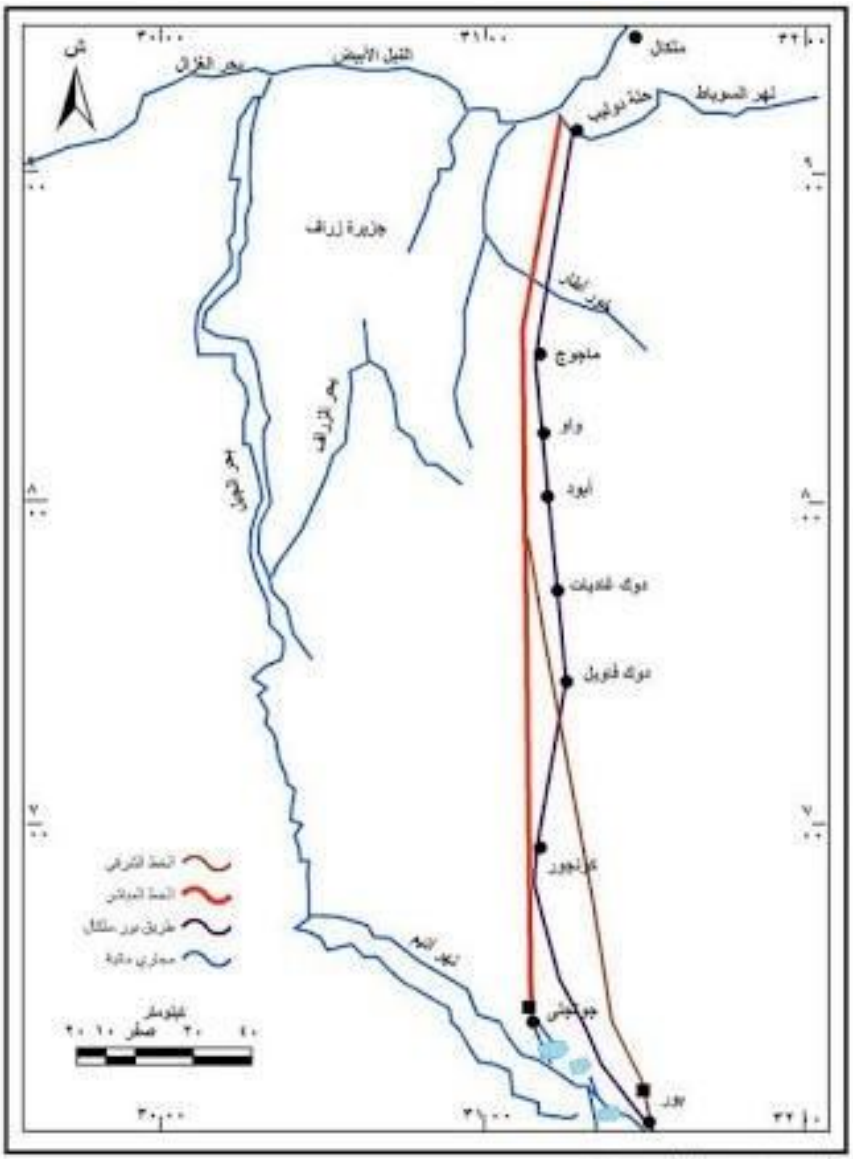

المصدر: www.arabgeographers.net، في يوم 2018/03/25 على الساعة : 17:00.

ملحق رقم 5: خريطة توليد الكهرباء على نهر النيل.

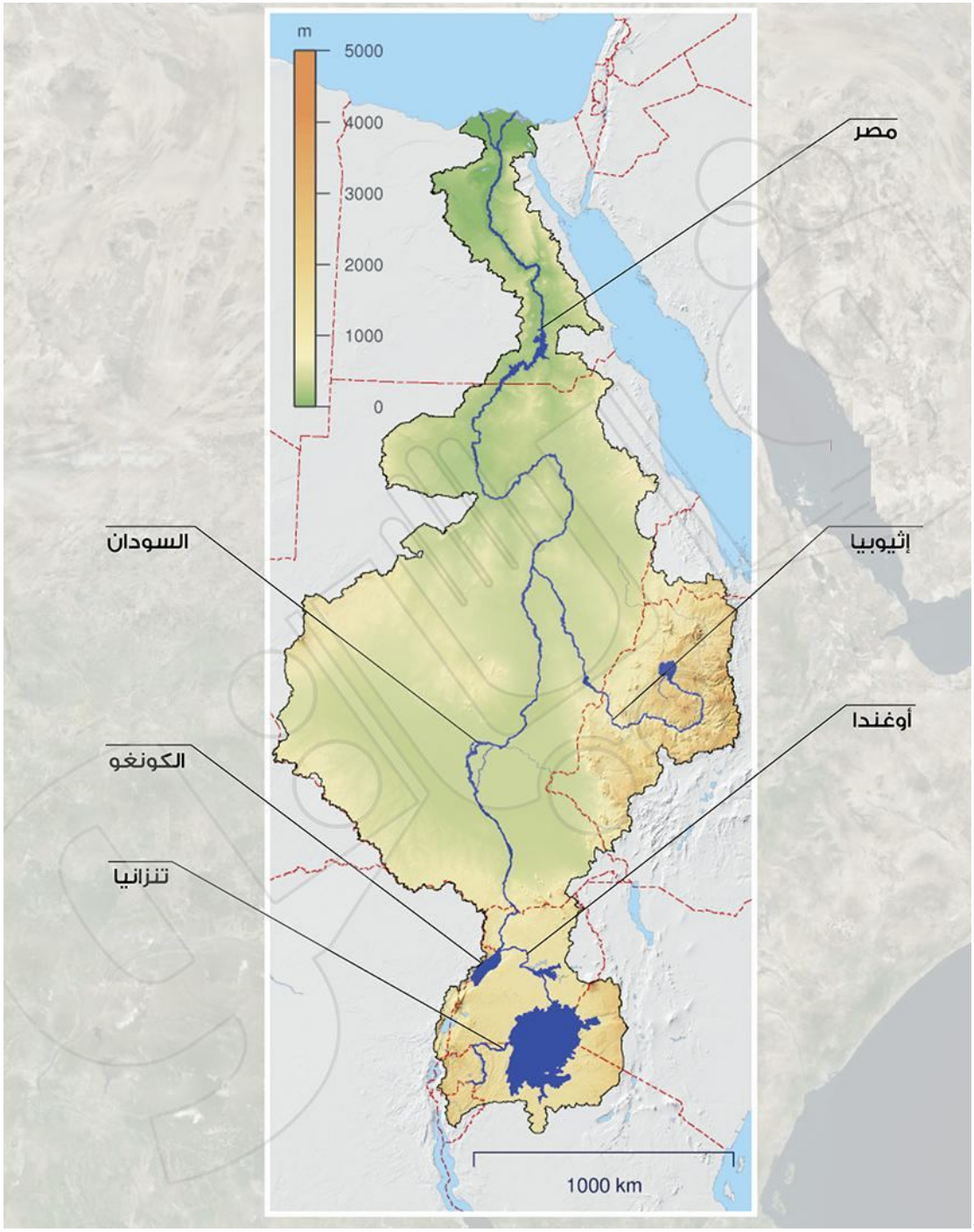

المصدر: تقرير البنك الدولي 2012، من موقع الأنترنت: http//:segyptnilelife.blogspot.com201608blog-post_19.html، يوم 2018/04/25 على الساعة 22:10.

ملحق رقم 6: صراع دول حوض النيل على ملكية المياه.

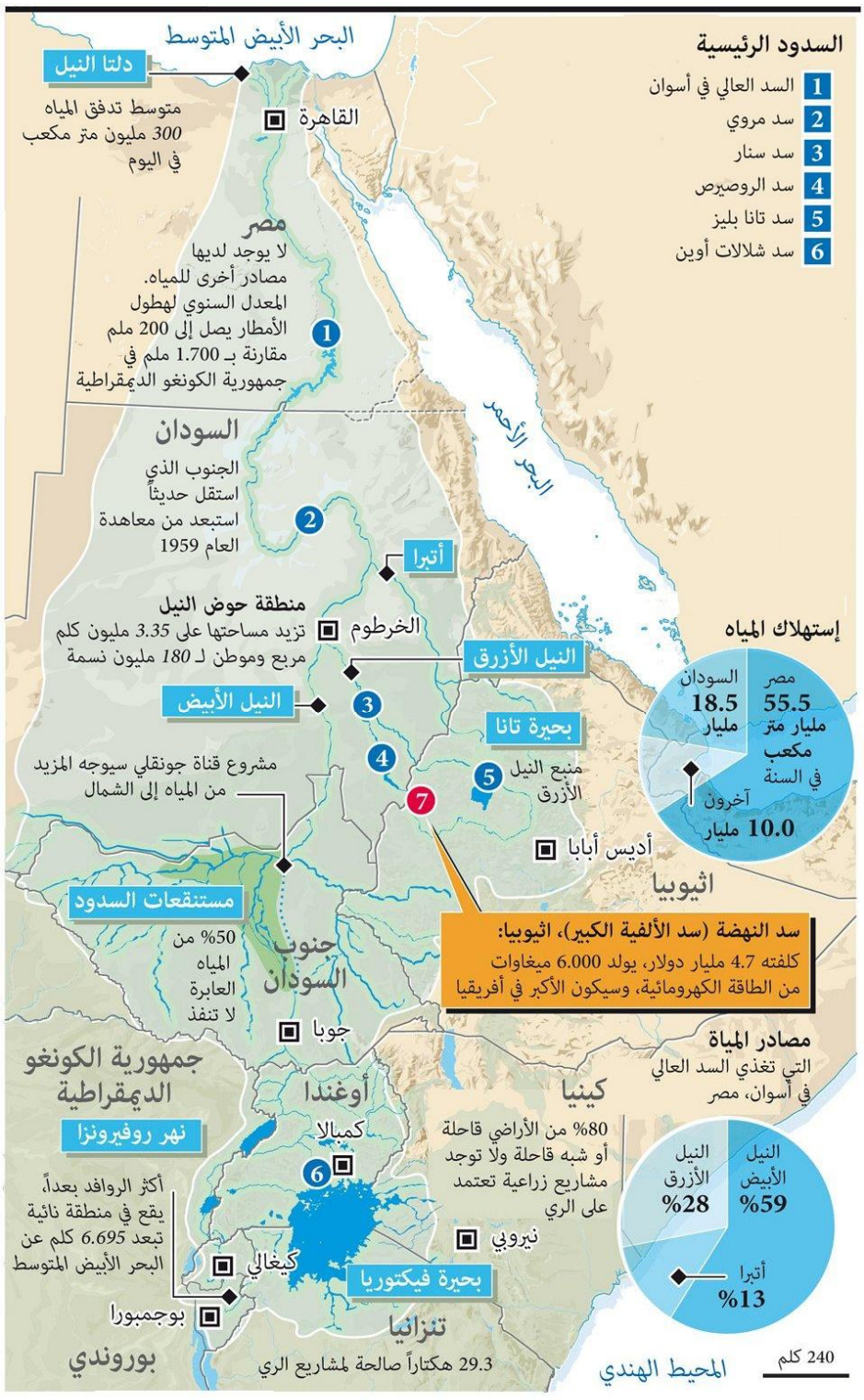

المصدر: Nile basin initiative, FAO من موقع الأنترنت: www.alriyadh.com843307، في يوم 2018/03/20 على الساعة 10:00.

ملحق رقم 7: سد النهضة الإثيوبي

المصدر: www.untitled-copy-min، في يوم 2018/03/22 على الساعة 10:00.

قائمة المراجع

I- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1، 2012.

2- أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2010.

3- أحمد سيد عاشور، قصة الحضارة: نهر النيل والحضارة في إفريقيا، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2011.

4- أسامة محمد الحسيني، نهر النيل "حابي" وملف سد النهضة، القاهرة: شركة اسكريف لايف، 2015.

5- إسماعيل محمد صادق، المياه العربية وحروب المستقبل، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

6- إيق لاكوست، الثورة المائية في العالم، ترجمة زينب منعم، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2015

7- جلال جدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

8- جهاد عودة، السياسة الدولية، العلاقات الدولية: مدارس ونظريات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2، 2015.

9- جهاد عودة، مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2، 2016.

10- حسام جاب الرب، جغرافية إفريقيا وحوض النيل، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

11- خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ط1، 2016.

12- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل "أزمة سدّ النهضة "، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.

13- زياد خليل الحجّار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2009.

14- الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 2000.

15- الطاهر نعيم إبراهيم، الأمن المائي العربي، عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

16- عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط " الحرب والسلام"، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

17- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

18- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دمشق: دار النمير، ط1، 2002.

19- عصام سليمان الفراعتة، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 1998.

20- على محمد علي عبد الله، نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو : أزمات وحلول، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2014.

21- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتاب الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، ب.ت.

22- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2016.

23- محمد شوقي عبد العال، الإنتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2004.

24- محمد محي الدين رزق، إفريقيا وحوض النيل، مصر:مكتبة عطايا، ط2، 1934.

25- مي عبد العظيم محمد صالح, جغرافية حوض النيل، السودان: منشورات جامعة الزعيم الأزهري ،2014.

26- نادر نور الدين محمد، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون, ط1، 2011.

27- وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط1، 2014.

28- يوسف عبد العزيز عبد اللطيف، جغرافية وادي النيل، القاهرة: شركة ناس للطباعة، 2010.

29- يوسف فضل حسن، سد مروي... التاريخ والإنجاز، السودان: المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 2005.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- إبتسام أوعشرين، إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها : دراسة حالة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2016 – 2017.

2- إبراهيم يوسف حمّاد عودة، فكرة الهزيمة لدى العرب بعد حرب 1967 وانعكاساتها على التخطيط السياسي في مصر وبلاد الشام، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014.

3- تسعديت شرمالي، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية- دول حوض النيل نموذجا-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013 / 2014.

4- رابح جفال، إلياس جاوي، تأثير المياه على الأمن القومي المصري، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014 – 2015.

5- رضا بريبش، طرق التسوية السليمة للنزاعات المتعلقة بالثروات المائية العابرة للحدود، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012/ 2013.

6- سميحة دعّاس، الصراعات والحروب الأهلية في السودان : دارفور نموذجا، رسالة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 – 2015.

7- شيبي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991 – 2008، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة,2009.

8- الصادق جراية، الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه العربية : دراسة تحليلية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

9- عادل العرباوي، الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.

10- عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2006.

11- علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 / 2014.

12- كلتوم بن دادة، السياسة الإسرائيلية في منطقة حوض النيل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014

13- مساعد عبد العاطي شتيوي عبد العال، القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012.

14- مصطفى ونوغي، الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010 – 2011.

15- مصطفى ونوغي، مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي الجزائري على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، رسالة ليسانس، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008-2009.

16- معروف موفق عرفه، مستوى الوعي المائي لدى الطلبة معلمي العلوم بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بغزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، 2010.

17- مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية 1983 – 2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 – 2016.

18- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014 – 2015.

19- هاني نبيل صبحي شراب، الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

20- ياسين بورويسة، تأثير العجز المائي على الأمن العربي: دراسة حالتي مصر والعراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

21- ياسمين ححاد، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب متوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

22- حافظ امين بوزيدي، استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر: السميد نموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

ج- الدوريات:

1- علي جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الأنهار الدولية بين الدول المتجاورة، **مجلة الخليج العربي**، م 41، ع 1 و 2، البصرة، 2013.

2- هشام حمزة عبد الحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، **آفاق إفريقية**، م11، ع39، 2013.

3- إبراهيم أحمد نصر الدين، أزمة مياه النيل، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، ع3، يناير 2013.

4- الشفيع محمد المكي، الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته، **مجلة دراسات إفريقية**، بحوث نصف سنوية، ع24، ديسمبر 2000.

5- مريم دندان، المياه كأحد مصادر الصراع الدولي: نحو جغرافيا جديدة للصراع في منطقة حوض النيل، **المجلة الجزائرية الأمن والتنمية**، ع12، جانفي 2018.

6- منتظر فاضل البطاط، تلوث المياه في العراق وآثاره البيئية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، م11، ع4، العراق، 2009.

7- احمد محمد ابوزيد، الضفة الأخرى: الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل، **سياسات عربية**، ع7، مارس 2014.

8- مركز القدس للدراسات السياسية، القرن الإفريقي مسح لصراعات محلية وإقليمية، **الملف الاستراتيجي**، ع51، شباط/فبراير2007.

9- محمد فؤاد إبراهيم رشوان، نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا، **فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديموقراطي العربي**، م1، ع1، برلين، مارس2018.

10- جوزيف رامز أمين، المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل، **آفاق افريقية**، م10، ع36، 2012.

11- إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، **آفاق المستقبل**، ع27، يوليو، أغسطس وسبتمبر 2015.

12- سلمان محمد احمد، تفكيك خزان جبل الأولياء سيولد مناصير جديدة، **التيار**، ع878، 25 يناير2012.

13- إبراهيم محمد العناني، تسوية نزاعات استخدام الأنهار الدولية استخدامات: نهر النيل نموذجا، **آفاق افريقية**، م11، ع39، 2013.

14- مساعد عبد العاطي شتيوي، الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية: دراسة تطبيقية على حوض النيل، **آفاق افريقية**، م11، ع39، 2013.

د- الملتقيات:

1- فاطمة تواتي بن علي، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ملتقى دولي، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

2- صلاح الدين بوجلال، الوسائل التحاكمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية، ملتقى دولي حول الأمن المائي، تنظيم مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر، 14 – 15 ديسمبر 2014.

ه- التقارير:

صالح بديوي، السد العالي والخروج من الخدمة، المعهد المصري للدراسات السياسية الإستراتجية، القاهرة، 2016

و- مواقع الأنترنت:

1- بانا ضمراوي، تعريف الماء، من موقع الأنترنت: http://mawdoo3.com، يوم 2017/12/17 على الساعة 19:09.

2- ب. م، تعريف الماء:علم المياه، من موقع الأنترنت: www.mepsyd.es/exterior/entros/elpilar/es/pdf/...8/agua-ar.pdf، يوم 2018/02/06 على الساعة 21:59.

3- ب. م، توزيع المياه على الأرض، من موقع الأنترنت: http://ar.wikipedia.org.wiki، يوم 2017/12/17 على الساعة 19:24.

4- مجلة المنتدى، أشكال المياه على الأرض، من موقع الأنترنت: http://montada-amal-hafsa.yoo7.com/t86-topic، يوم 2017/12/17 على الساعة 19:31.

5- حزب البعث العربي الاشتراكي، أزمة مياه النيل بين دول المنبع ودول المصب، من موقع الانترنت: <www.baath-party.org، يوم 2018/01/03 على الساعة 13:23.

6- البديل، الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض النيل، من موقع الأنترنت: www.elbadil.com، يوم 2018/03/12 على الساعة 11:23.

7- حمد بن عبد الله اللحيدان، الأمن المائي هو أساس الأمن الغذائي– أزمة الموارد، من موقع الأنترنت: http://ressource.crisis.com/water/23-2، يوم 2018/02/11 على الساعة 17:46.

8- ب.م، الأمن المائي، من موقع الأنترنت: www.univ-setif2-dz/images/pdf/magister/md12.pdf، يوم 2018/02/11 على الساعة 18:21.

9- ب. م، نهر النيل، من موقع الأنترنت: www1.mwri.gov.eg/images/nilbase.pdf، يوم 2017/12/24 على الساعة 18:46.

10- ب.م، اتفاقية عنتيبي، من موقع الانترنت: www.masralarabia.com>14485، يوم 2018/03/12 على الساعة 12:09.

11- مسرد زمني، الأزمة الأوغندية، من موقع الأنترنت: www.aldjazeera.net>international، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:52.

12- لوسيندا ميلهام، الأمن المائي وتغيير المناخ ... حقائق وأرقام Scidev.net الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من موقع الأنترنت: www.scdev.net/...water20%security20%climate20%، يوم 2018/02/28 على الساعة 19:33.

13- طلال مشعل، أهمية نهر النيل، من موقع الأنترنت: www.mawdoo3.com، يوم 2017/12/24 على الساعة 13:28.

14- الوفد، أوراق مصرية لحل الأزمة، من موقع الأنترنت: تحقيقات وحوارات<http://alwafd.news، يوم 2018/04/07 على الساعة 14:48.

15- فضة المعيلي، مشكلة الأمن المائي – الخط الأخضر، من موقع الأنترنت: www.greenline.com.kw/article.details.aspx?tp=566، يوم 2018/02/11 على الساعة 18:16.

16- إبراهيم عبد المطلب غانم، نبيل توفيق حبشي، ورقة بحثية بعنوان: رؤية مستقبلية لأوجه التعاون والاستثمار الزراعي بين مصر ودول حوض النيل، من موقع الأنترنات: 195.43.12.200>mysite6>pdf، يوم 2018/04/10 على الساعة 12:27.

17- إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات الرافال الفرنسية قد تغير المعادلات، من موقع الأنترنت: www.raialyoum.com>index.php، يوم 2018/04/04 على الساعة 11:47.

18- أحمد إبراهيم محمود، حوض النيل فرض وإشكاليات التعاون، من موقع الأنترنت: <http://sources.marefa.org، يوم 2018/03/25 على الساعة 11:08.

19- آلان غريش، مصر عاجزة عن التحرك أمام إثيوبيا والسودان، من موقع الأنترنت: http://orientxxi.info>article2278، يوم 2018/04/04 على الساعة 11:28.

20- أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، حوض النيل : فرص وإشكاليات التعاون، من موقع الأنترنت: <www.marefa.org، يوم 2018/04/07 على الساعة 12:03

21- أيوب قدي، اتفاقية عنتيبي لمنطقة شعوب حوض النيل الآن وفي المستقبل، من موقع الانترنت: 98382<منبر الرأي<www.sudanile.com، يوم 2018/03/12 على الساعة 13:00.

22- حسين القباني، أزمة سد النهضة، مصر تتجه للقانون الدولي والحرب الباردة، من موقع الأنترنت: www.aa.com.tr، يوم 2018/04/07 على الساعة 13:54.

23- حسين قاسم، أبرز الاتفاقيات التاريخية بين مصر وإثيوبيا ودول حول النيل، من موقع الأنترنات: <www.dotmsr.com>news>، يوم 2018/03/30 على الساعة 22:45.

24- سالم متولي، تقرير شامل عن مشروعات التعاون الثنائي مع دول حوض النيل أمام وزير الري، من موقع الأنترنت: www.almasrylyoum.com>news>details، يوم 2018/04/07 على الساعة 12:46.

25- سعد عبد الله، سيد أحمد الكرم، التعاون المائي بين السودان ومصر وجنوب السودان: نموذج قناة جونغلي، من موقع الأنترنت: http://repository.neelain.edu.sd :8080/jspui/bistream/123456789/144 5/1/7-8.pdf، يوم 2018/03/21 على الساعة 21:41.

26- سوزي ميرجاني، مستقبل التعاون في نهر النيل، من موقع الأنترنت: http://cirs.georgetown.edu>events>، يوم 2018/04/07 على الساعة 12:19.

27- شركاء التنمية للبحوث والاستشارات و التدريب، اتفاقية حوض النيل (الرؤية والأهداف)، من موقع الانترنت: www.pieegypt.org/dowload/climate%20changes/dr%20mohamed%20salman%20nile، يوم 2017/12/24 على الساعة 19:48.

28- صاحب الربيعي، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات ...، من موقع الأنترنت: www.water.expert.se>alnile، يوم 2018/01/02 على الساعة 13:02.

29- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية، من موقع الأنترنت: www.waterexpert.se/alnile، يوم 2018/03/27 على الساعة 10:40.

30- عبد القادر حرز الله، عبد الرحمان هزرشي، جمعيات مستخدمي المياه ودورها في تحقيق الأمن المائي العربي، من موقع الأنترنت: www.asjp.cerist.dz/en/down.article/20/7/18/2733، يوم 2018/02/13 على الساعة 19:50.

31- عرفة البنداري، 11 سدّا تقيمها إثيوبيا على مجرى النيل، من موقع الأنترنت: www.dotlsr.com>news>، يوم 2018/03/28 على الساعة 14:52.

32- عصام عبد الشافي، إدارة أزمة مياه النيل – المحددات والسيناريوهات-، من موقع الأنترنت: www.essamshafy.blogspot.com>blog-post-03، يوم 2018/04/03 على الساعة 13:54.

33- علاء رجب، إتفاقية تقاسم مياه النيل 1959، من موقع الأنترنت: http://facebook.com/alaa-maarefa، يوم 2018/03/30 على الساعة 22:29.

34- على عباس مراد، الأمن القومي مقاربات نظرية، من موقع الأنترنت: www.politics-dz.com/thrends/almn-walmn-alqumi-mqarbat-nzri-d-yli-ybas-mrad-pdf.7319، يوم 2018/02/11 على الساعة 16:59.

35- عمار حمادي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة ... التحديات والخيارات، من موقع الأنترنت: www.siyassa.org.eg/news/، يوم 2018/04/07 على الساعة 14:36.

36- عمر أحمد يحي، الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل، دراسة في الأبعاد القانونية، من موقع الأنترنت: www.m.ahewar.org>s.asp، يوم 2018/03/12 على الساعة 10:29.

37- حسن سلمان، السد الإثيوبي على النيل: الصين تموّل وإفريقيا تستغل ضعف مصر، من موقع الأنترنت: www.middla-east-online.com>، يوم 2018/01/02 على الساعة 13:50.

38- لين حمدان، حلقة بحث عن ذاكرة الماء (Water Memory)، من موقع الأنترنت: ned-sy/upload/projects/project-file-145.pdf، يوم 2018/02/06 على الساعة 22:12.

39- مجلة البيان، أزمة النيل بين الانفجار والانفراج، من موقع الأنترنت: www.albayan.co.uk>text، يوم 2018/04/04 على الساعة 20:44.

40- مجموعة البنك الدولي، تحسين إدارة المياه وتعزيز التنمية في حوض نهر النيل، من موقع الأنترنت: www.albank.aldawli.org>2013/12/05، يوم 2018/01/02 على الساعة 10:40.

41- محمد سلمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل : آفاق الصراع ...، من موقع الأنترنت: http://books.google.dz>books، يوم 2018/04/04 على الساعة 19:59.

42- محمد سلمان، اتفاقية حوض النيل (الرؤية والأهداف)، من موقع الأنترنت: www.pidegypt.org>dowload>drmohamedsalman، في يوم 2018/03/12 على الساعة 10:40.

43- محمد مصطفى، اتفاقيات مياه نهر النيل- HRC-Sudan، من موقع الأنترنت : http://hrc-sudan.sd>uploads>2016/12، في يوم 2018/03/12 على الساعة 11:37.

44- احمد عسكر وحسين خلف موسى، رؤية مغايرة لإدارة أزمة سد النهضة من منظور مختلف، من موقع الانترنت: http://elbadil-pss.org/2016/05/25، يوم 2017/12/25 على الساعة 20:26.

45- معجم المعاني، معنى كلمة النهر، من موقع الأنترنت: www.almougem.com>nougem>search، يوم 2018/03/04 على الساعة 12:42.

46- المقاتل (El Moqatel)، الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الأمن القومي، من موقع الأنترنت: www.meqatel.com>sec12.doc-cvt.html، يوم 2018/01/02 على الساعة 13:36.

47- منى السيد، الاتفاقيات الدولية المائية بين دول حوض النيل، من موقع الأنترنت: www.masress.com>misrelgdida، يوم 2018/03/12 على الساعة 11:51.

48- عمر احمد يحي، الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل دراسة في الأبعاد القانونية، من موقع الانترنت: www.m.ahewar.org>s-asp، يوم 2018/03/12 على الساعة 10:29.

II- باللغة اللاتينية:

A- Ouvrage :

1- Daniel DORAN, The jonglei canal project : a case study on water security in southern Sudan, Canada: Unitar Poci, 2009.

B- Mémoires et thèses :

1- Christine ABDALLA ISKANDAR BOCTOR, Le développement durable et le droit de l'environnement : la sécurité nationale hydraulique au Moyen-Orient, thèse de doctorat, UFR- Droit, université d'Artois, 2012.

2- Daniel DENG GARANG AKECH, The role of indigenous communities in environmental conflict management in the horn of Africa : a case study of jonglei canal, a research project submitted in partial fulfillment of requirements for the award of masters degree in international conflict management, Institute of diplomacy and international studies, University of Nairobi, 2016.

3- Erwin Lamberts, The effects of Jonglei Canal operation scenarios on the sudd swamps in Southern Sudan, master thesis, civil technology and management, Twente University, 2009.

4- Hekma ACHOUR, Le gouvernance du bassin du Nil entre confrontation et coopération, contribution à l'étude du droit internationale fluviale, thèse de doctorat en droit, école doctorale N° 513 : ED-DESPEG, UFR IDPD, Université de Carthage, 2016.

5- Jack Kalpakian, L'Ethiopie et le Nil bleu : les plans de développement et leurs conséquences en aval, ASPJ, 2ème trimestre, Afrique et francophonie, 2015.

6- Mohamed El Dahshan, La coopération régionale dans le bassin du Nil entre théorie et réalité, mémoire de DEA, Institut d'études politiques, Paris, 2004.

C- Périodiques:

1- Ahmed Ibrahim Ramzai Ibrahim, Impact of Ethiopian renaissance dam and population on future Egypt water needs**, American journal of engineering research, e-ISSN, 2320-0847 P-ISSN, 2320-0936**, V6, Issue 5.

2- C. DE Broeder, M. Lemaire, Litige à propos du partage des ressources du Nil, **journal des guerres de l'eau géopolitique et stratégie**, N°1, novembre 2010.

3- Frederick LASSERRE, Conflits hydrauliques et guerres de l'eau: un essai de modélisation, **revue internationale et stratégie**, V2, N°66, 2007.

4- Jack KALPAKIAN, l'Ethiopie et le Nil bleu les plans du développement et leurs conséquences en avale **ASPJ-Afrique et francophonie**, Maxwell AFB, Alabama, 2ème semestre, 2015.

5- Mohamed SARGHINI, Léau élément conflictuel, **New Médit**, N°3, 2004.

D- Site Internet :

1- Bureau de la coordination des affaires humanitaires nations unies, La sécurité humaine en théorie et en pratique – OCHA, du site internet: http://does.unocha.org/sites/dans/hsu/publicationsandproducts/huma, security/bools, le 13/02/2018 à 21:28.

2- Laurent Baechler, La bonne gestion de l'eau : un enjeu majeur du développement, du site internet : www.cairn.info/revue-l-europe-en-formation-213-3-page-.html, le 14/02/2018 à 21:14.

3- Martin Kurt, Le barrage d'Assouan, dans le site web : www.legypteantique.com>barrage-assouan, le 28/03/2018 à 11:42.

4- National security, definition of national security in English by Oxford dictionaries, du site internet : http://en.oxforddictionaries.com/definition/national-security, le 13/02/2018 à 20:23.

الفهرس

الصفحة الرئيسية

البسملة

إهداء

كلمة الشكر

خطة البحث

مقدمة

1- التعريف بالموضوع 1

2- أهمية الدراسة 3

3- أهداف الدراسة 4

4- مبررات اختيار الموضوع 4

5- أدبيات الدراسة 5

6- إشكالية الموضوع 7

7- حدود الدراسة 8

8- الفرضيات 8

9- الإطار النظري 9

10- الإطار المنهجي للدراسة 10

11- الإطار المفاهيمي للدراسة 12

12- تفصيل الموضوع 14

الفصل الأول : الأمن المائي: دراسة إيتمولوجية

تمهيد..... 17

المبحث الأول: مفهوم المياه والأمن 18

المطلب الأول: تعريف المياه 18

أولا: الحالة الصلبة 19
ثانيا: الحالة السائلة 19
ثالثا: الحالة الغازية 19
المطلب الثاني: أهمية المياه في الحياة 19
المطلب الثالث: أشكال واستخدامات المياه على الأرض 21
أولا: أشكال المياه على الأرض 21
ثانيا: استخدامات المياه على الأرض 23
المطلب الرابع: تعريف الأمن ومستوياته 25
أولا: تعريف الأمن 25
ثانيا: مستويات الأمن 26
المبحث الثاني: مفهوم الأمن المائي 30
المطلب الأول: تعريف الأمن المائي 30
المطلب الثاني: محددات الأمن المائي 31
أولا: المحددات السياسية للأمن المائي 31
ثانيا: المحددات الاقتصادية للأمن المائي..... 32
ثالثا: المحددات البيئية للأمن المائي..... 32
المطلب الثالث: مهددات الأمن المائي 33
أولا: غياب أطر قانونية كمهدد للأمن المائي 33
ثانيا: تغير المناخ كمهدد للحق في الأمن المائي 33
ثالثا: النزاعات والصراعات على المياه كمهددات للحق في الأمن المائي 34
المبحث الثالث: أهمية الأمن المائي 35
المطلب الأول: الأمن المائي والأمن الإنساني 35

المطلب الثاني: الأمن المائي والأمن الغذائي 36
المطلب الثالث: الأمن المائي والأمن القومي 39
أولا: البقاء 40
ثانيا: الرفاهية والازدهار 40
ثالثا: الحرية 40
المطلب الرابع: المياه والتنمية 40
المبحث الرابع: مدخل إلى قانون الأنهار الدولية 43
المطلب الأول: مفهوم النهر الدولي 43
أولا: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنهر 43
ثانيا: أنواع الأنهار 45
المطلب الثاني: نظريات الانتفاع مياه النهر الدولي 46
أولا: نظرية السيادة الإقليمية المطلقة 46
ثانيا: نظرية التكامل الإقليمي المطلق 47
ثالثا: نظرية السيادة الإقليمية المقيدة 47
رابعا: نظرية الملكية المشتركة 48
المطلب الثالث: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية 48
المطلب الرابع: نهر النيل في القانون الدولي للمياه 50
خلاصة 55
الفصل الثاني: الجغرافيا السياسية لحوض نهر النيل
تمهيد 57
المبحث الأول: ماهية حوض نهر النيل 58
المطلب الأول: نبذة تاريخية حول نهر النيل 58

المطلب الثاني: التعريف بنهر النيل 60
أولا: التحديد الجغرافي لنهر النيل 60
ثانيا: التحديد السياسي لحوض النيل 69
المطلب الثالث: خصائص حوض نهر النيل 72
المطلب الرابع: أهمية حوض النيل 74
المبحث الثاني: قضية مياه النيل 76
المطلب الأول: بداية أزمة مياه النيل 76
المطلب الثاني: الوضع المائي لدول حوض النيل 80
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لقضية مياه النيل 82
أولا: ضعف البنية الاقتصادية لدول حوض النيل 82
ثانيا: صراع دول المنبع والمصب والتبعية الاقتصادية 83
المبحث الثالث: المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل 85
المطلب الأول: التدخل الإسرائيلي في حوض النيل 85
أولا: مشروع " اليشع كالي" 1974 86
ثانيا: مشروع يؤر 87
ثالثا: مشروع ترعة السلام 87
المطلب الثاني: تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل 88
المطلب الثالث: تدخل البنك الدولي في منطقة حوض النيل 88
المطلب الرابع: النشاط الصيني في منطقة حوض النيل 90
خلاصة..... 92

الفصل الثالث: الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع

تمهيد..... 94

المبحث الأول: مشاريع التعاون بين دول حوض النيل 95

المطلب الأول: مشروعات التعاون قبل مبادرة حوض النيل 95

أولا: هيئة مياه النيل 95

ثانيا: مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية (الهيدروميت) 96

ثالثا: تجمع الأندوجو 97

رابعا: مشروع التكونيل 98

المطلب الثاني: مبادرة حوض النيل (NBI) 99

المطلب الثالث: مشروع قناة جونغلي 102

المطلب الرابع: المشاريع المشتركة والممكنة مستقبلا بين دول حوض النيل 104

أولا: مشروع إجراء بناء الثقة بين دول حوض النيل 104

ثانيا: مشروع تجارة الطاقة الإقليمية بين دول حوض النيل 105

المبحث الثاني: محددات الصراع المائي بين دول حوض النيل 108

المطلب الأول: الوضع المائي كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل 108

أولا : المؤشر الكمي للمحدودية 108

ثانيا: المؤشر النوعي للمحدودية 109

ثالثا: المؤشر الاقتصادي للمحدودية 109

المطلب الثاني: الوضع القانوني كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل .. 110

أولا: الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل 111

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي للصراع المائي بين دول حوض النيل 117

أولا: المشاريع المائية المصرية 117

ثانيا: المشاريع المائية السودانية..... 119
ثالثا: المشاريع المائية الإثيوبية..... 120
رابعا: المشاريع المتعلقة بباقي دول المنابع 125
المطلب الرابع: المحدد السياسي للصراع المائي بين دول حوض النيل 126
أولا: قضايا الاستقرار السياسي في حوض النيل 126
المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الأمن المائي في حوض النيل 132
المطلب الأول: سيناريوهات التعاون 132
أولا: المفاوضات المباشرة 136
المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي 138
المطلب الثالث: السيناريو العسكري 141
خلاصة 145
خاتمة 147
الملاحق 152
قائمة المراجع 161
الفهرس 178